جامعة د.مولاي الطاهر – سعيدة –

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

التحولات السياسية الجديدة في مصر و أثرها

على النظام الإقليمي العربي

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في شعبة العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية.

إعداد الطالبة: إشراف الأستاذ

- بلمخفي عفاف. د.محمد بن زايد

أعضاء لجنة المناقشة.

-الأستاذ.....رئيسا.

-الأستاذ د.محمد بن زايد.....(دكتوراه).....مشرفا و مقررا.

-الأستاذ .....عضوا مناقشا.

-الأستاذ .....عضوا مناقشا.

الموسم الجامعي.

1437/1436هـ

2016/ 2015م.

الشكر و التقدير

في المقام الأول...أشكر الله تبارك و تعالى بنعم على فضله و كرمه أن أمدني بنعم الصحة و القوة و الصبر و أعانني ووفقني على اكمال هذا العمل المتواضع.و أساله عز وجل علما نافعا و عملا متقبلا.

قال رسول الله صلى الله عليه و سلم"من لم يشكر الناس لم يشكر الله",و لذلك و كما يقتضي واجب الشكر أن اتوجه بجزيل الشكر للمشرف أستاذ."الدكتور محمد بن زايد"على توجيهاته و نصائحه القيمة و ملاحظاته التي أسهمت اسهاما كبيرا في اعداد هذا العمل و لم يبخل بأي جهد في سبيل النصح و التوجيه

"فجزاك الله عني خير الجزاء"

كما أتقدم بالشكر و العرفان للأساتذة الفضلاء أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بقبول مناقشة هذه المذكرة متحملين أعباء قراءتها و مراجعتها و نقدها في سبيل اخراجها عملا ناضجا.

كما أتقدم بالشكر الجزيل إلى جميع أساتذة العلوم السياسية بكلية الحقوق و العلوم السياسية بجامعة مولاي الطاهر بسعيدةو إلى كل من ساهم بهذا العمل من بعيد أو قريب.

اهداء

إلى من قال فيهم عز وجل.

"و اخفض لهما جناح الذل من الرحمة و قل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

أهدي ثمرة جهدي إلى من كلت أنامله ليقدم لنا لحظة السعادة

إلى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم,إلى من دعمني في مشواري الدراسي منذ خطواتي الأولى الى المدرسة,الى القلب الكبير"والدي العزيز بنو هاشم"

إلى التي حملتني و حمتني و منحتني الحياة و احاطتني بحنانها إلى رمز الحب و بلسم الشفاء إلى القلب الناصع بالبياض"والدتي الحبيبة خضرة هديل"

كما لا يفوتني ان أخص اهدائي بذكر الجدين العزيزين و الجدتين الحنونتين اللذين أعانونني بالدعاء أطال الله في أعمارهم

إلى من حبهم يجري في عروقي و يلهج بذكراهم فؤادي إلى اخوتي الأعزاء"محمد أيمن,عبد الحي"

إلى من هم اقرب إلي من روحي إلى من شاركني حضن الأم و بهم أستمد عزتي و إصراري إلى شمعات حياتي و زهور قلبي أخواتي الحبيبات"فاطمة,إيمان,شهر زاد,هاجر,و خاصة الكتكوتة ريحاب"

إلى كافة عائلة بلمخفي و هديل كبيرا و صغيرا

إلى توأم روحي و رفيق دربي ,صاحب القلب الطيب إلى من إختاره الله لي لإكمال نصف ديني"محمد قندوز"و إلى كافة عائلة قندوز

إلى الأخت التي لم تلدها أمي إلى من تحلو بالإخاء و الوفاء إلى من هي أقرب إلي من روحي إلى من سرنا سويا و نحن نشق الطريق معا نحو النجاح و الإبداع إلى من شاركتني و انستني في فرحتي و همومي حبيبتي "نور الهدى"

إلى إبنة عمتي و رفيقة دربي من دعمتني بنصائح و ساندتني طيلة مشواري"خضرة"

إلى من معهم سعدت ,و برفقتهم في دروب الحياة الحلوة و الحزينة سرت إلى من كانوا معي على طريق النجاح و الخير إلى من عرفت كيف أجدهم و علموني أن لا أضيعهم "سلطانة,سامية"

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات إلى من سأفتقدهم

"فدوى,نسرين,أمال,خديجة،بهية,منى,حياة,عزيزة,أمينة،سهام."

إلى من جعلهم الله اخوتي بالله و من احببتهم بالله طلبة قسم العلوم السياسية

مقدمة

إن عملية التحول إلى نظم حكم سياسية,وترسيخ هذه النظم هي عملية معقده,تتداخل في تشكيل مساراتها وتحديد نتائجها جملة من العوامل الداخلية والخارجية فقد أكدت تجارب التحول السياسي على الصعيد العالمي خلال العقود الأربعة الماضية على أن هناك بعض القضايا و الإشكاليات الكبرى التي تواجه عمليتي التحول السياسي و ترسيخه,وأن درجة النجاح في تحقيق هاتين العمليتين في جانب هام منها على مدى الفاعلية في معالجة هذه القضايا والإشكاليات على النحو الذي يحد من تأثير اتها السلبية عليها,والهدف من هذه الدراسة الموجزة هو تسليط الضوء على بعض قضايا وإشكاليات التحول السياسي على الصعيد العربي,حيث شهدت دول عربية عديدة إرهاصات ومحاولات للتحول السياسي في أعقاب موجة الانتفاضات والاحتجاجات التي اجتاحت بنظم تسلطية عتيدة,وأجبرت نظما أخرى على تقديم تنازلات هامة على صعيد عملية الاصلاح السياسي و التحول السياسي ,وقد كانت ثورات الربيع العربي البوابة التي سمحت لكثير من الحركات الاسلامية دخول المعترك السياسي ،ونجحت في بعض الدول ومنها مصر في الوصول الى سد الحكم.

اهمية و اهداف الدراسة:استقطبت ظاهرة التحول السياسي التي ميزت القرن الواحد والعشرون و التي عكست الى حد بعيد الصراع التاريخي المرير بين القطبين الرأسمالي و الاشتراكي ،اهتمام الكثير من المختصين في قضايا التنمية و التحديث السياسي محاولين دراسة و فهم هذه الظاهرة من مختلف جوانبها وزواياها المتباينة **اهمية الدراسة:**ا ن الضمير او التحول ظاهرة طبيعية قابلة للملاحظة وتشمل كافة مناحي الحياة،في علاقة الانسان بالطبيعة و في علاقته بأخيه الانسان غير ان نسق اجتماعي او سياسي يتجاذبه تيارات متضادات الاول يعمل على الحفاظ عليه و ضمان استمراره تثبيت دعائمه،من الخلال التنشئة الاجتماعية،المحافظة على الاداة و التقاليد و تنقل الارث الثقافي من السلف الى الخلف و من اساليب الضبط الاجتماعي و الثاني يسعى الى اعادة النظر فيه وتغيره وتبدليه،من خلال محاولات التعديل،الاصلاح،التحديث بل و حتى الثورة.و عليه فان دراسة أي مجتمع من المجتمعات من هذه الزاوية يتطلب الاخذ بعين الاعتبار وجهي الصورة ،صورة الواقع :الثبات في الحركة و الحركة في الثبات.

و من جهة اخرى ,تشير العلاقة الوثيقة بين التحول السياسي وبين السلطة السياسية إلى إستحالة دراسة هذه الظاهرة بمعزل عن النظام السياسي,إذ من الصعوبة بمكان العثور على نموذجين للتحول السياسي متطابقين تماما.ومن ثمة فإن البحث في الإنتقالا السياسي في أي وحدة سياسية دون الإلمام بخصوصيات نظامها السياسي غير مجدي.بيد أن ذلك لا ينفي الفكرة القائلة بأن فهم تحول سياسي في بلد ماقد يساعد على تفسير ظاهرة سياسية مماثلة في دولة أخرى.

اهداف ألدراسة تكمن اهمية هذه الدراسة هذه الدراسة في توضيح بعض المصطلحات و المفاهيم السياسة التي يسعاها افراد المجتمع في وسائل الاعلام نتيجة الاحداث التي يشهدها الوطن العربي خاصة في هذه الاونة الاخيرة و هذا من خلال تفسيرها و محاولة تجسيدها و ربطها على ارض الواقع.
–التعرف على اوضاع الوطن العربي بصفة عامة ومصر بصفة خاصة و معرفة الاسباب التي تعتبر عائقا امام التحول السياسي سواءا من الجانب الداخلي او الخارجي

–الاطلاع على مدى تفعيل المشاركة السياسية للتحول السياسي،ومدى اهتمام المواطنين بموضوع التحول السياسي واهميته في حسم مصير دولتها.

مبررات اختيار الموضوع:

ثمة عوامل ذاتية و موضوعية دفعتنا الى اختيار الموضوع

الأسباب الذاتية:

ان دراسة هذا الموضوع نابعة من الاهتمام الشخصي بالموضوع وكذلك نظرا الى الضجة الاعلامية خول موضوع التحولات السياسية في مصر و اهتمام الرأي العام بها و الذي دفعا اكثر لمعالجة هذا الموضوع هو معرفة العوامل والأسباب التي ادت الى اندلاع ثورة 25 يناير 2011 في مصر.

الاسباب الموضوعية:

أ–الرغبة في الاطلاع على الحقائق العلمية المتعلقة بعملية التحول السياسي الذي اضحى خلال العقود الخيرة مطلبا جماهيريا تتطلع اليه معظم شعوب العالم،بما في ذلك الشعوب العربية –الاسلامية–املا في تحقيق مستقبلا افضل،

و السعي الى المساهمة في تفسير هذه الظاهرة السياسية المعقدة التي نجحت في العديد من البلدان و عرفت انتكاسات في بلدان اخرى

ب–السعي من خلال اختيارنا لمصر كنموذج للدراسة ،الى تحديد طبيعة العلاقة بين عملية "اعادة البناء ألسياسي و بين انهيار اسس و اركان الدولة،او بعبارة اخرى نأمل في الاجابة على السؤال التالي:لماذا يتحول التغير السياسي من مبدأ مأمول الى مبدأ منبوذ؟.

ج–الرغبة في معرفة الاثار سواءا كانت سلبية آو اجابية مترتبة عن التحولات السياسية المصرية و تأثيرها على الدول العربية .

اشكالية الدراسة:

من المعطيات السابقة الذكر تم طرح اشكالية الدراسة على النحو التالي:

هل ساهمت التحولات السياسية الجديدة لمصر في التاثيرعلى النظام الاقليمي العربي؟

التساؤلات الفرعية:

وكتوضيح اشكالية الدراسة يمكن طرح الاسئلة الفرعية التالية:

–ما المقصود بالتحول السياسي؟

–ما المقصود بالنظام الاقليمي؟

–ما اسباب و عامل التحول السياسي ؟

–وما مدى مساهمة الدور المصري في النظام الاقليمي العربي؟

رابعا:ادبيات الدراسة:

حظي موضوع التحولات السياسية باهتمام العديد من الدراسات المتخصصة اهمها:

أ–دراسة احمد فهمي:في كتابة دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر:مراحلها، مشكلاتها،سيناريوهات المستقبل سنة 2013 وتقدم هذه الدراسة التحليلية محاولات لتفكيك الواقع الحالي من خلال طرح مقاربات عدة لتفسيره.

ب–دراسة جمال زهران:في كتابه تداعيات الشرق الوسط الكبير على النظام الاقليمي العربي و احتمالات تحالفات اقليمية جديدة،بحث مقدم الى المتآمر السنوي التاسع عشر للبحوث السياسية "مشروع الشرق الاوسط الكبير جدل الداخل و الخارج ومستقبل المنطقة العربية،جامعة القاهرة،كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،مركز

الدراسات السياسية ،ديسمبر 2003.حاول فيه توضيح مخاطر الشرق الاوسط الكبير على النظام الاقليمي العربي.

ج-دراسة صامويل هانتنغتون:في كتابه"الموجة الثالثة":التحول الديمقراطي في اواخر القرن العشرين 1991،ركز فيها على الاطار النظري للانتقال السياسي من التوتالتارية"الشمولية" الى الديمقراطية،عارضا بعض الجوانب تجارب التحول التي شهدتها العديد من البلدان خلال الفترة مابين 1974و1990.

بالإضافة إلى العديد من المقالات الإثراء الموضوع من الناحية النظرية والتطبيقية مثل مجلة المستقبل العربي،كما تم الاستعانة بشبكة الإنترنت في إثراء الموضوع بكل ما هو جديد ومتداول من الدراسات الأكاديمية حول النظام السياسي المصري و التحول السياسي الجديد في مصر.

مجال الدراسة:

المجال الزماني:

لقد حصرنا موضوع هذه الدراسة منذ فترة الثمانينيات والتي تشكل محطة تاريخية متميزة في التاريخ العربي ككل حيث عرفت هذه الفترة ظهور نخب إصلاحية تطالب بإصلاحات الجذرية للحد من الاستبداد السياسي،فمنع حدوث ثورة 25يناير2011 بمصر بدأت الديمقراطية الشعبية بمختلف أسسها وركائزها تظهر في العديد من الأقطار العربية.

المجال المكاني:

ظهرت التحولات السياسية في العديد من البلدان العربية إلاأن الدراسة تمحورت في دولة مصر لتطرقنا لمختلف العوامل التي كان لها تأثير في عملية التحول السياسي في مصر.

الإطار المفاهيمي للدراسة:

تفرض علينا الدراسة ضرورة ضبط المصطلحات الواردة فيها ومنها:

التحول السياسي:

هو الانتقال من بظام سياسي يتميز بخصوصيات ومميزات معينة نحو نظام سياسي آخر مختلف عنه أومناقض له تماما ينفرد بأسس وقيم سياسية وآليات اشتغال تميزه عن الأول أو عن غيره من الأنظمة السياسية الأخرى.

النظام الإقليمي العربي:

يشير هذا المفهوم إلى منظومة الدول العربية الممتدة من موريتانيا إلى الخليج، والتي يربط بين أعضائها عناصر التواصل الجغرافي والتماثل في العديد من العناصر اللغوية و الثقافية و التاريخية و الإجتماعية،مع وجود تفاعلات بين أعضائها وإن كانت متفاوتة.

دولة مصر:

تقع مصر في شمال شرق إفريقيا فهي منطقة جيوإستراتيجية بحكم انتمائها لقارة آسيا و إفريقيا من خلال شبه جزيرة سيناء ولها حدود مع فلسطين والكيان الإسرائيلي وسيطرتها على قناة السويس و البحر الأحمر والبحر المتوسط تبلغ مساحتها حوالي 1,002,450كلم² كما لها حدود مع كل من ليبيا والسودان وتوجد بها حوالي 6% من المسيحيين يتبعون الكنيسة القبطية الأرثوذكسية.

الإطار المنهجي للدراسة:

الذي يتضمن الجانب التفسيري التحليلي في دراسة الظواهر الماضية التي ولدت في ظروف زمنية لها أسبابها وخصائصها،أو دراسة ظاهرة تمتد جذورها إلى ألماضي فلا يمكننا فهم العوامل المتحكمة في التحول السياسي في مصر دون الرجوع إلى الإمتداد والخلفيات التاريخية.

منهج دراسة حالة:

وهو إحدى المناهج الوصفية لما يقتضيه من التقنيات التي تمكننا من التعمق في دراسة المعلومات الخاصة بمرحلة معينة من التاريخ و ذلك من خلال تحليل توجهات التحول السياسي في الوطن العربي،كما نجد أن هذا المنهج يتماشى مع موضوع الدراسة(دراسة حالة مصر).

المنهج الوصفي:

يقوم على ملاحظة الواقع السياسي بهدف تقديم صورة وصفية محضة للواقع دون تأويل وقد استعنا بهذا المنهج لوصف التحولات السياسية وتأثيرها على النظام الإقليمي العربي وتحليل أراء وسلوكيات الحركة السياسية في سبيل محاولتها لإحداث التغير الشامل في مصر.

صعوبات الدراسة:

لابد من التسليم منذ البداية بوجود عدة صعوبات تعترض سبيل البحث في هذا الموضوع:

-شح المعلومات و المراجع التي تناولت موضوع التحولات السياسية

-غياب الدراسات التي تناولت الدول العربية التقدمية ككتلة/مجموعة

-تضارب المعطيات و الأرقام بشأن حقيقة الوضع في مصر

تقسيم الدراسة:

تم تقسيم الموضوع محل الدراسة لثلاثة فصول فصل نظري وفصلين تطبيقيين.

الفصل الأول:و يتناول فيه الإطار الإبستوملوجي لظاهرة التحول السياسي و النظام الإقليمي العربي هو عبارة عن إطار نظري ومفاهيمي لموضوع الدراسة قسم إلى ثلاث مباحث تناولنا في المبحث الأول مفهوم التحولات السياسية بالتطرق إلى تعريفه ومراحله،ثم تطرقنا في المبحث الثاني إلى آليات وعوائق المرحلة الانتقالية أما فيما يخص المبحث الثالث فتطرقنا إلى التعريف بالنظام الإقليمي العربي:مفهومه،خصائصه و مخاطر مشروع الشرق الأوسط الكبير على النظام الإقليمي العربي.

الفصل الثاني:

وهو بعنوان التحولات السياسية الجديدة في مصر،حيث قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث تناولنا في المبحث الأول أسباب سقوط النظام السياسي المصري من خلال التطرق إلى الأسباب السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.أما المبحث الثاني فتناولنا المرحلة الانتقالية في مصر وأهم نتائجها أما فيما يخص

المبحث الثالث فتطرقنا إلى خريطة القوى السياسية والتحالفات في المشهد السياسي الجديد وتناولنا فيها :دور المعارضة،دور المؤيدين،دور التيار الوسيط وكذالك سيناريوهات العملية السياسية في مصر.

الفصل الثالث:

وهو بعنوان دور مصر السياسي في النظام الإقليمي العربي حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث الأول كان حول دور مصر في الصراع العربي الإسرائيلي و تناولنا فيه معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية،خلفيات الصلح المصرية الإسرائيلية،نتائج معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية،كما تطرقنا في المبحث الثاني إلى مصر وجامعة الدول العربية وتناولنا فيه اللجنة التحضيرية والمبادرة المصرية ،موقف جامعة الدول العربية من الثورة المصرية أما فيما يخص المبحث الثالث فكان حول الدور الإقليمي لمصر (سيناريوهات ما بعد الثورة) وتناولنا فيها الخبرة التاريخية للدور الخارجي المصري،محددات الدور الخارجي ألمصري نمط العلاقة المصرية مع أقطاب المحيط الخرجي.

﴿١٠٤﴾ وَقُلِ اعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ ۖ وَسَتُرَدُّونَ إِلَىٰ عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ ﴿١٠٥﴾ صَدَقَ الله العظيم

الآية 105 من سورة التوبة.

الفصل الأول

التأصيل الإبيستيمولوجي لظاهرة التحول السياسي و النظام الإقليمي العربي.

تمهيد:

تعتبر ظاهرة التحول السياسي المرتبطة بالدولة الحديثة من أعقد الظواهر السياسية المعاصرة، ليس فقط من حيث عدم القدرة على التنبؤ بمكان وزمان حدوث التحول، أو من حيث عناصره غير القابلة للتعميم الكلي بحكم خصوصيات الوحدات السياسية، وإنما من حيث شكله ودرجته (جزئي) أو شامل أو نمطه (سلمي أو إنقلابي) وحركته (تدريجي أو صدمي) وميكانيزماته وأهدافه (مداه) وتداعياته.

أما فيما يخص النظام الإقليمي العربي والذي يسمه بعض الكتيب النظام الدولي التابع والذي يتصف بخاصة تكاد أن تكون فريدة من نوعها ولا توجد في أي نظام أخر من النظم الإقليمية في العالم، وهذه الخاصية تكمن بأن هذا النظام يتعدى شرط إقامة علاقات مختلفة بين مجموعتين من الدول المتجاورة تقوم على أساس التعاون وحسن الجوار، ومن أجل بيان حقيقة التحول السياسي والنظام الإقليمي العربي.

المبحث الأول: ماهية التحول السياسي

إن التغيير أو التحول طبيعة قابلة للملاحظة وتشمل كافة مناحي الحياة، في علاقة الإنسان بالطبيعة وفي علاقته بأخيه الإنسان، غير أن أي نسق اجتماعي أو سياسي يتجاوز تيارات متضادات الأول: يعمل على الخطط عليه وضمان استمراره وتثبيت دعائمه، من خلال التنشيئة الاجتماعية، والثاني: يسعى إلى إعادة النظر فيه وتغييره وتبديله، من خلال محاولات التعديل، الاصلاح، التحديث بل وحتى الثورة، وعليه فإن دراسة أي مجتمع من المجتمعات من هذه الزواية يتطلب الأخذ بعين الاعتبار وجهي الصورة الواقع، الثبات في الحركة والحركة في الثبات.

المطلب الأول: تعريـــــفه.

لغة: يقصد به "التحـول" **conversion**، من الناحية اللغوية التبدل **(MUTATION) التغيير (changement)**، **الانتقال(transition)**[1]، أو التنقل من مكان إلى مكان أو التغيير من حال إلى حال، والتحول عن شيء يعني الإنصراف عنه إلى سواه.[2]

إن التغيير أو التحول هو سنة من سنة الله في خلقه[3]، جرى التأكيد عليه في التراث العربي الإسلامي[4] يقول إبن الأثير: "الحمد الله...فلا أول لوجوده، الدائم الكريم فلا أخر لبقائه ولا نهاية لجوده، المقدس فلا تقرب الحوادث حامده، المنزه عن التغيير فلا ينجو منه سواه..."، ويقول الجبرتي: "الحمد الله القديم الأول الذي لا يزول ملكه ولا يتحول، مغني الأمم ومحبي الرمم ومبيد النقم وكاشف الغمم..." وهذا يعني أن التغيير هو أمر طبيعي وضروري من ضرورات الحياة يجري توظيفه لضبط وتقويم الأخلاق والممارسات في الاتجاه المتوخي أو الصحيح.

أما إصطلاحا: فقد إختلف الباحثون حول إعطاء تعريف دقيق لتحول السياسي، ومرد ذلك يعود إلى السياق التاريخي أو الظروف السائدة من جهة وإلى اختلاف الجوانب التي يركز عليها، والزوايا التي ينظر منها كل باحث للمفهوم، ويمكن تصنيف التعريفات إلى مجموعتين أساسيتين الأولى: تعريف التحول السياسي "كسلوك" والثانية: تعريفه "كأسلوب".

---

[1] _سهيل إدريس، المنهل، **قاموس عربي**، دار الأدب، الطبعة الثانية عشرة، بيروت_لبنان، 1998، ص ص 304_809_1221.

[2] _القاموس العربي، **هيئة الابحاث والترجمة**، دار الراتب الجامعية، ط1، ص 129.

[3] _تمام سلام أي تغيير بريده اللبنانيون، **مجلة المنابر**، العدد 99 ك1، 1999، ص112.

[4] _راجع مداخلة صدقي الدجاني في **"إنهيار الاتحاد السوفياتي وتأثيراته على الوطن العربي** إعداد: مجموعة من الباحثيين، تحرير د طه عبد العليم، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام، مصر 1992، ص309.

أ_ التـــحول السياسي كســلوك:

يعني التحول السياسي انتقال من موقع اجتماعي أو سياسي أو إيديولوجي إلى أخر، كالانتقال من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار، ومن الفقر إلى الغنى وتغيير الولاء للشخص أو الحزب...كل ذلك يجري وفق حركية غير مضبوطة، مما يفتح المجال لكل الاحتمالات.[1]

كما يعني إنتقال من وضع غير ديمقراطي إلى وضع ديمقراطي، حيث ورد تعريفه في معجم العبارات السياسية الحديثة على أنه رغبة نحو التحول التدريجي إلى الديمقراطية وهو حسب صامويل هانتنغون تحول من النظم السياسية غير الديمقراطية إلى نظم أخرى ديمقراطية.

وهناك من ربط المفهوم بما حدث في أوروبا الشرقية، فعرف التحول السياسي بأنه انتقال الأنظمة السياسية في شرق أوروبا وإنتقال الشيوعية الاشتراكية إلى الديمقراطية الاشتراكية.[2]

ب_ التحول السياسي كأسـلوب:

تركز هذه المجموعة في تعريفها للتحول السياسي على الطريقة أو الكيفية التي يتم على أساسها إحداث التغيير السياسي، فالبعض يرى أن التحول السياسي هو عبارة عن ثور سياسية بيضاء، هذه الأخيرة هو مصطلح يطلق لوصف التغيير الجذري في قصة العزم السياسي والاجتماعي من خلال إحداث إنقلاب سياسي في مواقع المسؤولية بوسائل سلمية.[3]

أما عبد الإله بلقزيز فيرى أن إنجاز هدف الديمقراطية هو بجميع المقاييس ثورة، حتى ولو كانت ثورة بيضاء لا تجري في أنهرها الدماء"[4]: وحسب الدكتور أسامة الغزالي حرب فإن التغيير الجذري هو ثورة سريعة وشاملة في المجتمع والنظم السياسية بمقتضاه انتقال السلطة السياسية من طبقة إلى طبقة أخرى.

ومن جهة يرى محمد عابد الدابري بأن التحول السياسي عبارة عن عملية تعد بمثابة إحداث إنقلاب تاريخي، وهو ما تذهب إليه الدكتور ثناء فؤاد عبد الله، فالديمقراطية هو انقلاب تاريخي على صعيد الفكر والمعتقد، وإنقلاب في الوعي.

---

[1] _ محمد عابد الجابري، **إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"**، في المسألة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ص197.

[2] _إنصاف جميل الريفي، **التحولات السياسية والاقتصادية في دول أوروبا الشرقية**، ط1، عمان، دار الفكر للنشر والتوزيع، 1995، ص58.

[3] _ بلخيرة محمد، **التحولات السياسية في الاتحاد السوفياتي واثرها على الدول العربية الوطنية**، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2003_2004، ص3.

[4] عبد الإله بلقزيز، **مستقبل العمل الوطني في ضوء التحولات الدولية الجارية**، المستقبل العربي،_العدد 145، صادرة في 1991/03/02. ص 136.

بالرغم من وجود تعاريف متعددة للتحول السياسي حيث يركز البعض منها على السلوك والبعض الأخر على الأسلوب كان سليما أو عنيفا، يمكن القول بأن التحول السياسي هو إنتقال نوعي في طبيعة النظام السياسي وآليات عمله، ناجم عن مبادرة تقوم بها جماعات لها مسلحة في التغيير، سواء بلجوئها إلى انقلاب باستعمال القوة (التحول العنيف) أو باستعمال الطرق والوسائل السلمية (التحول السلمي)، ويخضع التحول السياسي لتأثيرات تداخل عوامل داخلية وخارجية.

نستنتج مما سبق أن التغيير التحول السياسي هو انتقال نوعي في طبيعة النظام السياسي وآليات عمله، انتقاله ناجم عن مبادرة تقوم بها جماعات لها مملحة في التغيير، سواء بجودتها إلى انقلاب باستعمال القوة (التحول العنفي) أو باستعمال الطرق والوسائل السلمية (التحول السلمي) ويخضع التحول السياسي لتأثيرات تداخل عوامل داخلية وخارجية.

المطلب الثاني: المراحل الأساسية للتحول.

في بداية عملية التحول يكون النظام مختلطا وفوضويا إلى حد كبير، ولأن هذه المرحلة هي وسط بين مرحلتين: القديم والجديد فإنها تكون متلبسة بخصائصه مشتركة متنازعة ويظل الأمر كذلك في الأثر الأولى وبحسب وتيرة عملية التحول التدريجي.

في الحالة المصرية تزايد مستوى الارتباك بسبب عاملين الأول: أن التحول نشأ عن نظام خليط ما بين الدولة البولسية، وما بين الديمقراطية المقيدة، فكان من الصعب تفكيكه بدون قرارات ثورية.

الثاني: أن المجلس العسكري ظل محتفظا لفترة طويلة نسبيا بنفس تركيبة الجهاز التنفيذي كما ورثها عن مبارك بدون تغييرات حقيقية، تمر عملية التحول بثلاث مراحل أساسية، هي: إنجاز النظام السلطوي،مرحلة الانتقال، مرحلة الرسوخ...

أ_ مرحـــــلة انهيار النظام السلطوي:

وهي فترة سقوط النظام السلطوي وسيطرة نظام أخر يحل محله سيكرى تامة على السلطة، وتعتبر هذه المرحلة من المراحل الصعبة لما يتخللها من عدم استقرار وتذبذب الأوضاع الأمنية كما تشير الدراسات على أن هذه المرحلة تتسم بعدم اليقين السياسي.[1]

[1]_أحمد فهمي، **دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر**، مراحلها مشكلاتها، سنيريوهات المستقبل، مصر، 2013، ص57.

ب_ مرحلة الإنتـــــقال:

تعد هذه المرحلة هي الأخطر في عملية التحول، بسبب الاحتمالات المتزايدة للتعرض لإنتكاسات سياسية، ناتجة عن التركيبة المختلطة التي يتكون منها النظام السياسي، والتي ينشأ عنها حالة الصراع وشد وجذب مستمرة تربك الحياة السياسية، والتي من أثبتت الدراسات فشل كثير من الثورات في الالتزام بالتتابع الزمني في عملية التحول.[1]

لذا فحالة الانتقال هذه ترد عليها ملاحظتان رئيسيتان:

✍**_الأولـــــى:** أن قطاعات المجتمع المختلفة من مؤسسات وسياسات وجماعات لا تمر بالنقطة نفسها في المرحلة الانتقالية في الوقت نفسه، بمعنى أن كلامها يوجد على منحى الانتقال، ولكن في نقطة مستقلة وذلك تبعا لإعتبارات بوجودها، وعلاقتها بالموارد المتاحة أو المحتمل توزيعها والنخبة السياسية المرتبطة بها.

✍**_الملاحظة الثانيـــة:** أن المجتمع ككل أو قطاعات معينة منه، معرض لحالة أو حالات من الإرتداد تجاه الثورة، فلو تصورنا الحال بين الثورة والدولة على أنه منحى بياني: ويمر المجتمع الانتقالية بين الاثنين وأن المجتمع المعني ينتقل بشكل تدريجي خلال هذه المرحلة من الثورة :براديكاليتها إلى الدولة بإستقرارها، فإنه من المتصور أنه في لحظة ما قد يحدث ارتداد للمجتمع ككل: أو لبعض مؤسساته أو خطابه أو تفاعلاته أو سياساته إلى نقطة سابقة على منحنى الانتقال من الثورة إلى الدولة، نتيجة لحالة السيولة والتخبط والتداخل الديمقراطي عن ذلك بالقول: "إن التحول لا يكون في شكل خطي، وإنما هو عملية مضطربة".

الأمر السيئ هنا أن بعض الدراسات تؤكد أن عمليات التحول لا تتسم بالضرورة الشكل النهائي لنظام الحكم، فهي بحسب الباحثين: فيليب شميز ،وجليرمو أودونيل، قد تؤدي إلى تحلل النظام السلطوي، وإقامة شكل من أشكال الديمقراطية، وقد تتم العودة إلى بعض أشكال الحكم السلطوي، وقد يظهر شكل آخر من أشكال الحكم، فمن سمات هذه المرحلة عدم تحديد قواعد العملية السياسية، وهذه القواعد لا تكون فقط في تغيير مستمر، لكنها تخضع لتحديات قوية، حيث تتصارع القوى الفاعلة لتحديد القواعد

[1] _اتجاهات حديثة في علم سياسية، بحيث **دراسة النظم السياسية في دول العالم الثالث**، هدى ميتكيس، المجلس الأعلى للجماعات، الطبعة الاولى، القاهرة، 1999، ص136.

والإجراءات التي سيتحدد بمقتضاها هوية الرابحين والخاسرين في النهاية[1]. وهذا الصراع قد ينتج عنه تداعيات سلبية على العملية برمتها.

من النقاط الخطيرة على خط المرحلة الانتقالية النقطة التي يبدأ فيها المنحى الثوري ينفصل عن المنحنى السياسي، فنتيجة لسياسة الفوضى المبرمجة والإنهاك الثوري يصل الجمهور إلى قناعة بأن "أي تصور للحل الديل قد يكون أفضل من الوضع القائم"، يضاف إلى ذلك توظيف مناخ الصراع السياسي في تلك المرحلة لتخفيف "الفعل الثوري" الذي يقتضى إلى الاجماع أو التوافق ليحقق أثاره الحاسمة في نقطة زمنية معينة على منحى الإنتقال، وعندما تبدأ المؤسسات الديمقراطية في العمل، فإنها تمارسه دورا خطيرا يمكن أن يصنف على أنه ضد الثورة، وكما بمفهوم الباحثون المتخصصون: "فإن الديمقراطية غير مصافية للثورات"، كما يقول آخر: "صندوق الاقتراع مقبرة الثوار" لماذا؟ "....لأن الديمقراطية تهدئ وتخضع_قانونا_ أشكلا عدة من النزاعات الاجتماعية وتحصيرها، ولكنها لا تقضي عليها، بمعنى آخر هي تعيد توجيه الصراعات القائمة خارج المؤسسات الديمقراطية، لتعلن عن نفسها داخل تلك المؤسسات فتظهر في التموين وفي تجمعات الأحزاب، وفي المقابل فإن ذلك "الاحتواء الديمقراطي" يقمع محاولات الثورة ضد الدولة، حتى مع توفر قناعات لدى كثيرين بالاحباط أو الرفض للقوى المسيطرة، فعزاؤهم هو أن انتخابات جديدة ستحصل بعد بضع سنوات، ومهما ستأتي فرص معاقبة الحكام، ومن العبارات الشهيرة عن الثائر اللاتيني تشي جيفارا: "حيث هناك حكومة تسلمت زمام الحكم من خلال تصويت شعبي سواء كان احتياليا أو لا، وتحافظ على الاقل بمظهر القانونية الدستورية، فلا يمكن قيام ثورة المتمردين بما أن احتمالات صراع سلمي لم تستنفذ بعد".[2]

الجدير بالملاحظة أن "جرعة الديمقراطية والتي تحقق هذا الاحتواء" ليست كما قد يتصورها البعض لا بد أن تكون جرعة مكثفة، ففي بعض دول العالم الثالث، حيث تعمد قمعية إلى تقديم جرعات مخففة من الحريات السياسية، يمكن ملاحظة التأثير الواضح لهذه الجرعة في طمس أي محاولات ثورية، وكمثال: من أمريكا اللاتينية خلال الثمانيات، إندلعت الثورات عديدة وعنيفة في دول مجاورة لـ "هدورايس" لكن ظل الهدوء مخيما عليها مع ذلك، بالرغم من الفقر والتشرد والتبعية...إلخ، وذلك بسبب بعض

[1] _أحمد منسي، ص21.
[2] _بحث جيف غودوين، **تجديد الاشتراكية وإنخطاط الثورة**"....جون قرارات، ص82.

الإصلاحات السياسية التشكلية التي أتخذها النظام، وكما ذكر ليون ثروتسكي قيل تسعين عاما: "تندلع الثورة فقط في غياب أي مخرج آخر".[1]

لو نظرنا إلى مصر، سنجد أن الاختفاء المبالغ فيه بالإنجازات السياسية على صعيد التعددية والانتخابات، هي كلها أوراق متفرقة لا تستمد قوتها الحقيقة إلا عندما تجتمع معا في إطار واحد متناسق، وفي نظام متماسك، فكل ذلك من قبيل: "الديمقراطية الإجرائية" التي يمكن التخلي عنها في فترة لاحقة، أو إجهاضها أو تقليص مكاسبها، لأنها مجرد قرارات يصدرها "قلب النظام" دون أن تطاله هو نفسه رياح التغيير السياسي، لذلك تبقى الخطوة الأهم هي دفع عملية التحول إلى الإمام نحو مرحلة الرسوخ، حيث صعب على أي قوى سياسية أن تأخذ خطوة ارتدادية، وستبين أن شاء الله: كيف تنجز عملية التحول على النحو الأكمل..."[2]

[1]_ المصدر السابق.
[2]_ أحمد فهمي، مرجع سبق ذكر، ص61.

المبحث الثاني: آليات وعوائق المرحلة الانتقالية

على غرار العديد من تجارب التحول الحديثة، إصطدم الفريق الاصلاحي خلال مرحلة الانتقال بسلسلة من الآليات والعوائق مهاما هو ناجم عن النظام السياسي في حد ذاته وأسلوبه في التغيير ومنها ما هو مترتب عن عملية إعادة البناء، ومنها ما هو مرتبط بطبيعة وخصائص المجتمع المصري,

المطلب الأول: آليات التحول

على صعيد آليات التحول، فقد سعى المجلس العسكري لإقرار قوانين تسمح بتأسيس الإضراب بمجرد الإخطار، لتسهيل مناخ التعدد السياسي، لكن لم يصدر حتى الآن قانون للجمعيات الأهلية يسمح بحرية تأسيسها دون شرط وقيود معرفة، وبالتالي فإن المجتمع المدني لم يلعب دوره المؤثر من الآن، وسبق الحديث عن استقلالية الإعلام وعن الدور السلبي الذي لعبه الإعلام الحكومي.

على صعيد الفصل بين السلطات، فحت يناير 2012م كان المجلس العسكري لا يزال يحتفظ بكافة السلطات والصلاحيات التنفيذية والتشريعية، وبحيث نص المادة 56 من الإعلام الدستوري الصادر بعد الاستفتاء في مارس 2011م فإنها تنص على أن يتولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد، وله في سبيل ذلك مباشرة سلطات التشريع وإقرار السياسية العامة للدولة والموازنة العامة ومراقبة تنفيذها، وتعيين الأعضاء المعنيين في مجلس الشعبي ودعوة مجلسي الشعبي والثوري لإنعقاد دورته العادية وقتها، والدعوة لإجتماع غير عادي وفضه، وحتى إصدار القوانين أو الاعتراض عليها، والسلطات والاختصاصات الأخرى المقررة لرئيس الجمهورية يمقتضى القوانين واللوائح، ويكون للمجلس السلطة في إصدار القوانين والتشريعات خلال إراداته للفترة الانتقالية، ولحين انتخاب رئي وبرلمان جديد يسلم منه هذه الاختصاصات.[1]

وفيما يتعلق بالقضاء، فلا يزال القضاء الجديد معطلا حتى الان، رغم أن المطالبة باستقلال القضاء أحد البتود الرئيسية التي طرحها الثوار والقوى السياسية منذ فبراير 2011م، ولا تزال الانتقادات توجه إلى كثير من المحاكمات المتعلقة برموز النظام السابق والضباط المستهمين بقتل الثوار، ويرى كثيرون أنها تتعرض لتدخلات من السلطات، وتتحدث أن تقارير إعلامية كثيرة عن إتهامات بتحويل قضايا النظام السابق إلى قضاة بعينهم صدور أحكام مخفضة أو بالبراءة.

[1] _أحمد فهمي، **دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر**، مراحلها، مشكلاتها، سيناريوهات المستقبل، مصر 2013م، ط1، 1433ه، 2012م، ص92.

على صعيد ترسيخ الإنتخابات كوسيلة للوصول إلى السلطة، فلم يحدث تقدم حقيقي في هذا المجال إلا في الانتخابات البرلمانية الأخيرة، ولا تزال مناصب رئيسية في الجهاز التنفيذي غير فاضحة للانتخاب رغم المطالبات العديدة من قبل القوى السياسية، مثل "منصب المحافظ"، ورئاسة الجامعة".[1]

إشارات مهمة على طريق التحول السياسي:

هذه ملاحظات مهمة تتعلق بإرادة عملية التغيير السياسي وتعقيداتها.

1/ من أكثر الأنماط المتكررة في الثورات هو تراجع مشروع إعادة الهيكلة الشاملة للعلاقات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية وذلك مع إنضمام القوى السياسية، في مرحلة ما بعد الثورة في المشاركات السياسية الجزئية، وتبنى سياسات ترميم وبرامج بركماتية تبحث عن منافع سياسية إنتخابية قصيرة الأجل.

2/ يقول أحد القيادات الثورية في حركة زاباتيستا الثورية البسارية في المكسيك: "علينا تطبيق السياسات بطريقة جديدة، لا يمكن قبول ما هو ممكن فقط "لأنه سيوصلنا إلى أيدي النظام، هذا نضال صعب للغاية إنه صعب جدا جدا".[2]

مركز الصعوبة في هذا التوصيف أن من يرسم حدود الممكن وغير الممكن، ليس بضرورة الظروف الثورية أو غير الثورية بل القوة الحاكمة المسيطرة في المرحلة الانتقالية، وهذا يعني أن الاستسلام لـ"ممكنهم سوف يعيد البلاد من جديد إلى قديمهم".

3_ عمليات إعادة الهيكلة البعيدة المدى والتعبئة الثقافية والاجتماعية تحتاج إلى مجموعة من التحالفات والموارد، والقدرات والتدابير تختلف عن تلك ماجئ الثورة منذ بدايتها، فليس بالضرورة أن كل القوى تكون قابلة لنفهم واجب المرحلة أو تكون قادرة عل التعامل معها، أو وهذا الأهم تكون لها الثقة الجماهرية في إدارة هذه المرحلة حتى لم وثقت فيها الجماهير في مرحلة بداية الثورة.

4/ ليس من الحكمة أن تتبع القوى السياسية ماهية الأغلبية سياسة "تسمين العدو" وذلك بإقصائها القوى والأحزاب العلمانية، أو غير الاسلاميين، خارج الأطر المؤسسية مطلقا أو داخلها بعقد تحالفات وتوافقات تستبعدهم داخل "اللعبة السياسية" بدلا من إبقائهم خارجها يقذفونها بالحجارة.

[1] _أجريت انتخابات لاختيار رؤساء الجماعات في عدة محافظات، لكنها انتخابات غير معضة بالقانون وليس لها صفة إلزامية.
[2] _جون فورات، **مستقبل الثورات**، ص316.

5_ عملية التحول السياسية ليست سهلة، بل تتسم بتعقد مساراتها وإحتمالاتها في كافة البلدان، عامة يمكنني ملاحظة ثلاثة سمات مهمة لهذه العملية.[1]

الأولـــى:

إنعدام اليقين فلا يكاد يوجد شيئ مؤكد، لا آليات ولا التوقيتات ولا المجالات فالأطراف متشابكة وعلاقاتها متداخلة، والنظام في حالة سيولة كبيرة والتوازنات قصيرة الأجل هذا والضغط الخارجي مجهول في مسالكه وأساليبه وتأثيره.

الثانـــية:

المدة الطويلة الغامضة، فسبب كثرة العوامل المتحكمة والمؤثرة في مسار عملية التحول، يصعب جدا توقع متى تنتهي أو تقترب من الانتهاء، ومعدل التسارع في وقت من الأوقات لا يصلح كمعيار لقياس ما تستغرقه بقية المهام من وقت، فالظروف قد تتغير ويتغير معها زمن الانجاز.

الـثالثـــة:

أن عملية التحول تحتاج إلى استمرار _وتنامي_ التواصل بين النخبة السياسية الجديدة وبين الجماهير، فلا يكفي أن يقتصر التواصل على فترة الثورة، ثم على المراسم الانتخابية بل يجب توفير وسائل متعددة لتبادل التأثير بين الطرفين لإنعاش عملية التحول السياسي.[2]

المطلب الثانـــي: معوقات التحول السياسي.

على طريق التحول يتناثر كم هائل من المعوقات والصعوبات في كافة المجالات ومن جهات لا حصر لها داخليا وخارجيا، فالتحول يعني تغييرا في النظام السياسي وفي شكل الدولة وأهدافها وتوازناتها، وكلما كانت الدولة ذات ثل اقليمي، كلما كان تأثير ذلك التحول كبيرا، وبالتالي تتضاعف جهود إضافية وتتكاثر الصعوبات في طريقة، وهذه المعوقات تتشكل منذ اليوم الأول بعد الثورة، بعض النظر عن كون السلطة بين المجلس العسكري، أم بيد أحزاب ورئيس منتخبين.

وعلى ذلك فإن تسليم السلطة من العسكري إلى المدني لا يعنى انتهاء تلك المعوقات، بل قد تظهر نماذج أخرى جديدة فالمرحلة الانتقالية من هملية التحول السياسي لا تنتهي بتسليم السلطة إلى المدنيين.

---

[1] _أنظر، **تقرير حول التجارب الدولية، المنتدى الدولي حول مسارات التحول الديمقراطي**، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، يونيو 2011م، القاهرة، ص7.

[2] _أحمد فهمي، **دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر**، مرجع سبق ذكره، ص94.

يذكر جون فوران عددا من معوقات الداخل والخارج، فيقول معلقا على مسار عمليات التحول في عدد من الثورات، إن القوى الثورية بعد استلامها السلطة، برزت أمامها سلسلة من الصعوبات منها:

1_ كان من الصعب إنشاء البنى الديمقراطية الحقيقية إثر الثورات ضد الأنظمة الديكتا ثورية، فيما الثورات الديمقراطية كانت ضعيفة أمام المنافسين غير الدايمقراطين، علم الصعيدين الداخلي والخارجي.

2_ تتمتع التنمية المعتمدة على الخارج بجذور تاريخية عميقة يصعب عكسها، مهما كان من الممكن تحسين الوضع المادي للغالبية على المدى القصير والمتوسط.

3_ غالبا ما أخفق بسرعة تحدي إنشاء ثقافة سياسية ثورية لبناء مجتمع جديد بسبب تعدد التيارات الفرعية التي ساهمت في النصر الأولي، إضافة إلى الصراقيل البنيوية التي واجهتها الثورة كلها.[1]

4_ كانت ثورات قليلة قادرة على تحمل النشاط المعارض للقوى الخارجية المسيطرة وحلفائها الإقليمين.

5_ نظرا إلى ما ذكر أعلاه، فإن الائتلافات الواسعة النطاق التي كانت شديدة الفاعلية في صنع الثورات، لم يعد بالإمكان الحفاظ على تماسكها بسبب الآراء المختلفة حبال كيفية إعادة منع المجتمع وقدراتها غير المتكافئة على بسط تصوراتها.

من المشكلات كذلك: هامة القيادات السياسية إلى إتخاذ قرارات حاسمة في مواجهة كم هائل من المشكلات، بينما تلغى معارضة ذات طابع ثوري جماهيري، بحيث إن أغلب القرارات تعارضها بعض فئات الشعب، وهؤلاء يستخدمون أساليب احتجاجية، مثل الاعتصام والتظاهر، فإن واجهتهم السلطات بقوة اتهمت الأحزاب الحاكمة بالانقلاب على الثورة، وإن تركتهم تعثر الأداء الحكومي.

ومنها أن الأنظمة التي تحكم بعد الثورات تميل إلى تقديم منح مالية لقطاعات كبيرة من الشعب تتمثل في زيادة الأجور، أو إعانات البطالة، أو تحسين بعض الخدمات، وهي تحمل الحكومة أعباء مالية توقعها في مشكلات أعظم بعد فترة مثل: التضخم واضطراب سوق العمل.

على مدار القرن الماضي، تعرضت ثورات كثيرة لانتكاسات، أو تقلص في مكاسبها، بسبب هذه المعوقات ففي روسيا، الصين، تركيا، برزت الاشتراكية المستبدة الفقيرة نسبيا، وفي جواتيمالا، تشلي،

[1] _أحمد فهمي، مرجع سبق، ص97.

غرينا، أطيح الثوار وفي المكسيك وبوليفيا ونيكاراجوا أدى التغيير البطئ إلى عدة إنقلابات في الفلبين وزائير تقلصت الثورات الاجتماعية إلى ثورات سياسية محدودة.[1]

على أنه لا يسعنا قطبية كل المعوقات المحتملة في الحالة المصرية، لذا ستكتفي بذكر اثنين معا:

لمالها من أهمية خاصة، وهي الفوضى الطبيعية، والفوضى المخططة أو الثورة المضادة، واقع الأمر أن كلا منهما ليس معوقا واحدا، وإنما مجموعة من المعوقات المنتظمة في سياق واحد.

أ_ الفوضى الطبيعية:

الخوف ينتج الفوضى، والفقر ينتج الفوضى، والظلم ينتج الفوضى....والحرية أيضا تنتج الفوضى...

تحت حكام مبارك تحولت فوضى الحالات الثلاث الأولى من مجرد انعكاسات تلقائية لظاهر اجتماعية إلى وضع أو نظام يتسم بالثبات وقابلية الاستمرار والنمو، بينما في حالة الحرية، فإن الفوضى تحدث بسبب انهيار الأسوار، وتفكك القيود، واستنشاق الهواء الطلق للمرة الاولى، وهذا وضع أشبه بالانفجار الذي يتخذ شكلا دائريا ممتدا، ثم يتقلص إلى مركزه، فلا تلبث الجماهير أن تسكن عندما تدرك ألا شيء سيفونها، وأن حريتها باقية وأن حقها لن يغتصب وإن تباطأت في تحصيله.

إنها فوضى لا تتحول إلى نظام حياة، لكنها تتلاشى ليحل محلها النظام يشير البروفيسور المتخصص في الفكر الثوري، حيث شارب إلى مفهوم "فوضى الحرية" وكونها طبيعيا لا داعي أن يفرز إحباطا ويأسا، يقول: "لا يجب أن يعتقد أحدا أن مجتمعنا مثاليا سيظهر نقطة البدء..." ستستمر المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخطيرة لسنوات طويلة، مما يتطلب تعاون الكثير من الناس والجماعات لإيجاد حل لها، فعلى النظام السياسي الجديد أن يوفر فرصا أمام الناس رغم اختلاف أرائهم، لكي يكملوا العمل والبناء والتطوير السياسي لمعالجة المشاكل في المستقبل".[2]

عندما تنجح الثورة الجماهيرية يعقبها انتقال فوري مفاجئ من مناخ القمع وانتصاب الحريات السياسية والثقافية إلى مناخ الحرية والانفتاح، مع غياب رأس النظام الديكتاتوري وعجز النخبة السابقة عن ترميم النظام القديم وإنعاشه فاقم من حدة الانتقال في مصر قصر المدة التي استغرقتها الثورة، فالأجواء ا=تغيرت بنسبة مائة وثمانين درجة في 18 يوما فقط.

[1]_جون فوران، **مقالة بعنوان: كيف سيكون لثورات المستقبل نتائج أفضل؟**، ص319.
[2]_جين شارب، **من الدكتاتورية إلى الديمقراطية**، إصدار مؤسسة ألبرت أنيشتاين، ص57.

تنتج عن هذا الانتقال حالة من الفوضى الشاملة المتوقعة عمن كل أركان النظام والحياة السياسية واليومية للمواطنين، وأخطأ البعض بنسبة هذه الفوضى إلى الثورة كمصدر أصيل، بينما مصدرها الحقيقي هو النظام وتفكيرهم في حياتهم ومواردهم ومعايشهم، في التعليم والإعلام والسياسية والصناعية والصحة.

ثلاثون عاما من الفوضى العارمة شملت مناحي الحياة كافة لا يمكن لها أن تزول في أيام قليلة، كما لا يمكن للثورة أن تتسبب فيها أيضا بأيام قليلة، يقول د. عمرو الشويكي الخبير في مركز الأهرام للدراسات: "إن زيادة شكوى الناس من الفوضى وغياب الأمن وزيادة حدة الاستقطاب السياسي، وانتشار خطايات التخوين والتفكير، والاحتقان من الطائفي، وتحميل الثورة مسؤولية هذه المصائب، أصر فيه كثير من التجني وعدم الإنصاف، لأنه يتناسى أن كل هذه الأشياء هي من تركه "مبارك" التي تركها للشعب المصري نتيجة طريقته في الحكم".[1]

يستخدم المحللون والصحفيون الناقدون للثورات الإحصاءات التي تكشف عن ارتفاع نسب القتل والسرقة والاغتصاب والتعدي...إلخ في سياق سلبي يرتبط بالثورة، وكأن المجتمع المصري قلبها كان "المدينة الفاضلة"، حيث لا جرائم ولا تجاوزات ومخالفات "من يقل إن مصر كانت بلا بلطجة بلا فوضى وبلا عشوائية فسأقول له: أنت كاذب، ومتى ينكسر أن الحكم بالموائمات وبجلسات الصلح العرفية كان هو التعهد في عهد مبارك بديلا عن القانون فسأقول له: إن الكذب حرام في رمضان وغير رمضان، لأن مبارك هو الذي أسس هذه الطريقة.[2]

كبيرة لكنها على ارض الواقع تحدث أثرا من الخوف أكثر من الأثر العلمي، كما أنه أيضا، من وجهة نظر إحصائية كذلك إذا كان ظهور هذا التغيير على منحنى الجرائم يبدوا واضحا للغاية فإنه على منحنى تأثر المواطن، علميا لا شعوريا، لا يكاد يلاحظ.

[1]_المصري البوم، مقال: تركة مبارك، د. عمر والشويكي، 2011، ص25_8.
[2]_انظر الاستطلاع على موقع مركز، جالوب، أبو ظبي، بتاريخ 15_10_2011م، تقرير: مصر من التحرير إلى التحول.

الملحق 01[1]:

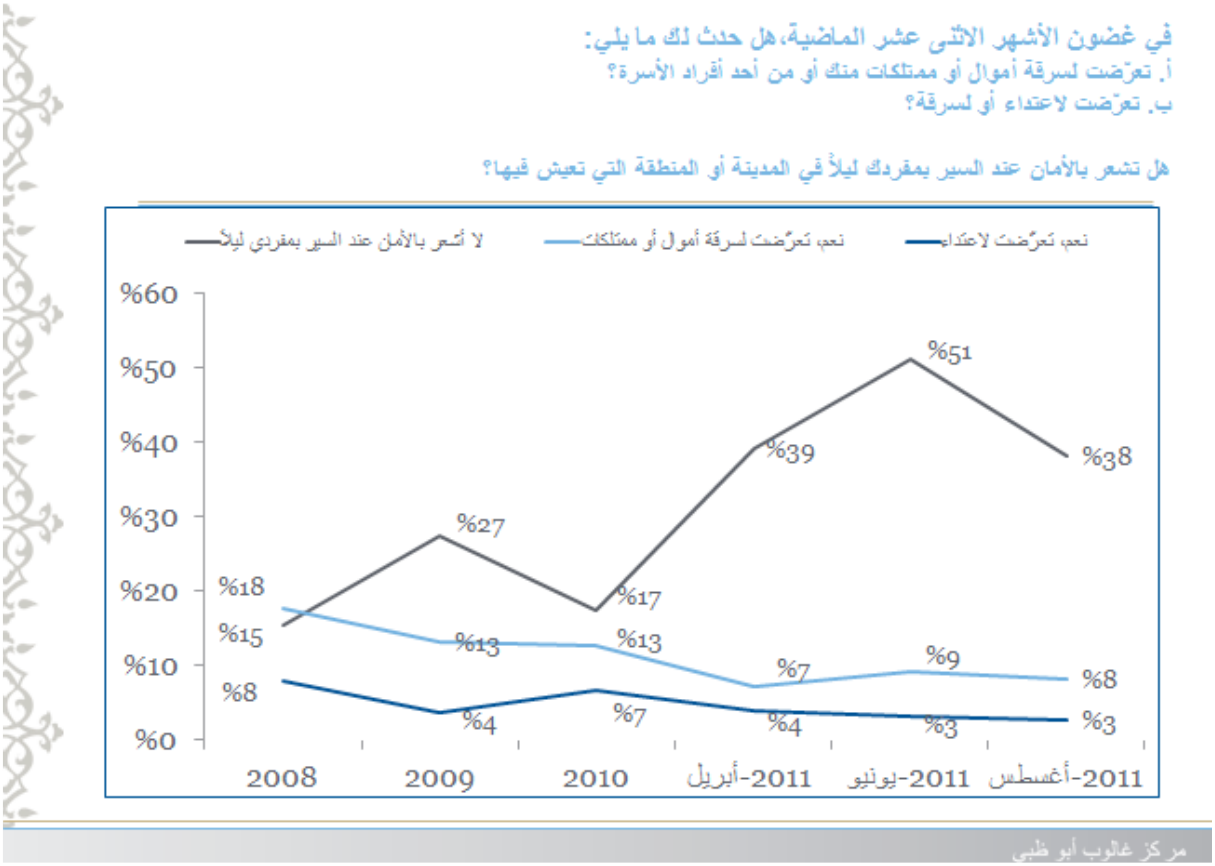

الانفلات الأمني:

قال اللواء منصور العيسوي وزير الداخلية في حكومة د .عصام شرف :إن الوزارة» ماتت « يوم 28 يناير، يوم الغضب، وبحسب تصريحات الوزير لم يعد هناك أي ضابط في ميدان العمل في مصر كلها، وأن حوالي 90 منشأة للوزارة تم تدميرها وأحرقت 4 آلاف سيارة[2].

وبافتراض صحة البيانات التي أدلى بها الوزير، وبغض النظر عن المهام الأخرى التي اتُهم بعض رجال الشرطة بممارستها أثناء الثورة، وفي سياق محاولات إجهاضها، فإن نجاح الثورة يوم 11 فبراير وإعلان تنحي مبارك عن الحكم، كان إيذانًا بدخول وزارة الداخلية إلى عهد جديد تمامًا، فقد انهارت القبضة الأمنية للنظام؛ لأن النظام نفسه قد انهار. فتلاشت أساليب استعراض القوة واستخدامها المفرط في قسوته، وتفكك جهاز أمن الدولة نفسه، ولم يعد رجال الشرطة قادرين على اتباع الأساليب القديمة في» إهانة المواطن« ، وأصبح »البلطجية « عاطلين عن العمل. لكن مع ذلك فإن المؤشرات حول وجود تنظيمات أمنية سرية يتم تحريكها

[1] أحمد فهمي، مرجع سبق ذكره، ص102.
[2] حوار مع برنامج العاشرة مساءا، 29 جوان 2011، و تصريحات أدلى بها في مؤتمر صحفي من مبنى الوزرات يوم 2011/07/13، المصري اليوم.

في الخفاء تتزايد باضطراد حتى بلغت مستوى التهكم من قبل القوى الثورية بتصريحات المجلس العسكري عن وجود» طرف ثالث « يعبث في الأمن الداخلي ويثير الفتن، واصطلح الناشطون على تسميته "اللهو الخفي"على سبيل السخرية؛ حيث اعتاد المجلس أن ينسب إليه التسبب في حوادث الاعتداء الغامضة

.وقد برز دور هذا التنظيم الأمني السري أثناء الثورة بتجنيده للبلطجية وتوظيفهم سياسيًّا كما كان يحدث في مواسم تزوير الانتخابات، وكشف د. صفوت حجازي – الأمين العام لمجلس أمناء الثورة في مصر – في شهادته على أحداث الثورة، بعض التفاصيل حول دور البلطجية، فقال» :إن الثوار كانوا يمسكون بالمئات من هؤلاء يوميًّا في المرحلة الأولى من الثورة، وأن الداخلية لكي تموّه دورهم أصدرت بطاقات رقم قومي جديدة للمئات منهم بتاريخ ثابت هو» يناير 2011 م« ، وبأرقام متسلسلة متقاربة، وبدون مهنة مثبتة، حتى لا يمكن التعرف عليهم بسهولة من قبل الثوار عندما يدخلون إلى الميدان، وقال د .حجازي :إن» بلطجية الداخلية « كانوا يتعاطون المخدرات أو المسكرات قبل مجيئهم إلى ميدان التحرير حتى يفقدوا أي إحساس بالألم حال تعرضهم للضرب أو الهجوم، وقال» :أنا متخيلتش إن في بشر بالشكل ده .. ما فيش أينوع من أنواع البشرية موجود غير الهيكل«. لا شك أن انهيار القبضة الأمنية للدولة التسلطية يعد إنجازًا عظيمًا للثورة، إلا أنه جاء مصحوبًا بسلبيات متوقعة،بعضها متعمد –تمثلت في افتقاد المجتمع لمنظومة أمنية بديلة تحل مكان القديمة، وتسد الخلل الناجم عن غياب الأجهزة الأمنية. باختصار؛ دخل المجتمع في فوضى أمنية استمرت أشهرًا متتالية قبل أن تتراجع ببطء. ومن خلال تحليل عشرات من حالات الفوضى الأمنية في مجالات الحياة المجتمعية كافة؛ يمكن تحديد الخطوط العامة التالية:

1–تتلخص مواقف رجال الأمن في مرحلة ما بعد الثورة فيما يلي :الامتناع العمد عن مباشرة مهام العمل(فقدان الهيبة، النفوذ – الانتقام من الشعب) المباشرة الانتقائية لمهام العمل(أسلوب :إثبات الحالة) العجز عن تطبيق القانون(الفوضى الارتجاعية، بمعنى :ضعف التواجد الأمني أنتج فوضى أمنية، وتنامي الفوضى يعرقل محاولات إعادة التواجد الأمني، فتزداد الفوضى أكثر، وهكذا.)

2–غياب جهاز الشرطة عن ضبط تجاوزات العلاقات المجتمعية أدى إلى فوضى عارمة، سواء في توالد النزاعات لأسباب تافهة، أو في السعي لحلها عن طريق العنف الذي يصل أحيانًا إلى استخدام الأسلحة النارية، ربما لأيام متتالية.

3–تمددت الفوضى لتصيب الهيكل الإداري لوزارة الداخلية نفسها، فمن المعروف سابقًا تعدد شكاوى التمييز» الوظيفي « داخل أجهزة الأمن، فحدثت مواجهات وتظاهرات واعتصامات متكررة داخل أقسام

الوزارة، تميزت بطابعها الثنائي :فئة صغار الضباط في مواجهة الضباط ذوي المناصب العليا، أمناء الشرطة وصفّ الضباط في مواجهة الضباط، الجنود في مواجهة الجميع.

4-بعد الثورة تنامت ظاهرة» البلطجة « بصورة مخيفة، فقد اكتسب البلطجية « بتأثير علاقتهم الوثيقة مع أمن النظام السابق ورموزه، خبرة كبيرة في تجاوز أجهزة الأمن في حال قوتها، فكيف بوضعها الحالي، كما استمرت بعض شبكات التعامل السري في العمل دون توقف- سيأتي ذكر ذلك في مواضع قادمة، وقد ذكر وزير العدل محمد عبد العزيز الجندي أن عدد البلطجية حاليًا ربما يصل إلى نصف مليون شخص.

5-على صعيد البلطجة أيضًا، يُلاحظ تغيرات سلوكية مهمة :أولها :أن هذه» المهنة « أصبحت جاذبة لعدد متزايد من العاطلين غير المتعلمين، المنتمين إلى الطبقات ذات الفقر المدقع، وهذا ينذر بخطر بالغ؛لأن تعداد هذه الطبقات بالملايين وهم منتشرون في أنحاء مصر، ثانيها :أن كثيرًا من المنتمين – سابقًا إلى ميلشيات الداخلية والحزب الوطني، أصبحوا في حالة بطالة مزدوجة مع فقد مصدر مهم للدخل، وهو ما دفعهم لمحاولة تعويضه بتوسيع نطاق العمل الإجرامي ..ثالثها :بروز ظاهرة »العصابات المسلحة « الجديدة على المجتمع المصري، رابعها :اكتسبت» البلطجة « نوعًا من الشرعية المجتمعية؛ إذ أصبح استخدام البلطجية واردًا في حل بعض المشكلات، خاصة مع مجموعات أخرى من البلطجية، فمن تعرض لسرقة أو اغتصاب بعض ممتلكاته، يوظّف بلطجية أكثر قوة لاستعادة حقه المغتصب[1].

6-انتشار ظاهرة اقتناء الأسلحة وحملها، سواء كانت مرخصة أو غير مرخصة، من أجل ممارسة البلطجة « أو للحماية منها، فعلى صعيد السلاح المرخص، تذكر بيانات نادي الصيد المصري أن ساحة التدريب على الرماية كانت شبه مهجورة قبل الثورة، ولكنها بعد الثورة وفي خلال خمسة أشهر فقط استقبلت 500 متدرب يسعون لترخيص سلاح.....وعلى صعيد تجارة الأسلحة، تزايدت كميات الأسلحة المهربة إلى مصر من مناطق مجاورة مضطربة -مع تزايد الطلب عليها وارتفاع أسعارها -سواء من غزة أو ليبيا أو الس ودان، واللافت هنا هو تطور نوعية الأسلحة المهربة، فقد ضبطت أجهزة الأمن في إحدى حملاتها على مدينة 6 أكتوبر 44 قاذفًا صاروخيًّا» آر بي جي « بينها اثنان مزودان بتليسكوب بالإضافة إلى 33 عبوة دافعة خاصة بقذيفة» آر بي جي« وأربع مجموعات قاذف صاروخي.

[1]جون اهرنبرج، **المجتمع المدني**، التاريخ النقدي للفكرة، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2008، ص 237.

الفوضى التصحيحية:

قبل الثورة بنحو أسبوعين، خاطب حسني مبارك قضاة مصر متحدثًا عن العدالة، فقال» :نسعى لتحقيق العدالة الناجزة، مقتنعين بأن العدالة البطيئة تورث الإحساس بالمرارة لدى المواطن ، ومتطلعين للمزيد من جهود قضاتنا للتعجيل بالفصل في القضايا؛ كي ينال كل ذي حق حقه، ولكي لا يطول انتظار المتقاضين أو تطول معاناتهم .«

لم يكن مبارك معنيًّا بتحقيق العدالة للمصريين، أو بإزالة إحساسهم بالمرارة والظلم، وقد اشتهرت عباراته التي ألقاها أثناء المؤتمر السنوي السادس للحزب الوطني عام 2010 م، عندما خاطب أحد الحضور قائلاً» :إنت فاكر يعني حاقعد افر كل حاجة في البلد يعني ..يا راجل كبر مخك. " كان شعار مبارك إذن تجاه مظالم المصريين هو"كبر مخك "، وهو أسوأ شعار يمكن أن يتخذه رئيس دولة يبلغ تعداد سكانها أكثر من ثمانين مليون نسمة، سيُسأل عنهم أمام الله يوم القيامة، وتزداد المرارة عندما نقارن هذا الشعار بكلمات حاكم مثل عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه، التي عبر فيها عن خشيته من أن يُسأل عن بغلة عثرت على طريق العراق لأنه لم يمهّد لها الطريق[1].

الثورة المضادة:

هل يستطيع النظام القديم – المنهار – إعادة بناء نفسه من جديد؟ نعم ..يبدو أن ذلك ممكنًا.. يقول د. جين شارب » :لقد حذرنا أرسطو منذ زمن بعيد قائلاً :فالحكم الاستبدادي يمكن أيضًا أن يتحول إلى حكم استبدادي ...والتاريخ يوفر لنا أمثلة على ذلك مثل اليعاقبة ونابليون في فرنسا، والبلشفيين في روسيا وآية الله الخميني في إيران، ومجلس الدولة العسكري لاستعادة القانون والنظام في بورما، وفي مناطق أخرى؛ حيث يرى بعض الأفراد والجماعات في سقوط النظام القمعي فرصة ليصبحوا هم الأسياد الجدد. وقد تختلف دوافع هؤلاء الأفراد والجماعات ولكن غالبًا ما تكون النتائج متشابهة، بحيث يصبح نظام الحكم الديكتاتوري الجديد أشد بطشًا وتحكمًا من نظام الحكم الديكتاتوري القديم [2]..« ولكي تنجح أي قوة في إعادة بناء نظام ديكتاتوري، لا بد لها من» أفيون الحكام « الذي هو» الفوضى المصنعة ،« فإثارة الفوضى جزئيًّا أو كليًّا، هي المسوغ لارتكاب وتمرير كل ما يمكن تخيله من السياسات والقوانين والقرارات. من أبرز المفاهيم المتداولة والمتوارثة لإدارة الحكم في العالم العربي، المفهوم الذي يقول نصه» :لا بد من

[1]أحمد مصطفى الحسين، **مدخل إلى تحليل السياسات العامة**، المركز العلمي للدراسات السياسية، جامعة اليرموك الأردنية، 2002. ص –ص 110-111.

[2]أحمد فهمي، مرجع سبق ذكره، ص – ص .115 – 116.

توفر المسوغات قبل اتخاذ القرارات، فإن تعذرت يمكن اختراعها وتصنيعها، وإقناع الرأي العام بوجودها، ثم اتخاذ القرار المناسب«.

تطبيقًا لهذا المفهوم يمكن القول :إن» الانفلات – « أو القناعة التامة بوجوده هو كلمة السر لبناء نظام ديكتاتوري – أو شبه ديكتاتوري – جديد، وهو الوسيلة الأفضل لتوفير الأركان الثلاثة المطلوبة لإتمام بنائه.

فلفرض القبضة الحديدية، يلزم :انفلات أمني.. ولتكميم الأفواه، يلزم :انفلات إعلامي.. ولتقييد العمل السياسي :يلزم :انفلات سياسي.. إذن» الانفلات « أو» الفوضى « مصدر الخطر الأكبر الذي تتعرض له الثورة في المرحلة الانتقالية، وهو ما دفع جين شارب لتحذير الثوار» :فحتى بعد النجاح في تفكيك نظام الحكم الديكتاتوري ..لابد من اتخاذ إجراءات وقائية حذرة، وذلك لمنع ظهور نظام قمع جديد تولده حالة الفوضى التي تلي مرحلة القضاء على نظام القمع القديم.« بالعودة إلى حقيقة أن بعض ملامح الفوضى « عرَضٌ طبيعي في مرحلة ما بعد الثورة، فإن» الفلول « لن يكون عليهم البدء من» الصفر« ، بل يكفيهم :تمديد نطاق الفوضى أفقيًا – أي نوعيًا وكميًا – وتمديدها رأسيًا – أي زمنيًا – يجب أن تكون: فوضى شاملة، مستمرة. المشكلة التي تواجه القوى الوطنية المعنية بحماية الثورة، وإتمام عملية التحول السياسي، أنها تواجه قوى ظلامية فاسدة تكونت عبر عقود طويلة، فهذه النخب التي تراكمت حول مركز القرار السياسي في مصر طيلة عقود، عندما انهارت وتفككت أجزاؤها بعد الثورة فإنها لم تتحول إلى فئات صالحة تائبة أو عناصر خاملة، فأكثرهم لا يزال متمسكًا بنهجه القديم من الفساد والإفساد، وقد انضمت إليهم فئات أخرى؛ حيث توافقت مصالح الجميع على ضرورة كبح الثورة، وإعادتها إلى الخلف، أو ما يطلق عليه مصطلح» الثورة المضادة«. دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر ويمكن تلخيص دوائر الثورة المضادة بحسب الدوافع فيما يلي:

–الذين سلبتهم الثورة كل مكاسبهم ونفوذهم وأودعتهم السجون.

–الذين سلبتهم الثورة قدرًا كبيرًا من نفوذهم دون أن يسجنوا.

–الذين يضر الزخم الثوري بفُرَصهم وطموحهم، رغم أن الثورة مصدر تلك الفرص.

–الذين فتحت لهم الثورة آفاقًا وطموحات تستلزم ركوبها وتغيير موجتها وتشكيل نظام جديد.

-المنافقون الجدد أو القدامى المتحولون.

هذه الدوائر متداخلة، أي أن بعضها يصب في بعض، وبعضها يتحكم في عمل الآخرين، وبعضها يتحول إلى أوعية لتلقي الدعم والتأثير والتوجيه الخارجي من أجل تحويل مسار الثورة. وبعضها له أهداف كلية تصل إلى مستوى بناء نظام سياسي جديد، وبعضها أهدافه جزئية تنحصر في تحصيل مكاسب فردية،وتتناسب الأهداف عادة مع القدرة السياسية المتوفرة للمنتمين إلى كل دائرة.

ما هي الثورة المضادة؟

من غرائب المصطلحات أن كلمة ثورة- في تصريفها الإنجليزي -كانت بالأصل مصطلحًا فلكيًّا اكتسب أهميته المتزايدة من خلال العالم الفلكي كوبرنيكوس في كتابه DE REVOLUTIONIBUS COELESTIUM وقد استُخدِمت وفق معناها اللاتيني الذي يصف الحركة الاعتيادية الدائرية للنجوم،وهي حركة لا تتصف بالجدة ولا بالعنف، بل تشير الكلمة بوضوح إلى حركة دائرية متكررة،وعندما برزت- الثورة -للمرة الأولى كمصطلح سياسي في القرن السابع عشر، فإن المحتوى المجازي لها كان أقرب للمعنى الأصلي، ذلك أنها استُخدِمت لوصف حركة تعود إلى نقطة محددة مسبقًا، أي ترتد إلى نظام مسبق التكوين[1].

ويتضح ذلك من الحدث الذي أُطلِقت لوصفه، ففي منتصف القرن السابع عشر إبان الحرب الأهلية في إنجلترا، تمكن اللورد أوليفر كرومويل من تحقيق الانتصار لصالح البرلماني نيعلى أنصار الملكية، لكن في عام 1660 م نجح خصومه في الإطاحة به وإعادة الملكية، فاستُخدِم مصطلح» الثورة « لوصف الحدث الثاني وليس الأول، وهكذا فإن الحدث الذي عن طريقه وجد المصطلح مكانه الأكيد في اللغة السياسية والتاريخية، لم يكن في حقيقته» ثورة « على الإطلاق، وإنما إعادة للسلطة الملكية إلى مجدها القديم.

[1]حسب ما أكدت ذلك دراسة لمركز المعلومات في مجلس الوزراء، الوفد 2012/01/21.

المبحث الثالث: التعريف بنظام الإقليمي العربي

يعتبر النظام الإقليمي العربي مفهوم حديث في دراسة العلاقات الدولية، يشير في أغلب الأحيان إلى نظام التفاعلان بين مجموعة من الدول المتجاورة، والتي تجمعها علاقات اقتصادية واجتماعية وثقافية، وتطبق الدراسة هذا المفهوم على المنطقة العربية، فتطرح مفهوم النظام العربي في مواجهة الشرق الأوسط الذي تطرح الدراسات الغربية، وتعرض لتطوره ولإطاره التنظيمي، وللمشاكل التي يواجهها.

المطلب الأول: ظهور مفهوم النظام الإقليمي

مفهوم النظام الاقليمي بمعناه العلمي، وكمستوى لتحليل العلاقات الدولية، هو مفهوم حديث لم تتداو له الدراسات إلا في الستينيات والسبعينيات، وإن كانت يمكن إرجاع جذوره في الفكر السياسي المتعلق بالشؤون الدولية إلى زمن بعيد، حيث كان مفهم الإقليمية Régionalisme أحد الموضوعات الأساسية في مجال التنظيم الدولي، ودار جدل ما سمي بالعالمية في مواجهة الإقليمية.

Régionalisme Universalisme Versus وأي المنهاجين ينبغي إتباعه لتنظيم المجتمع الدولي: وحفظ السلم بين الدول، فكان هناك من اقترح تنظيما عالميا يشمل جميع الدول، وهؤلاء هم أنصار العالمية، بينما رأى آخرون أن إقامة تنظيمات إقليمية هي الطريق الأفضل لتحقيق السلام والأمن الدوليين، ذلك لأنه من الأيسر إقامة تنظيمات إقليمية، كما أن التنظيم الإقليمي قد يكون أكثر فاعلية وأكثر قدرة على الحركة بالمقارنة مع التنظيمات الدولية، وأضاف أصحاب هذا الرأي أنه من الخطأ النظر إلى الإقليمية كبديل للعالمية بل يمكن اعتبارها خطوة نحو تحقيقها.[1]

_ الجذر الثاني لمفهوم النظام الإقليمي يعود إلى دراسة موضوع التعامل Integration بين الدول، والذي يعتبر التكامل الإقليمي إحدى مسائله الأساسية، وصدرت في هذا المجال دراسات عديدة حول شروط التكامل الإقليمي، وأنماطه ومراحله.

ويمكن التمييز بين اتجاهين رئيسين في تعريف التكامل الأول: اتجاه عام يعرف التكامل على أنه أي شكل من أشكال التعاون، أو التنسيق بين الدول مختلفة دون المساس بسيادة أي منها[2]. وينقذ هذا

[1] _انظر في مفهوم الاقليمية والجدال بخصوصها.

[2] Ronald yalem, regionalism and world order / Washington, D, L: public affairs press, 1985: joseh s;nye,jr,comp_international regionalism: readings(Boston, mass, little, brown 1968) and lmis l, claude, jr. swords into plowshares: the problemrs and progress of international organization, 4 ed, new York, rangom house, 1971).michael hass, internatonal integration, in: Michael hassed, international systems: A behawioral approach (new York, ramdom house, 1971)

التعريف أتساعه الأمر الذي يجعله كل العلاقات ذات الطابع التعاوني بمثابة علاقات تكاملية، وهو ما يحصل من التكامل مفهوما لا معنى له، كما أنه يغفل التمييز بين التكامل من ناحية، والتعاون والتنسيق من ناحية أخرى، والثاني: اتجاه أكثر تحديدا يعتبر التكامل عملية لتطوير العلاقات بين دول وصولا إلى أشكالا جديدة مشتركة بين المؤسسات، والتفاعلات التي تؤثر على سيادة الدولة، ومن ثم فإن عملية التكامل تتضمن نقل اختصاصات، وسلطات صنع القرار في مجالات معينة من الدولة إلى هيئات ومؤسسات إقليمية.[1]

كما تدرس نظرية التكامل الإقليمي شروط العملية التكاملية والمتطلبات اللازمة لنجاحها[2]، وتتناول في هذا الصدد عدة عوامل مثل وجود العدو الخارجي المشترك الذي يوجد البيئة الموضوعية للتكامل، ووجود الدولة القائد أو الدولة النموذج التي تتصدى لقيادة العلمية التكاملية، والإحساس بالتوزيع العادل للمكاسب وللأعياد، ووجود الثقافة السياسية المشتركة ووجود تحسب سياسة حاكمة ذات أهداف وسياسات متقاربة، ووجود المؤسسات والمنظمات الإقليمية الحكومية، وغير الحكومية القادرة على تنشيط التبادلات والتفاعلات، وأخيرا تتناول نظريات التكامل مسالك العملية التكاملية، وتشير في هذا الصدد إلى المنهج الفيدرالي أو الاتحادي، وإلى منهج التفاعلات أو الاتصالات وإلى منهج الوظيفية الجديدة، وإلى منهج الإقليم القاعدة والمنهج الإقليمي الفرعي.

إزاء هذه الخلفية صدرت مع مطلع السبعينات دراسة مقارنة بعنوان: السياسة الدولية في الاقاليم للأستاذين، لويس كانتوري ويوسف شغيل، كان من شأنها إعطاء دفعة للجهود النظرية والاهتمام التطبيقي بمفهوم النظام الإقليمي، وكان جوهر هذه الجهود أن الأقاليم والعلاقات الدولية التي تتم في إطار كل إقليم يجب أن تخطى بمزيد من الدراسة، لأن أغلب دول العالم تنطلق في سياساتها الخارجية من اهتمامات ومجددات "إقليمية" وفي إطار تفاعلها مع الدول الأخرى في الإقليم، وأنه من غير الصحيح النظر إلى العلاقات الدولية لهذه الدول على أنها مجرد امتدادات أو ورد فعل للسياسات الخارجية للدول الكبرى.

[1] _Ernest hass, the uniting of europe : political, social and economic forion, 1950, 1957, (stanford, calif, stanford university press, 1958) ch, 1, and middledek hodhes, ed, european integration middlesex : penguin books, 1972)

[2] _Amitai Etzioni, political unification, acomparative study of leaders and forces (new york : holt, rinehart and winstor, 1965)

وتسمح لنا بالمقارنة بين الأقاليم بعضها البعض، المعاصرة منها والتاريخية، وتكشف عن أشكال التغلغل الذي تمارسه القوى الكبرى إزاء الأقاليم وأساليب هذا التغلغل ومداه".[1]

وبعرض الفكر المتعلق بتعريف النظم الإقليمية يمكن التمييز بين ثلاثة اتجاهات حول معيار تعريف النظام الاقليمي:

أول هذه الاتجاهات: يركز على اعتبارات التقارب الجغرافي Géographique proximité approcha، ويجعل من هذه الاعتبارات أساس التمييز بين النظم الإقليمية.

الاتجاه الـثاني:

يركز على وجود عناصر التماثل بين الدول التي تدخل في نطاق إقليم ما من النواحي الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية Homogénéité approcha.

أما الاتجاه الثالث: فينتقد كلا الاتجاهين السابقين على أساس أن الدول المتجاورة، أو المتشابهة لا يشترط بالضرورة أن تكون على علاقات وثيقة فيما بينها وأن العامل الحيوي في أي نظام إقليمي هو مدى وجود تفاعلات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية بين الدول، وبعضها البعض Interaction approcha

_ ودن الدخول في التفاصيل والاختلافات الفرعية تعريف النظام الإقليمي ومكوناته، فإن هناك اتفاقا عاما على أن أهم عناصر النظام الإقليمي هي:

☜_ إنه يتعلق بمنطقة جغرافية معينة، وحتى أولئك الباحثين الذين انطلقوا من معيار التفاعل، وصلوا إلى أن حجم التفاعلات بين الدول المتقاربة جغرافيا عادة ما يكون أكبر بين تلك غير المتجاورة، وأن الدول التي تقع في قارات متباعدة عادة مما تتكون التفاعلات بينها محدودة، باستثناء الدول الكبرى التي قد تتفاعل وبكثافة مع دول ومناطق بعيدة عنها لاعتبارات إستراتيجية عسكرية أو اقتصادية.

إنه تشمل ثلاث دول على الأقل، إنه لا وجود لأي من الدولتين العظمتين بين الوحدات المكونة له، ذلك أن وجود إحداهما يربطه بالنظام الدولي مباشرة، والمقصود هنا أن دول القمة الدولية قد تمارس ضغوطا أو نفوذا على النظام الإقليمي، من خلال التفاعلات الاقتصادية أو العسكرية مع دول، ولكنها لا تصبح عضوا أو أحد مكوناته.

[1] _louis J, cantori and steven l, speigel, the international politics of regions acomparative approach(englewood chiffs, N,J; prentice_hall, 1970)

وإن وحدات النظام الإقليمي تدخل في شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالنظام، والتي تملك ديناميكيتها الذاتية، وقواعد حركتها المثقبة من هذه التفاعلات باستقلال عن النظام الدولي، أو نفوذ الدولة كبرى، ولا يتضمن هذا بالطبع افتراض الاستقلال الكامل للتفاعلات التي تجري في نظام إقليمي ما، من خلال صفقات التسلح أو المعونة الاقتصادية أو الدعم السياسي لبعض الدول أو من خلال التدخل العسكري المباشر أو التهديد ولكن النقطة التي ينبغي التأكيد عليها هي أن التفاعلات الإقليمية ليست مجرد رد فعل، أو امتداد لسياسات الدول العظمى صحيح أن القوى الكبرى تستطيع أن تؤثر على جانب من ضده التفاعلات، ولكنه من الصحيح أيضا أن هذه التفاعلات مصادرها وديناميكيتيها الخاصة بها، في إطار النظام الإقليمي نفسه، وهي التفاعلات التي تتمتع بقدر من الذاتية والاستقلال، وفقا لظروف الإقليم وطبيعة نظر السياسية والاجتماعية ونوع العلاقات التي تربط بين أعضائه.

وستناول الدراسات المتعلقة بالنظام الإقليمي عديدا من القضايا مثل الصفات البنيوية للنظام (الأوضاع الاقتصادية، وشكل النظم السياسية، والنظام الاتصالي...إلخ)، وتوزيع القوة أو نمط الإمكانات،وحجم خصائص التفاعلات بين أعضاء النظام، وأنماط تكرارها، أي نمط التحالفات والسياسات، وعلاقة النظام الإقليمي بالنظام الدولي، وهو ما يطلق عليه بينة النظام الإقليمي، ومدى وجود تكامل وظيفي، أو تنظيمي بين الوحدات المكونة للنظام الإقليمي.

وتذكر دراسة حديثة بأن أحد العناصر المهمة في أي نظام هو وجود هوية إقليمية، والوعي بالتقارب والتضامن بين أعضاء النظام، والتعامل مع العالم الخارجي كوحدة، أو على الأقل السعي إلى تحقيق ذلك، ومن مؤشرات ذلك بروز مفهوم موحد للدفاع أو الأمن المشترك، وأن النظم الإقليمية يمكن تناولها من سنة جوانب، أولها: الاجتماع السياسي والثقافة لسياسة ويتضمنان دراسة نمط المعتقدات، والقيم السياسية السائدة في الإقليم، أساليب التنشية ودرجة التضامن أو الصراع القائمة في هذا المجال.

و ثانيها: علم النفس السياسي، و يتضمن دراسة معتقدات النخبة الحاكمة و المهارات السياسية المتوافرة و ثالثهما، أبنية السلطات و التأثير، و يتضمن دراسة الحكومات و الأحزاب و جماعات المصالح، و رابعتها، علاقات الاعتماد المتبادل بين أعضاء النظام مع الدول الخارجية، و خامستها

المؤسسات الإقليمية و تطورها و شرعيتها و مدى فاعليتها، و أخيرا السياسات الخارجية الإقليمية إزاء الدول الأخرى[1].

و هكذا فإن أي نظام إقليمي يمكن تناوله من عدة جوانب:

1. الخصائص البنيوية للنظام: و يقصد بذلك سمات النظم السياسية و الإقتصادية و الاجتماعية للدول المكونة للنظام و مدى وجود ثماتل أو تقارب بينها. و يرى البعض ان التكامل في أي نظام يتوقف في درجة تماسك بين الوحدات المكونة له. و يدرس في هذا المجال التماسك الاجتماعي (عوامل السلالة و العنصر و اللغة و الدين، الثقافة أو الثرات المشترك)، والتماسك الاقتصادي (الموارد الاقتصادية و مدى تكامل بين الانظمة و السياسات الاقتصادية)، و التماسك الاقليمي (مدى وجود مؤسسات اقليمية فاعلة، والسلوك الدولي لأعضاء النظام و كيفية تصويت في المنظمات الدولية).

2. نمط الامكانيات أو مستوى القوة في النظام: و يقصد بذلك مستوى القوى السائدة بين الوحدات المكونة للنظام، و هل يوجد توازن للقوة بين الوحدات، أم يوجد نوع من " التراتبية" (الهيراريكية) في توزيع القوى، أو أنه يوجد شكل من الاستقطاب بين دولتين، أو أكثر على قيادة النظام؟، و يمكن التمييز عند تحديد قوة دولة ما، أو مجموعة من الدول بين ثلاث عناصر للقوى:

– عناصر مادية: تمثل الأساس الموضوعي لقوة الدول كالموقع، و المصادر الطبيعة و المسلحة، وعدد السكان وتركيبهم السلالي و مدى تضامن القائم بينهم، ومدى انتشار التعليم و المهارات العلمية والتكنولوجية التي يمتلكونها، وشكل النظام الاقتصادي و القدرة الصناعية، متوسط دخل الفرد، وانتاج و استهلاك الطاقة.

– عناصر عسكرية: تتمثل في عدد القوات المسلحة، ومدى التدريب و الكفاءة في استخدام السلاح و التكنولوجية العسكرية المتاحة للدول.

[1] Gq;in boyo the co;ceptuql studa of intenational regiona in wemer – feld and gaum boyo eds comparative regional systems newyork pegamon press 1985 pp.3.4..

– عناصر نفسية: ويقصد بها مدى استعداد الدولة لاستخدامها مصادر قواتها، وهبتها الدولية للتأثير على الدول الأخرى في النظام.ويدخل في ذلك عدة عناصر مثل الإيديلوجية و الشخصية القومية، والروح المعنوية، وشخصيات قيادة السياسيين و المهارات الدبلوماسية.

3.نمط السياسات والتحالفات: ويشير إلى طبيعة العلاقات المتداخلة بين أعضاء النظام الاقليمي.و السياسات التي تتبعها كل دولة إزاء الدول الاخرى، للتحالفات التي تدخلها في إطار النظام.و يثير هذا الموضوع عدة نقاط مثل نمط العلاقات، وهل هو ذو طبيعة تعاونية أم صراعية، وماهية القضايا التي يثار الخلاف حولها، و هل هي ذات طبيعة اقتصادية أم سياسية ام إديولوجية، و أدوات ممارسة هذه السياسة وشكل تحالفات التي تقوم بين الدول، و الأسس التي تستند إليها، ومدى استقرارها أو تغيير اطرافها من فترة لأخرى و هل يوجد نمط متكرر لهذه التحالفات بعبارة اخرى هل تتسم هذه التحالفات بالمرونة و التغيير من مرحلى لأخرى و بتغيير أعضاء النظام لمواقعهم، أم انها تتسم في الاستقطاب و التمركز.

كما ترتبط بنمط سياسات و تحالفات طبيعة نظام الاتصال السائد و يتضمن ذلك الاتصال الشخصية (البريد والبرق والهاتف)، و ادوات الاتصال (الصحف الإداعة والتلفزيون) و الاتصالات على مستوى النخبة (مؤسسات تعليمية على مستوى الاقليم أو مفتوحة لطلبة كل دول الاقليم و السياحة و الزيارات الرسمية والؤتمرات)، و الانتقال المادي (الطرق، السكك الحديدية والطيران).

– الفكرة الأساسية في هذا المجال هي أن هناك علاقة ديناميكية و متغيرة بين دول القلب، و الأطراف في نظام ما و الدول الهاشمية و تظام التغلغل أو بيئة النظام، قد ورد دولة ما في النظام الإقليمي و درجة إسهامها في تفاعلاته، قد تغير، الأمر الذي يغير تحيد دول القلب، و الأطراف من المرحلة الأخرى، كذلك فإن الدول الهامشية قد تسعى للعب دورا أكبر داخل النظام، و قد تساعدها على ذلك دولة عظمى – أو أكثر – من خارج النظام، بل قد تلجا بعض دلو القلب إلى دلو الهامشي بطلب المساندة أو الدعم خلال الصراع مع مجموعة من دول القلب[1].

المطلب الثاني: خصائص النظام الاقليمي العربي.

يمكن أن نعرف النظم الإقليمية بانها مجموعة من الدول تسعى إلى تحقيق وحدة إقليمية وفق مؤسسات و بضروف خاصة بها متغيرة لكنها متقاربة غلى حد كبير و منها الضروف التكوينية و

[1] علي الدين هلال، جميل مطر **النظام الإقلايمي العربي** لدراسة في العلاقات السياسية العربية، ص 20.

الحضارية و الاقتصادية و السياسية فضلا عن العامل الجغرافي الذي يلعب دورا حيويا في بقاء التنظيم اكثر تماسكا، لذلك فإن هيكلة التنظيم الإقليمي تعتمد على ظروف داخلية موحدة و متوفرة لدى الدول الراغبة بالإنظمام إلى التنظيم، فضلا عن الظروف الخارجية التي تشكل سببا مضافا إلى أسباب التنظيم و منها الخطر الخارجي أو العدو المشترك أو مصالح الخاصة التي تهدف الدول أن تجدها في تنظيمها بغية الوقوف بوجه العدو الخارجي في المنطقة، لذلك لا بد من الرجوع إلى مقومات أو عناصر التنظيم الإقليمي العربي من خلال النظر إلى الكثير من العوامل المشتركة و الخاصة فهي مشتركة لانها تدخل في أي تنظيم إقليمي عالمي و هي خاصة لان التنظيم الإقليمي العربي ينفرد بها عن غيره في البعض منها و لا يشبه التنظيمات الأخرى، ولا تملك أمة من أمم الأرض على مر العصور من عوامل الاتحاد كما تملك أمتنا العربية، فكل عناصر الإتحاد متوفرة لهذه الأمة من عقيدة واحدة و تاريخ و ماض مشترك، بل و مستقبل واحد، كما أن عناصر القوى أيضا متوفرة من موقع استيراتيجي، ثروات طبيعية أهمها البترول " هواء العولمة و ماء المستقبل"، و العمق التاريخي، والثقل الثقافي المعزز بالموقع الاستيراتيجي الفريد، و التجانس الديمغرافي و الأثني و العقائدي، و انخفاض سقف الحاجات المعيشية الضاغطة للشعوب على الحكومات و نتيجة لما سبق فإن المنطقة العربية و بالتالي النظام الاقليمي العربي يتمتع بالخصائص التالية:

1. يستند النظام الإقليمي العربي إلى تجانس ثقافي فريد و توجه سياسي متحد و متقد، أكثر من استناده على فكرة الجوار الإقليمي و هذا ما يشكل أرضية صلبة و قوية للنظام الإقليمي العربي، فالعرب يتكلمون لغة واحدة و ثقافتهم واحدة (الراعي، 2009 – 16) حتى إن م من سكانه من المسلمين، و ذلك ما يؤهل هذا النظام ليكون، في طليعة النظم السياسية المتعددة فهو يملك من الركائز ما لا يملكه الآخرون، لذا فالعلة ليست بمكنونات النظام و لكن كيفية إدارة هذا النظام و المصلحة منه و خاصة بان بعض الأنظمة العربية تقدم مصالح القوى العظمى على مصالح دول النظام الإقليمي العربي.

2. إن النظام الإقليمي العربي يتسم بالاتفاق و الاتحاد في وجهة النظر غلى القضايا المصيرية، مما كون شرعية إقليمية فريدة في المفهوم و المضمون، فتعتبر القضية الفلسطينية جوهرا و أهم القضايا و التحديات التي تواجه هذا الإقليم بكل دولة فهي فعلا قضية مصيرية للعرب جميعا و هذه من القضايا الرئيسية التي تجمع الأنظمة العربية على عدالتها، و لهذا

سيبقى هذا الرابط يقوي من عزيمة هذه الأنظمة و شعوبها حتى تتكلل جهودهم باسترجاع الحقوق و الأراضي المغتصبة، و هذا ما أعطى الأنظمة العربية الشرعية في التعامل مع هذه القضية و بشكل وحدوي عربي، فالقضية ليست محصورة على فلسطين و لكنها كانت و ستبقى قضية العرب الأولى و لكنها تشكل قضية المسلمين الأولى، فالمقدسات الإسلامية و قبة الصخرة المشرفة لازالت مغتصبة.

3. إن النظام الإقليمي العربي يقوم على دولة ذات سيادة مما جعله يتصف بأقصى درجات المرونة.

4. إن النظام الإقليمي العربي عقائدية الفطرة، متدين المنهج، إسلامي الإستراتيجية، مما أعطاه قدرتا جيدتا على الصمود و التصدي لمحاولات الاستئصال و الإبادة و التنكيل التي تعرض لها عبر تاريخه الطويل و هذه الخصائص لم تحسن على مستوى واحد عبر القرون و لكنها تراوحت[1] بين الزيادة و النقصان و تخلي عنصرا على عنصر، و تبعا لفترات الانكسار التي مرت بها الأمة العربية طوال تاريخها، و من أجل ذلك تكاثرت التحديات و تكاليف عليها خصوصا من الخارج و هي مستمرة لم تنقطع في دهر أو عصر، فتتكالب على الآمة العربية الأزمات و تداهمها التحديات و الأخطار الداخلية و الخارجية، و تعيش ضده الأمة واقعة التفسخ و التجزئة و الضعف و واقعة للتبعية الاقتصادية و السياسية و التعرض للهيمنة الأجنبية، السياسية و الثقافية و الاقتصادية، مع ذلك لا تحشد الموارد الفكرية و التنظيمية و المادية و البيانية الكافية للدفاع عن الأمة العربية و مواجهة التحديات التي تهدد المستقبل فقط بل تهدد الوجود ذاته (التسيير، 2005-05) و ستبقى هذه الأمة مطمعا للغرب لأنها تتمتع بالصفات و الخصائص المذكورة، و بالتالي فإنها ستشكل خطورة فيما لو تحدث، هذا ما يبرر التدخلات الغربية و بالاستمرار في الشأن العربي.

و نجد من خلال ما سبق بأن دول النظام العربي مستهدفة و ضد أمة بعيدة، و قد نجحت الدول الغربية بالإطاحة بفكر المواطن العربي و عقله، و ذلك إن كانت قد سيطرت على نخبة السياسة العرب ممن يتولون الحكم، و التدين قدموا خدمات جليلة للغرب و على رأسه أمريكا في سبيل استمرارهم على مدة الحكم و أيا كان الحكم حتى لو كان حاكما صوريا منقوص السيادة فلا يهم ذلك، فقط المهم الرئاسة

[1] نفس المصدر السابق ص 26.

و السلطة و التنكيل بالشعب العربي و أرداه إلى قرارات التي من شأنها خدمة الغرب الطامع للأرض و بالثروات العربية و نجد ذلكم جليا في الحال الذي وصلت له دول النظام العربي، فهناك من الأنظمة ما توطأ مع الدول الغربية للإطاحة بالنظام العربي، يتهمه تهديد إسرائيل، و هناك أيضا من حاصرت شعوبا عربيتا من أبناء جلدتنا، و قدمت التسهيلات للغرب في سبيل الحركات المقاومة للاحتلال[1] المفروض على بعض دول النظام العربي، و تناسب هؤلاء الحكام أو تجاهلوا بأن القانون الدولي شعوب الدول المحتلة أن تقاوم المحتل باستعادة الأرض المحتلة من يدي المستعمر، بل قل أن بعض حكام الأنظمة العربية أحرص من مواد القانون الدولي، و الذي من المفترض تطبيقه على كل دول العالم و بدون إستتناء؟ لذا فإن مواجهة التحديات التي تواجه النظام العربي تتطلب إصلاحا داخليا لدول النظام بعد أن تعود الأنظمة الحاكمة لشعوبها و عند ‘ذ ستكون التحديات الأخرى أقل تأثيرا و من الممكن مواجهتها، لأن الأنظمة حين إذ ستصبح قويتا بشعبيها، بعد ان تتعامل معه بكل ديمقراطية و شفافية، و تجعله جزءا من العملية السياسية عندما يقومك المواطن العربي بواجبه على أكمل وجه لأنه جزء من المعادلة، حين إذ تنحصر الفجوة بين النخب الحاكمة و باقي أفراد الشعب، مما سيعطي النظام المزيد من القوة لمواجهة أية تهديدات محتملة.

و من خلال القراءة السابقة لمفهوم النظام الإقليمي العربي و خصائص و المزايا الفردية التي يحملها والتي تميزها عن الأنظمة العالمية الأخرى، فنجد المبرر الغربي من التخوف من هذا النظام العربي، و لتبديدهذا التخوف، عملت هذه الأنظمة الغربية، و منذ زمن ليس بقريب على إجهاض هذا النظام و إنهاء طموحات الشعب العربي الذي كان يؤمن بالفكر القومي التحرري لاستعادة ما سلب من أراضيه على يد المستعمر الغربي و لهذا يتوجب على الأنظمة السياسية العربية أن تشعر بنفسها و تتق بقدرة شعوبها، و ذلك يتطلب الفهم الحقيقي للنوايا الغربية، و في الوقت نفسه لابد من إصلاحات داخلية في كل القطر العربي و هدم الفجوة بين النخب الحاكمة و شعوبها، يتطلب ذلك تفعيل مبادئ التشارك و التعددية السياسية التداول على السلطة و غيرها، فقوة الشعوب لا تضاهيها قوتا في العالم، و أما قوت الشعوب العربية فستكون مضاعفة عن باقي الشعوب الأخرى و ذلك لما تحمله من ميزات و خصائص فريدة تشد من ازره و ترفع معنوياته[2].

[1] نفس المصدر السابق، ص 26-27.
[2] نفس المصدر السابق، ص 27.

المطلب الثالث: مخاطر مشروع الشرق الأوسط الكبير على النظام الإقليم العربي.

لا شك ان النظام العربي حاليا يعاني حالتا مرضية من الانكشاف أمام التداخلات الخارجية، خاصة داخلاتن الولايات المتحدة بدعوى نشر الديمقراطية و حقوق الإنسان و الدفاع عن الاقليمات أو بدعوى مكافحة الإرهاب و التطرف، فضلا عن الدعاوي الدفاع عن مصالح الغرب و الاقتصاد العالمي المهدد نتيجة عدم استقرار المنطقة العربية[1].

كما يواجه النظام الحربي حالتا من العجز في مواجهة التحديات الخارجية خاصة تحدي الاسرائيلين و أصبح هذا النظام غير قادر على بلورة موقفها أو صياغة إستراتيجية تعامل او مواجهة مخربات الدولة الإسرائيلية[2].

كذلك فإن النظام العربي يواجه أزمات داخلية نتيجتا على عدم قدرته على تطوير أوضاعه و علاقاته الداخلية و البينية مما يؤثر على تطور النظام و وحداته المختلفة، و يعوقه عن المنافسة و الالتزام مع الآخرين في ظل مرحلة ما يسمى بالعولمة[3].

بعبارة أخرى فإن النظام العربي بعجزه الداخلي و البيني و الخارجي، أصبح مفعولا به و ليس فاعلا و بالتالي أضحى عرضتا للاختلاف و التداخل الخارجي أكثر من أي وقت مضى و لعل حالت العراق و احتلاله دون حراك النظام العربي، و كذلك فلسطين، و تعرض سوريا و لبنان لاعتداءات إسرائيلية دون رادع عربي أو إقليمي أو دولي، أو تعرضها ضغوط أمريكية خير دليل على ذلك، فضلا عن دالك عدم توافر رؤية عربية للتعامل مع طرح الشرق الأوسطي الجديد[4].

أما التداعيات السلبية المحتملة على الوضع العربي واقعية و متقلبة من جراء طرح مشروع الشرق الأوسط الكبير، فيمكن استعراضها على النحو الآتي.

- إن الطرح الأمريكي للشرط الأوسط الكبير يجيء في سياق النظام العالمي الجديد تنهار فيه سيادة الشعوب على مصيرها في ظل نشؤ سيادة القوى التي تتحكم بالعالم من خلال العولمة التي لا تقبل حدودا، و يقول آخر اتخذت السيادة مفهوما جديدا يتعدى الحدود و يتمثل في قيام نظام أحادي القطبية يخضع لمنطقة واحد في ظل النظام العالمي تفقد الشعوب و الأمم حقوقها

[1] جمال زهران، **"تداعيات الشرق الأوسط الكبير على النظام العربي و إحتمالات التحالفات الاقليمية الجديدة"** بحث مقدم إلى المأتمر السنوي التاسع عشر للبحوث السياسية " مشروع الشرق الأوسط الكبير" جدل الداخل و الخارج و مستقبل المنطقة العربية، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد و العلوم السياسية، مركز البحوث و الدراسات السياسية ديسمبر 2005، ص 16.

[2] ماجد كيالي**" النظام العربي و تحدي المشروع الشرق أوسطي مجددا"** الشؤون العربية، العدد 115، خريف 2003، ص 31.

[3] غازي سوراني، **" العولمة و طبيعة الأزمات في الوطن العربي"** ، و أفاق المستقبل العربي، بيروت، عدد 293، يوليو 2003، ص 100.

[4] ناصيف حتى، **" النظام العربي و الحقائق الدولية الجديدة"**، نظرتا مستقبلية، الشؤون العربية، العدد 115 خريف 2003، ص 24.

في السيادة على مواردها مقدراتها بتقرير مصيرها أما مركز القوة و السلطة اللانهائية التي تدير العولمة و النظام العالمي فهي الولايات المتحدة متفردة، فإذا كان النظام العالمي السابق في القرن العشرين قد نجح في تجزئة القوميات في العالم و تكوين الدول و الكيانات السياسية على أساس وطني أو إقليمي، فغن النظام العالمي الجديد الذي تقودها الولايات المتحدة ، سيعمل على اختراق تلك القوميات و سيقوم بتفتيت بعض الدول و الكيانات، و سوف لا تقارن النتائج التي استعرضها مؤتمر الصلح في باريس عام 1919، بما ستقررعنه، نتائج النظام الجديد[1]، و لهذا تأتي المبادرة الأمريكية للشرق الأوسط لتخاطب الشعوب، متجاوزة في كثير من بنود الحكومات، و كان هذه الشعوب قد أصبحت من رعايا الولايات المتحدة، أو مجموعة الثمانية، أو بعبارة أخرى تصبح هذه الشعوب بمثابة حقل تجارب للأفكار و رؤى غير قادرة على فهم الواقع، و التجارب مع استحقاقه و متطلباته.

– بما أن الولايات المتحدة تتمتع اليوم بأدوات و وسائل القوة (بصفات الواسع و الشامل) فإنها غالبا ما تستخدم العمل الثقافي بصحبة الحرب و الإستراتيجية و السياسات العامة و في خدمتها كأنه نوع آخر من الحرب المعلنة أو المخططات المرافقة للهيمنة، و لهذا ينطلق المشروع الأمريكي الساعي لتوحيد العالم تحت الراية الأمريكية، من مقولات نهاية التاريخ و صراع الحضارات و الأفكار و المبادئ، و لعل التطبيق الثقافي و الاستراتيجي لهذا المشروع كله يجب أن يتبع النموذج الأمريكي، و أن ما عداه شر محض و تخلف (معناه آو مع الإرهاب) و من ثم فغن الحرب الأمريكية على العالم هي دفاعا عن الحرية و الديمقراطية و التقدم و ملاحقة أعداء الحضارة، و لهذا تحاول واشنطن من خلال المشروع المطروح، حل معضلة الشرق الأوسط التي تكمن في الجهل و الامية و التخلف وفقا لرؤيتها، باعتبار أن المنطقة العربية في أخطر و أكبر منطقة تعرض المشروع الأمريكي العالمي للفشل، فهذه المنطقة برأيها ليست أهلا للمساهمة في النظام العالمي الجديد الذي تسعى إلى تأسيسه كما أن المواجهة ظاهرة الإرهاب التي ألصقت

[1] حسن معلوم، **التسوية في زمن العولمة: التداعيات المستقبلية** الخيار العربي الاستراتيجي، في عبد عبد المعطي (محرر)، العولمة و التحولات المجتمعية في الوطن العربي، القاهرة، مكتبة مدبولي، ص 17.

بالعرب تتطلب هذا التغيير و لن ينجح مشروع إقامة النظام العالمي الجديد الذي تؤسس له الولايات المتحدة بعد تفكك الاتحاد السوفياتي، طالما بقي الوضع العربي الراهن على حاله[1].

إن منطقة الشرق الأوسط كانت – و لا تزال – و ستغدو أهم مجال حيوي و أعظم منطقة استيراتيجية للولايات الأمريكية، بجانب إسرائيل الحلق الراسخ تبقى مصادر الطاقة الخليجية أولوية عليا لها، فلا تزال الولايات المتحدة أكبر مستورد و أكبر سوق استهلاكية لنفط الخليج، و إذا كانت تستورد حاليا 60% من نفط المنطقة فسوف يزداد استهلاكها إلى 70% في عام 2010[2]، كما يتوقع لهذه المصادر أن توفر تلتي احتياط العالم من الطاقة لزمن قادم وبذلك تعد مصدرا هائلا للقوة الاستراتيجية و أداة للسيطرة الأمريكية على الطاقة الخليجية تجعلها تتجاوز مقولة المخطط الأمريكي البارز جورج كينان قبل أكثر من نصف قرن من أن السيطرة الفعلية على الاحتياطات الطاقة الخليجية توفر سلطة اعتراض " الفيتو" على أفعال المنافسين إلى السيطرة الفعلية و بخاصة الإتحاد الأوربي ناهيك عن روسيا و الصين.

تزايد هامش حرية الحركة الأقطاب الشرق الأوسي في ظل انعدام الهامش أمام الأقطاب العربية بعد تقوية و شل إرادتهم الذاتية، فقد ترتب على الصعود أقطاب شرق أوسطية (إيران، تركيا) إشباع هامش حرية الحركة أمامهم و اشياع قدرتهم على المناورة في النظام الدولي و الإقليمي في مواجهة القطب الأمريكي، في الوقت الذي انحسرت إلى حد الإعدام حرية حركة الأطراف العربية الفاعلة و سلمت إرادتها للقطب الدولي الأمريكي، و هو الامر الذي أدى إلى تراجع الوزن العربي و صعود الوزن الشرق أوسطي بأقطابه الجدد.

– توافق الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي مع الهيمنة الإسرائيلية على النظام الإقليمي العربي و الشرق الأوسطي، فالواضح أن استمرار الهيمنة الأمريكية على النظام الدولي أكبر فترة ممكنة يرتبط باستمرار هيمنتها على النظام الإقليمية و في مقدمتها النظام العربي و الشرق أوسطي، و ان المدخل لذلك هو تمكن إسرائيل من الهيمنة على مقدرات هذا النظام الإقليمي الذي تنتمي إليه، و يتم ذلك التمكين من خلال وسيلتي هامتين:

---

[1] علي عبد الصادق، **العرب المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير**، رؤية مستقبلية، مجلة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2004. ص 09.

[2]

1. الأولى: الدعم المطلق و غير المحدود لإسرائيل بما يمكنها من التفوق الكاسح على كل القوى المجاورة[1].

2. الثانية: القضاء على القوى المنافسة لإسرائيل، و في مقدمة هذه القوى العراق، الذي ثم تدميره و تعطيل قدراته و إرادته لسنوات طويلة قادمة بعد الحرب عليه في مارس 2003، و احتلاله عسكريا في 09 إبريل 2003.

الدلائل تشير إلى احتمالات تفويض الأنظمة في سوريا و لبنان و إيران و هو مثلث هام يستطيع منافسة إسرائيل و تهديدها، كما ان استئناس القطب التركي و إدماجه في تفاعلات كثيفة مع الكيان الصهيوني هو جزء تفريق كل ما يهدد إسرائيل، و جعلها دولة إقليمية مهيمنة على النظام الإقليمي كله، و لعلنا نفهم ان الحرب الأمريكية ضد العراق في 2003م لم تخرج عن تهيئة الظروف التي تمكن إسرائيل من الهيمنة الإقليمية عن طريق تدمير إحدى القوى المهددة لها و هي العراق[2].

و هذا ما يحصل الآن في تلك الدول، حيث أن الدور التركي المتعاظم إقليميا في المنطقة العربية بحجة الدفاع عن الديمقراطية، و حقوق الإنسان و مساعد المحتاجين في المنطقة و هو ظاهريا موقف مساعد للشعوب العربية و لكنه و حسب المخطط الأمريكي فغن تركيا تلعب دورا مهما و محوريا في مشروع الشرق الأوسط الكبير و تطبيقه على الأرض.

– الإضرار الأمريكي على السيطرة الكاملة على المنطقة العربية من خلال التعامل و التغلغل و التدخل المستمرين في الشؤون الداخلية للدول العربية على وجه الخصوص دون أي مكان آخر في العالم، و هذا ما ذكره "جوناه جولد برجر" الذي يعمل في القومية في الولايات المتحدة الأمريكية و الذي رأى الاستقرار مهمة أمريكية غير لائقة و هو مفهوم مضلل يجب أن تستبعده تحت لا تريد استقرار في هذه البلدان، تريد ان تحدث تغيير[3] و يظهر ذلك واضحا من خلال الطرح الأمريكي لمشروع الشرق الأوسط الكبير، و بالتنسيق مع الإتحاد الأوربي و الحلف الأطلنطي بما يضمن الإعادة الهيكلية السياسية لدول المنطقة العربية كلها، فالولايات المتحدة تسعى إلى فرض مشروعها على دول المنطقة كما تفرض الديمقراطية حسب فهمها، قد وجدت

[1] غريب هالسل، يد الله، **لماذا تضحى الولايات المتحدة بمصالحها من أجل إسرائيل؟** ترجمة محمد السمك، القاهرة، دار الشرق، ط02، 2002، ص 11، 13.

[2] خير الدين حسين، **مستقبل العراق**، الإحتلال – المقاومة – التحرير و الديمقراطية سلسلة كتب المستقبل العربي (35) بيرت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004، ص 55.

[3] باترك بوكنان:" حرب من ؟" شؤون عربية، عدد 114، صيف 2003، ص 104.

هذه السياسة بعضا من المقاومة و الرفض اما على المستوى الشعبي للتنكيل بمرحلة الاستعمار، أما على المستوى الرسمي لرفض تهديد مصالح النخب الحاكمة حفاظا على الأوضاع القائمة[1] و بين هذا و ذاك لازالت الولايات المتحدة و الإتحاد الأوروبي يسعيان جاهدين في فرض ما يريدون طبقا لمصالحهم، و مما يجعلهم يحصلون على أقصى درجة من الفوائد و التنازلات.

– تزايد احتمالات تعرض المنطقة لحالات عدم الاستقرار بين ضغوط الخارج و احتياجات الشعوب في الداخل، فقد أصبح واضحا انه على الرغم من الضغوط الخارجية التي تسعى لاحتواء النظم الفاعة في المنطقة عربية و شرق أوسيطا من جانب الولايات المتحدة باعتباره القطب العالمي الأوحد، إلا أن هذه النظم تواجه ضغوطا داخلية مستقلة إلى حد كبير عن ضغوط الخارج أو متسقة معها ظاهريا، و تمثل ضغوط الداخل التأثير الأكبر في هذه الفترة تزامنا مع تصاعد الضغط الخارجي إلا ان الضغط الداخلي يتزايد و تتزايد مطالب الشعوب، و مع هذا التزايد قد يؤدي إلى سقوط أنظمة أو زيادة وتيرة التغيير السلمي في حالة مرونة الأنظمة الحاكمة التي لا تحظى أغلبها بذلك، في المجمل العام يصعد مشهدا عدم الاستقرار السياسي في المنطقة، إلى حد أن وصفت كونداليزا رايس ذلك بأنها الفوضى البناءة[2].

– و الدليل الواضح على ذلك التحولات و التغيرات السياسية" الربيع العربي" في العديد من الدول العربية ابتداء بتونس و من ثم مصر و اليمن و مرورا بسوريا حاليا.

– تهديد التوازنات الإقليمية، و إصرار الولايات المتحدة على إلغاء المؤسسات الإقليمية و إصابة القوى الأساسية بالشلل و تشجيع الصغار على النشاط الإقليمي، ذلك إلى وصول الفوضى الإستراتيجية بغية إعادة ترتيب المنطقة وفق التصور الأمريكي، و من هنا يطرح سؤال حول مستقبل المنطقة و شعوبها في حال انعدام صلاحية التصورات الأمريكية، مما ينعكس سلبا على النظام العربي و على قدراته على الاستمرار في مواجهة تلك المشروعات خاصة في ظل الانقسامات في هذا النظام[3].

---

[1] مايكل هيدسون، **سياسات السلام الأمريكي في العراق و الشرق الأوسط، في إحتلال العراق و تداعياته عربيا و إقليميا و دوليا** ص 65 – 82.

[2] وليد شرارة،**" الفوضى البناءة في الشرق الاوسط، لوفرن دييباو ماتيك"**، يوليو 2005، ترجمة جريد الاخبار، القاهرة، 2005/07/29.

[3] محمد أحمد النابلسي **" رؤية مستقبلية لمشروع الأوسط الكبير"** محاضرة في مؤتمر آفاق مشروع الشرق الأوسط الكبير، دمشق 27 - 29 ديسمبر 2004 سوريا المركز العربي للدراسات المستقبلية، 2005، ص 05.

– و هكذا فإن الدائرة المكنونة لهذه الملاحظات المحتملة و المتوقعة و غن كانتا تشير إلى بانوراما المناخ العام الذي يلق العرب في إطار المشروع الأمريكي الساعي إلى هيمنة المتغيرة على العالم، انطلاقا من المنطقة العربية و في نفس الوقت تؤكد أن ما يتم على الأرض العربية في أنحاء مختلفة كالعراق و فلسطين و السودان و غيرها، و إنما يتم بغرض تحقيق استهداف مقصود إعادة رسم الخريطة السياسية للمنطقة داخليا و خارجيا لكن تتلاءم في الأساس مع الإستراتيجية الأمريكية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة[1].

[1]علي عبد الصادق، **العرب و المشروع الامريكي للشرق الأوسط الكبير**..... رؤية مستقبلية، مجلة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة 2004، ص 9.

خلاصة:

يحتاج موضوع التحول السياسي في المجتمعات المقسمة الى دراسة مستقلة للإحاطة بالموضوع من جميع جوانبه وهو أمر خارج عن نطاق بحثنا ,وما يهمنا في هذه العجالة هو التأكيد على ان الانتقال السياسي في هذا الصنف من الدول محفوف بالمخاطر الناجمة عن التأجج العرقي أوالقومي الذي قد يؤدي الى انهيار أسس ومقومات الدولة في حد ذاتها ,في حالة عدم قدرة الحكومات القائمة على شؤون التحول التعاطي مع هذا النوع من المشكلات البيئية المعقدة.

الفصل الثاني
التحولات السياسية الجديدة في مصر

تمهيد:

تشهد المنظمة العربية عامة و مصر خاصة شهدت حراكا و موجة من الاحتجاجات من طرف فئات مجتمعة مختلفة من الشعب منّ أجل المطالبة بحقوقهم الوظيفية و المهنية، و كذلك امتدت الاحتياجات لتشمل المطالبة بالحقوق و الحريات الأساسية، و العدالة الاجتماعية و غيرها من المطالب، مدعومة بغضب شعبي متصاعد جراء كل أشكال التسلط و الاستبداد، و غلاء المعيشة و الفقر، إذ يبدو أن هذه الاحتياجات التي مست كل النواحي و المواقع العالمية و الوظيفية في مصر، و كانت محصلة هذه الاحتياجات هو بداية شرارة الثورة 25 جانفي 2011، و عليه انطلاقا مما سبق نوضح أهم الأسباب التي أدت لقيام الثورة و الإطاحة بالنظام السياسي المصري النقاط التالية:

المبحث الأول: أسباب سقوط النظام السياسي المصري.

نتيجتا لتحولات السياسية المصرية ظهرت عدة عوامل و أسباب ساعدت في سقوط النظام السياسي المصري و هي كالآتي:

المطلب الأول: الأسباب السياسية لسقوط النظام السياسي المصري

هناك العديد من العوامل السياسية التي ساهمت في إسقاط النظام السياسي المصري، و من بين تلك الدوافع التي قامت إلى الثورة الشعب المصري نذكر:

أولا: الأزمة البنائية في النظام السياسي

و التي تتمثل أهم مظاهر التي يعاني منها النظام السياسي المصري خصوصا، شخصا بية السلطة أو شخصية الدولة، فهذه المشكلة التي عانت منها الدولة و النظام السياسي في حد ذاته مما أثر على أدائه و فعالية كون هذه المشكلة تعد المهدد الأساسي لاستمرار الدولة، و كذلك المسبب الأساسي لأنها رأسها و قوامها معا التي تقوم عليه[1] فالاستبداد و التسلط، و الإنفراد بالسلطة أحد الملامح الرئيسية للنظام السياسي المصري في عهد الرئيس حسن مبارك، و الأمر الذي زاد من رغبة المواطنين بالثورة ضد النظام السياسي الجائر، و تحقيق نوع من الديمقراطية، فعلى الرغم من مضي أكثر من ثلاثة عقود على الانتقال إلى التعددية الحزبية في مصر حتى و لو بشكل مقيد إلا أنها لم تشهد تحولا ديمقراطيا حقيقيا،أفض مسألة الانتقال تحت تصرف إدارة السلطة الحاكمة، و بالتالي فهو لا يستند إلى أسس دستورية و قانونية، تجسد ما يعرف بالقانون الديمقراطي[2].

و الاستبداد كذلك يظهر، من خلال المكانة التي تملكها السلطات الدستورية، المتمثلة في رئاسة الدولة و رئيس الجمهورية سواء في ظل الظروف العادية أو الاستثنائية، و بحكم رئاسته للحزب الوطني الديمقراطي الذي يحتكر الحياة السياسية في مصر، منذ تأسيسه في مصر، منذ تأسيسه في أواخر القرن 20 فرئسي الجمهورية يسيطر على السلطتين التنفيذية و التشريعية[3] .

---

[1] محمد مختار قنديل، محمود خليفة جودة، **أبعاد و تداعيات الثورة المصرية داخليا و خارجيا**، جريدة الحوار المتمدن، العدد 3404، 22 جوان 2011.

[2] سعيد خالد حسن، **الحراك الاحتجاجي بمصر الأسباب و التدعيات**، متحصل عليه من الموقع http://www.marocdroit.com ، بتاريخ 28 مارس 2014، على الساعة 15:03.

[3] زياد حافظ، ثورة يناير في مصر، **تساؤلات الحاضر و المستقبل**، مجلة المستقبل العربي، العدد 385، مار 2011، ص 12.

فرئيس الجمهورية له قيادة الحزب الحاكم، تضمن له للسيطرة على التنظيم السياسي الذي لا توجد فواصل واضحة، بينه و بين الدولة و كذلك تضمن له السيطرة على السلطة التشريعية، و كذلك مما يدعم مركز رئيس الدولة هو انتهاؤه في الأصل إلى القوات المسلحة، مع أن ذلك ليس شرطا دستوريا، و لكن من تولو منصب الرئاسة في مصر هم ضابط يابقون، و بالتالي يحرض الرئيس على الحفاظ على ولاء القوات المسلحة و لا يتردد بالاستعانة بهم في حالة الخطر، و يظهر ذلك الصراع بين الرئيس أنور السادات و قيادات الاتحاد الاشتراكي في عام 1971[1] و إضافة إلى حالة الاختناق السياسي الذي نهجه النظام السياسي عبر التحكم في تعديلات الدستور، و السيطرة على وسائل الإعلام إذ أدى إلى تعطيل الحياة السياسية و أصبحت محصورة بين الأسرة الحاكمة و رجال الأعمال المهيبة و المستنزفة لثورات البلاد.

فمنظومة الثورة المصرية، عاقت العديد من المشكلات خاصة الفساد الذي أصبح يسيطر على كافة المؤسسات و السياسات الخاصة بالدولة و أصبح مؤسسة قائمة بذاتها، و السلطة أصبحت تحكمها نخب فاسدة مما زادت في ثور الفساد، و كذلك القضية الأمنية التي مثلت جدار الجملة للنخبة الفاسدة، حتى تتجلى القبضة الأمنية التسلطية في مصر كالأتي:

- استعراض القوة و استخدامها
- تطور مفهوم أمن الدولة
- فلسفة أمانة المواطنة
- ظاهرة البلطجية السياسية[2].

ثانيا: هيمنة رجال المال على السلطة

فبعد مالكو منشأة الأعمال الكبيرة، الطبعة الاجتماعية الوحدة التي تدعم النظام الأوتوقراطي، نجد رجال أعمال بارزين في مصر، في الهيئات القيادية في الوطن الديمقراطي، إذ بخل ستة من أصحاب الأعمال مناصب وزارية، في فترة انتخاب الرئيس حسين مبارك لفترة رئاسته الخامسة سنة 2005، و تتضمن المؤشرات التي تبين التأثير القوي لرجال الأعمال في ظل نظام مبارك و هي:

[1] مصطفى كامل السيد،

[2] أحمد فهمي، **دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي في مصر**، مراحلها مشكلا لها سيناريوهات المستقبل، مصر 2013، ط1، 1433هـ، 2012م.

عدد جمعيات الأعمال الجديدة فازداد عدد جمعيات الأعمال في فترة حكم الرئيس مبارك، بالإضافة للمنظمتين الرئيسيتين إتحاد الصناعات المصرية، و الاتحاد العام للحرف التجارية بما في ذلك المركز المصري للدراسات الاقتصادية، و المنتدى الاقتصادي العالمي في مصر إذ تضم الأمانة العامة للحزب الحاكم، عدد من رجال الأعمال المؤثرية في صنع السياسات الخاصة بالدولة، و لجنة السياسات في الحزب التي يترأسها جمال مبارك ابن الرئيس التي تشكلت سنة 2002.

و بجد تأثير رجال الأعمال في النظام السياسي المصري مس جميع مراكز القوى داخل الدوولة و كل السلطات، و مس كذلك حتى الجانب الإعلامي، في حيث نجد أغلبية بسيطة من جرال الأعمال، الذين ينظمون إلى الأحزاب و الحركات السياسية المعارضة، و هم في الغالب ممن يتبعون الولاءات التقليدية، كحزب الوقد الجديد.

ثالثا: العمل بقانون الطوارئ

و الذي تسبب في سيطرة الجهاز الأمني على مصر، هو القانون المعمول به باستثناء فترة انقطاع لمدة 18 شهرا غي أوائل ثمانينيات[1] بموجبه توسعت أجهزة الشرطة، و علقة الحقوق الدستورية و فرض الرقابة، و قيد القانون بشدة أي نشاط سياسي غير حكومي مثل تنظيم المظاهرات، أو تنظيمات سياسية غير مرخصة، بموجب هذا القانون احتجز ما يزيد عن 17000 شخص، و وصل عدد السجناء السياسين كأعلى تقدير إلى 30000 سجين، يمنح هذا القانون الحكومة االحق في أن تحتجز أي شخص و لفترة غير محدودة، و أن تبقى الضخي في السجن دون محاكمته و عليه و في ظل قانون الطوارئ، عانت الشعب المصري من الظلم و انتهاك[2] و من أشهر الأحداث التي ساهمت في إندلاع الثورة هي مقتل الشاب الاسكندري خالد محمد سعيد، و الذي توفي على يد رجال الشرطة، في منطقة "سيدي جابر" في 06 جويلية 2010، و كذلك وفاة شاب آخر هو السيد بلال أثناء احتجازه في مباحث أمن الدولة بالإسكندرية، بعد تعذبه في أعماق أحداث تفجير كنيسة القديسين بالإسكندرية، و إذ يصل إجمالي ضحايا

[1]Klous segbers, « cascades of coblectire action ? Amalyzing the impact of arotest history and social anedia on regine change i,the contact of the 2011 unisingsin egyption and syria centre for glabal potitics, university berlin, 2013, p 55.

[2] حسام رمضان، **أسباب قيام الثورة أسباب ثورة 25 يناير**" متحصل عليه من الموقع http://www.macbry.com/home/tabir-ergypt/révolution-causes بتاريخ 08 أفريل 2014، على الساعة 20:02.

عنف وزارة الداخلية المصرية، نحو 350 شهيد في أخر ثلاث سنوات، حسب تقدير المنظمان المعنية بحقوق الإنسان.

رابعا: حقيقة المجتمع المدني في ظل نظام مبارك

فنجد أن مؤسسات المجتمع المدني، لا تأخذ حقها بالكامل، باعتبارها حلقة الوصل بين المواطن و الدولة، فنجد مصر و بحول نهاية عام 2008 كان هناك حوالي 30000 منظمة من منظمات المجتمع المدني في مصر، منظمة لكل 2800 من السكان المصريين، و هناك منظمات مشرعة و تعاونيان، فهناك 115 غرفة تجارية و صناعية، 24 ثقافة معينة، و 22 نقابة مهنية بأمور العمال، و 24 حزب سياسي مسجل قانونيا، و حقيقة لا يمثلون القوة الحقيقية لواقع المجتمع المدني المصري، و حتى إن وجدت هذه المنظمان تكون حبر على ورق[1] فنجد أن الدور المركزي و الرئيسي لمؤسسات الدولة فقط، إن تهيمن على كافة المجالات و لا تفسح المجال للفواعل الغير الرسمية للدولة في المشاركة في صنع القرار السياسي للدولة، و أهم الأجهزة المسيطرة هي أجهزة الأمن الشرطة.

خامسا: اللاتوازن بين السلطات

حيث نجد أنه لا فصل بين السلطات و كذلك هيمنة سلطة على حياب أخرى، و هذه ما ميز الأنظمة العربية بصغة عامة و مصر خاصة، فالسلطة التنفيذية هي مركز القرار و لها جميع السلطات و الاختصاصات، و تأتي السلطة التشريعية كسلطة تابعة للسلطة التنفيذية، منها قلل ذلك من مكانه البرلمان، ففي ظل النظام الذي منح للرئيس صلاحيات غير عادية، جعلته متحكما في جميع الأمور التي تخص العملية السياسية، فهو يمثل رئيس الحزب الوطني الديمقراطي، و استقلاله أيضا لأدوات أمنية مثل جهاز أمن الدولة كالشرطة الأمر الذي زاد من درجة السيطرة و الهيمنة[2].

المطلب الثاني: الأسباب الاقتصادية التي أدت لسقوك النظام السياسي المصري

يشير المحللون الاقتصاديون فيما يخث لشأن المصري، بأن الأوضاع الاقتصادية في تدهور، خاصة في فترة حكم مبارك، و هطا التراجع في المستوى الاقتصادي من العديد من المجالات الاقتصادية و خلق مجموعة من الأزمات نذكر منها:

[1] Hamdy hassan, civil society in egypt under the unbarat regime, ofro arian jurnal ofsocial scionces, vol : 02, no : 22, 2011 – p : 03.

[2] أنور محمود الزناتي، مصر 2013، قطر، المركز العربي للأبحاث و دراسة السياسات 2012، ص 05.

1- في مجال تصدير الغاز لإسرائيل:

ففي عام 2004 أبرمت أربعة عقود تقوم بموجبها مصر تصدير الغاز الطبيعي لإسرائيل، و يمتد هذا إلى غاية عام 2030، إن تسبب هذه العقود في أزمات عدة بسبب معارضة خبراء بترول و سفراء سابقين، خاصة أن التصدير لا يجب أن يبدأ إلا في حالة وجود فائض، و هو ملا يتوفر في مصر، و اعتبرت تلك العقود إصدار للمال العام، و مجاملة لإسرائيل، فضلا على ما يشوبها من فساد و عدم وجود شفافية، و هذا ما دعا المحكمة الإدارية العليا لإصدار أحكام ببطلان قرار وزير البترول "سامح فهمي" التكليفة مدير شاركاة عامة لبيع الغاز لشركة "حسن سالم" التي بدورها تصدره إلى شركات الكهرباء الإسرائيلية[1] و كان ذلك في فترة حكم الرئيس مبارك.

و لعل كذلك من أخطر الجرائم التي اكتشفت في هذا النظام، هي تلك العقود و التعلاملات في مجال النفط و الغاز كما ذكرنا مع إسرائيل و غيرهما من البلدان فقد كشف هذا الملف بوضوح مقدرا البحث بمقدار مصر و شعبها لصالح الرئيس السابق مبارك و بعض المحيطين به، و وفقا لأكثر التقديرات نحفظا فإن ما ضاع على مصر و شعبها من جراء سياساته يتجاوز منذ عام 2000 حوالي 05 إلى 08 مليون دولار سنويا ذهبت إلى أشخاص محددة من بينهم و على رأسهم الرئيس السابق[2].

2- تصاعد حدة الأزمات الاقتصادية:

ففي ظل حكم نظام مبارك، تزامنت معه الأزمات الاقتصادية التي عصفت بالنظام، إذ قام بتنفيذ برامج التكيف الهيكلين برعاية صندوق النقد الدولي (SAP) الذي يرى في أنها تساعد على نجاح قضايا الاقتصاد الكلي، و لكن كان ليعكس فقد أثر ذلك سلبا على الاقتصاد و المجتمع، و كذلك الجهود الرامية إلى خصخصة القطاع الاقتصادي في عام 2000، و لكن سياسات الصندوق الدولي لم تنجح و كذلك من بين الأزمات الاقتصادية أيضا، تلك التي ظهرت عام 1991 إذ أصدرت الحكومة المصرية، قانون قطاع الأعمال رقم "53" الخاص بالشركات القابضة، تم أصدرت في عام 1993، القانون رقم "93" الخاص بالقطاع نفسه ثم تقديم الحكومة بموجبه على بيع شركات القطاع العام التي هي ملك الشعب بغرض توقفها عن التدخل في العمليات الإنتاجية، مما يفتح باب أمام الاستثمار الأجنبي في مصر، و

[1] حسام رمضان، مرجع سابق، ص 109.

[2] عبد الخالق فار وق، **الاقتصاد السياسي للثورة المصرية**، مجلة الديمقراطية، العدد 49، جانفي 2013، ص 58.

اتخاذ الإجراءات القانونية التي تقضي على تحرير الاقتصاد المصري[1] ففي ظل التثبيت الاقتصادي و التكيف الهيكلي، الذي انجر عنه آثار جد سلبية على تلك السياسات، خاصة فيما يخص الفقراء و محدودي الدخل بصفة أساسية و تلك الإجراءات المتخذة فيما يخص، إلغاء الدعم السلطي و زيادة أسعار السلع ة الخدمات، و زيادة الضرائب و تقليص الاتفاق العام على القطاعات الاجتماعية، و غيرها أدت إلى تدهور أوضاع هذه الفيئة من الناحية الاقتصادية و الاجتماعية.

فالسياسة الاقتصادية للرئيس مبارك موجهة لخدمة الطبقة الرأسمالية الكبيرة المحلية و الأجنبية، على حساب الطبقة الوسطى و الفقراء، و عليه فحسب الأسباب الاقتصادية المؤدية للثورة هما:

- البؤس الفعلي لجماعات فقيرة في المجتمع المصري.
- إحساس الجماعات بأن كل الظروف السائدة تمثل عائق أمام أي نشاط اقتصادي

فالجماعات الطبقة الوسطى صاحبة المشاريع تفتقر لأدنى الفرص من أجل كسب دخل يمكنها من تحقيق احتياجاتها الضرورية[2].

المطلب الثالث: الأسباب الاجتماعية التي أدت لسقوط، النظام السياسي المصري

هناك العديد من العوامل الاجتماعي ة، التي أدت لسقوط النظام السياسي المصري السابق، و خلق جملة من المشاكل الاجتماعية، و نذكر من بينها النقاط التالية:

1- ارتفاع نسبة البطالة:

إذا أنتجت هذه السياسات التي انتهجها، الرئيس السابق مبارك و جماعات رجال المال و الأعمال طوال ربع قرن الماضي، أدى إلى تزايد أعداد العاطلين عن العمل عموما و الشباب و خريجي المعاهد و الجامعات خصوصا حيث يتجاوز هذا العدد وفقا لبعض التقديرات من الباحثين أن حوالي 09 ملايين عاطل يشكلون حوالي 22% من حجم القوى العاملة و بذلك كان في عام 2010، مما جعلت سياسة الرئيس السابق أن تحول هذه الطاقة البشرية العظيمة إلى عبئ على طموحهم و رغبتهم في الحياة[3] فعلى الرغم من الإصلاحيات الاقتصادية في عام 2000 إلا أن مستويات البطالة في زيادة و عليه فتغيير

[1] سارة الحميد، إبراهيم الدين، "**الحركات الاحتجاجية في مصر 2005**، 2010 دراسة في الأسباب و النتائج" المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية، متحصل عليه من الموقع: http///www.democratic.de/ ? page id 31 بتاريخ 10 أفريل 2014، على الساعة 10:50.

[2] حسام رمضان، مرجع سابق، ص 110.

[3] عبد الخالق فاروق، مرجع سابق، ص ص 58-59.

بطالة الشباب هي المسمى العالية على شكل البطالة في مصر، و أكثر أنواع إقصاء الشباب خطورة، فحوالي 90% من العاطلين عن العمل يقل عمرهم عن 30 سنة، و ذلك تعتبر بطالة السباب في مصر مرتفعى بكل المقاييس، إن تشير تعددات عام 2006 إلى أن إجمالي عدد العاملين في القطاع غير ومنظم ارتفع إلى 79 مليون عامل من 05 مليون عام 1996.

العمل بنحو الثلث أي من 32% عام 1998، إلى 24% عام 2009، لكن هذا لا يعني أن البطالة مازالت مؤشرا لوجود مشاكل يواجهها الشباب عند الدخول للسوق العمل.[1]

2- زيادة معدلات الفقر:

الزيادة الكبيرة في عدد السكان في مصر، و الذي وصل عددهم 92 مليون مصري، بعيش منهم أكثر من 82 مليون داخل البلاد ة أصبحت الدولة المصرية من أكبير الدول قمعية و استبدادية، و تراجعت سياساتها الاجتماعية و اتسعت دوائر الفقر و التهميش الاجتماعي و السياسي داخلها[2] إذ أثبتت الدراسات في أواخر عام 2010 على أنه وصل إجمالي سكان مصر الذين يعيشون تحت خذ الفقر بنحو 40% و وصل إجمالي دخل الفرد منهم نحو 02 دولار في اليوم.

فكل هذا يستلزم إعادة تجديد دور الدولة القومية في مصر، و إعادة إصلاح هياكلها و سلطاتها، و تطوير و إعادة صياغة سياساتها الاجتماعية.[3]

3- وجود أزمة توزيع في سياق عملية النمو:

واجهة مصر أزمة توزيع حقيقة خاصة بعد فترة 1990-1991، و كانت هذه الأزمة تمس القطاع الحضري بشكل خاص، لأن المؤشر في ارتفاع من 34.1 في عام 1991/1990 إلى 37.5 في سنة 2005/2004، و لا توجد أدلة على زيادة عدم العدالة في إلى قطاع الريفي بعد سنة 1991/1990، و لكن الرمز الكبير لأزمة التوزيع في هذا القطاع هو قانون 96 لعلم 1992، التي كلفت ثبات الإيجار، و أمنت استقرار العلاقات الإيجازية في الزراعة، و تبث الأدلة نسبة الأراضي نزلت من

[1] سلمى القوال، تقرير **التنمية البشرية في مصر 2010**، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، 2010، ص 04.

[2] نبيل عبد الفتاح، "**الثورة و الاندماج الوطني**"، مجلة الديمقراطية، العدد 51، 2013، ص 89.

[3] Anderye korolaye, julia, égypt. révolution : démographique structuralanlysus, entelequia revisita interdisciplinaire, NO : 13, 2011, p147.

61% سنة 1960 إلى 5.8% عام 2000، و هو ما يضمن تزايد سوق البائعين بالنسبة للأراضي الزراعية.[1]

4- ارتفاع الأسعار في الأجور:

إضافة لما سبق يعد ارتفاع الأسعار بالنسبة للمواد الغذائية من بين الأسباب التي أدت لقيام الثورة في مصر، إذ شهدت المواد الغذائية خاصة و المواد واسعة الاستهلاك ارتفاع محسوس، و أصبح المواطن لا يستطيع أن يوفر حتى أبسط احتياجاته الضرورية، و كان هذا السبب الحدث المركزي في إضراب عمال مصنع الغزل النسيج، للمطالبة بزيادة الأجور و الحوافز و كذلك المطالبة بالمساواة في الأجور مع الفئات المجتمعية الأخرى.[2]

[1] مصطفى كامل السيد، مرجع سابق، ص ص 390-391.

[2] Andeyv torotayev, julia zikina, opcit , p 145.

المبحث الثاني: المرحلة الانتقالية في مصر و أهم نتائجها

فبعد الثورة المصرية و ما حققته من أهداف خاصة فيما يتعلق بمسألة الإطاحة بنظام حكم مبارك، نجد أنه بعدها مباشرة ظهرت صراعات و اختلافات حسب جميع الجوانب، و ساهمت في خلق نوع من اللاتوازن داخل النظام السياسي المصري.

المطلب الأول: مصر خلال المرحلة الانتقالية

تعددت الصراعات في هذه المرحلة و نذكر منها ما يلي:

1- الصراعات السياسية:

و هي تلك نتجت عن هامش أحداث سياسية، ككتابة الدستور و الانتخابات و الاستفتاءات وغيرها، من المسائل ذات الصيغة السياسية و قد ظهر ذلك بين تيارين هما:

التيار الأول:

هو التيار الإسلامي الذي يشير إلى تيارات الإخوان المسلمين و السلفيين و الجهاد بين، و الذين يعتبرون الدين الإسلامي مرجعية لتأسيس نظام سياسي، فنجد أن هناك تحولات على خارطة القوى الإسلامية و يمكن رصدها بعد ثورة 25 يناير 2011[1] في مصر في التالي:

- أصبحت الأحزاب الإسلامية جزءا من النظام السياسي للدولة.
- ظهور التيار السلفي كقوة اجتماعية و سياسية، ارتباط ظهوره بما أطلق عليه (بالظاهرة المشيخة) من ناحية أخرى تعدد الأحزاب التي تعبر عنه.
- استطاعت القوة الإسلامية و لأول مرة، في تشكيل حكومات استنادا إلى أغلبيتها البرلمانية بنسبة 70% بعد الثورة.[2]

[1] أحمد عبد ربه، **الصراعات في مصر بعد الثورة** محاور و مجلات "مجلة الديمقراطية، العدد 510، 2013، ص 112.

[2] فيفيان فؤاد، "**الأنماط و العمل الاجتماعي في مصر آليات الاندماج و الحضور المجتمعي**" من مؤلف: علي ليلة، عصام عبد الله و آخرون، الأقياط في مصر بعد الثورة الإمارات العربية المتحدة: مركز المسيار للدراسات و البحوث، 2012، ص 94.

[2] فيفيان فؤاد، "**الأنماط و العمل الاجتماعي في مصر آليات الاندماج و الحضور المجتمعي**" من مؤلف: علي ليلة، عصام عبد الله و آخرون، الأقياط في مصر بعد الثورة الإمارات العربية المتحدة: مركز المسيار للدراسات و البحوث، 2012، ص 94.

- جاءت هذه القوى الإسلامية للسلطة عن طريق صناديق الانتخابات و ألما تعد إحدى آليات الديمقراطية، و هو ما يثير جدلا متناقضا في سيرة التحولات السياسية.[1]
- إذ عرفت خريطة القوى الإسلامية ما بعد الثورة في مصر، تنافسا سياسي على أصوات الناخبين في الانتخابات البرلمانية، حيث تنافس و بقوى على المقاعد التيار السلفي و تيار الإخوان.
- انتقال القوى الإسلامية التي مارست العنف في التسعينيات كالجماعة الإسلامية و جماعة الجهاد إلى المشاركة السياسية و تأسيس أحزاب إسلامية و أصبح لها مكانة في البرلمان وجود سياسي كذلك على الساحة السياسية بعد الثورة و أصبحت الفرصة من حبة لكل القوى المتمردة داخل الخريطة السياسية الإسلامية للتعبير من خلال الأحزاب المنشقة عن الأخوان المسلمين على وجه الخصوص.

التيار الثاني:

أو بما يسمى بالتيار الليبرالي و كذلك عرف بالتيار المدني أو العلمانية أو اليسارية، التي لم تنكر الدية و أهمية في المجتمع، لكن أرادت أن تختار المرجعية المدنية التي تستند لها الدولة.[2]و دار الصراع حول مسألة هوية الدولة، و مرجعيتها و علاقتها المؤسسية و كذلك عن هوية المجتمع و أفراد في مواجهة الدولة خاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة و الأقباط[3] و هذا الأخيرة ما يعانيه من مشكلات على المستويين السياسي و الاجتماعي، و خاصة ما تعلق بمشكلة الاندماج بعد الثورة، فيعد صعود بما يصرف بتيار الإسلام السياسي،[4] و تتوارث الأحداث الطائفة كن أخرها أحداث الخصوص، و ما تبعها من مواجهات في محيط الكاتدرائسية المرقبسية بالعباسية و كذلك تبدل العلاقة بين الدولة و المؤسسات الدينية توجه

---

[1] كمال السعيد الحبيب، "**تحت التشكيل، خارطة القوى الإسلامية بعد الثورات العربية**" مجلة السياسة الدولية، المجلد: 47، العدد 188، أفريل 2012، ص 12.

[2] السيد ولد أباه، **الثورات العربية الجديدة المسار و المصير**، بيروت، جداول النشر و التوزيع، 2011، ص ص 123-124.

[3] أحمد عبد ربه، مرجع سابق، ص 112.

[4] ستيفن بروك، **السياسة الأمريكية حيال الحركات الإسلامية**، من مؤلف الحكومات الغربية و الإسلام السياسي بعد 2011، الإمارات المتحدة العربية مركز المسبار للدراسات و البحوث، 2013، ص 4.

عام، و الكنيسة بوجه خاص ثم –برلمان غير دستور– ذو أغلبية إسلامية، ثم يليه انتخابات رئاسية أفرزت صعودا إسلاميا إلى الحكم، كلها معطيات تؤثر على الاندماج السياسي و الاجتماعي للأقطاب[1] و لكن رغم تكتيك التوافق الوطني قد استخدم بواسطة الطرفين المتصارعين إلا أن في النهاية انتهى الأمر بدستور غير توافقي، كون أساس الصراعات هو صراع مرجعيات و هويات و من الصعب وجود حلول وسط فيما بينهما فما بالك بالتوافق.

و المتتبع لواقع النظام السياسي المصري، يمكن رصد أربعة ملامح أساسية للمجتمع المصري بعد الثورة.

1– أهمية دور المثقف التقليدي و الذي ساد طوال القرن 20 و الذي كان يقوم على أساس تبني رؤية نقدية، لأحوال المجتمع و الاهتمام بالشأن العام من خلال تبني إيديولوجيات متعددة.

2– ظهور فئة الحشود الجماهيرية العائلة و التي حلت محل فئة الجماهيرية التقليدية التي خرجت للشارع للمعارضة و التظاهر.

3– بروز التناقض بين الشرعية الثورية و الشرعية الدستورية.

4– إصرار الجماهير على المشاركة الفعالة في اتخاذ القرار من أول المستوى المركزي إلى أدنى مستوى، و كذلك الرقابة الفعالة على تنفيذ القرار و الاعتراض إن لم يكن يستخدم المواطين[2].

2– بداية المرحلة الانتقالية:

فبعد الثورة و الإطاحة بنظام مبارك السابق، و التي بدأت بخروج ملايين المصريين في مظاهرات حاشدة في 25 يناير 2011، و استمرت إلى غاية تخلي رئيس الجمهورية السابق عن منهجية يوم 11 فيفري 2011 و تولى المجلس الأعلى للقوات المسلحة مسؤولية إدارة شؤون البلاد و دخلت مصر في مرحلة انتقالية، التي امتدت إلى أن أجريت الانتخابات لاختيار رئيس الجمهورية الجديد للبلاد، و أسقطت بقايا نظام الحكم السابق و إلقاء القبض على العديد من رموزه في مقدمتها رئيس الجمهورية و نجلاه و رئيس الوزراء، و رئيس الشورى و الشعب، و مجموعة قيادات الحزب الوطني الحاكم أنذلك و بعض

[1] يحي مجيب، "**الأقباط في الصراع السياسي و الاجتماعي**، "مجلة الديمقراطية، العدد 51، 2013، ص 115.

[2] السيد ياسين، "**النخبة و الثورة، أسباب إنهيار الأنظمة السياسية**"، المركز الأقليمي للدراسات الإستراتيجية، متحصل عليه من الموقع، http://www.crsrmident.org/articol/detail–asp–xid:238، بتاريخ 11 أفريل 2014، على الساعة، 16:00.

رجال الأعمال و السياسية و الموالين للسلطة الذين اتهموا بالفساد و سوء استغلال النفوذ.[1]كما شهدت هذه الفترة تفكيك للإطار الدستور و القانوني لدولة مصر، و عطل الدستور، و استبدال به إعلان دستوري مكون من 63 مادة، و إعلان دستوري مكمل في شهر جوان 2012، و كذلك الاستفتاء حول التعديلات الدستورية في مارس 2012، و كذلك الاستفتاء كحول مشروع الدستور في ديسمبر 2012 حيث أجريت هذه الانتخابات في ظل مواجهات عنيفة بين كل من السلطة و قوى الثورة، و القوى السياسية نفسها التي كانت تشارك في الثورة ثم تفرقت بعد تنحي الرئيس مبارك عن الحكم.[2]

ففي فترة قيام الثورة في مصر، شهدت جملة من الاحتجاجات شكلت موجات متصاعدة في اتجاهات ثلاثة هي:

1- الاحتجاجات السياسية:

و قد حمل لواءها تيارات ليبرالية مثلث في حركة "كفاية" و جريدة البديل للمفكر السيد سعيد، و كذلك صحيفة الدستور التي مثلث في مناوشات الصحافي إبراهيم عيسى الذي تجرأ على مقاومة الرئاسة بمقالته الشهيرة "الآلهة لا تعرض"، ساخرا من احتجاج الدول الرسمي على كونه يتساءل عن صعبة الرئيس، و محمد البرادعي الرئيس السابق للوكالة الدولية للطاقة الذرية، و اندماجه في الجمعية الوطنية للتغيير، الشخصية الوحيدة التي تخرج عن النظام، و المطالبة بالتغيير الفوري و كذلك إصراره على حمل المسألة المصرية إلى محافل دولية عديدة.[3].

2- الاحتجاجات الاجتماعية:

فإن تحريك هذا الشبان قد شجع الجماعات الفئوية على التعبير عن مطالبها و التظاهر، في ظل التعيف التي تمارسه الدولة في حق مواطنيها و مما زاد الاحتقان و تصعيد التصميم، هو المعالجة الأمنية و لا سيما عند تطاول رجال الشرطة على أهل القضاء و تعدو عليهم بالضرب و الإهانة و عليه فإن

---

[1] محمد شريف يسيتي، محمد هلال، **الجمهورية الثانية في مصر**، القاهرة، دار الشروق للنشر و التوزيع، 2012، ص 82.

[2] عبد الغفار شكر، **انتخابات المرحلة الاستقالية و التحول الديمقراطي**"، مجلة الديمقراطية، العدد 49، جانفي 2012، ص ص 19-20.

[3] فتحي العفيفي، "**الحرب على الفوضة الخلاقة: النزعة المركزية في الثورات العربية المؤلمة في صناعة المستقبل**" مجلة المستقبل العربي، العدد 390، أوت 2011، ص ص 160-161.

الحركات الاجتماعية في فترة الثورة تتسم بالتحديد.[1] على مستوى الفاعلية، التكتيكات، الأدوات و الدليل على ذلك حركة 06 أفريل شباب من أجل التغيير، فهي حركة سليلة حركة كفاية و تكونت من مجموعة من الشباب المصري، و ما يميز هذه الحركة هو أنها تضم أطباق متعددة، إذ انظم إليها الذين انشغلوا على الحزب الوطني، أو حزب العد أو اللخوان المسلمين إلى جانب عدد من الأحزاب الأخرى، إذ نجد أن هذه الفئة العمرية لم تجد ضالتها في الأحزاب السياسية فانضمت إلى هذه الحركة، إذ هذه الأخيرة تقدم ما يتوافق و تطلعات الشباب، و هذا ما أكدته الثورة المصرية من خلال بروز تتلك الظاهرة الجيلية.[2]

3- النضال الالكتروني:

فالشباكان الضوئية و مواقع الاتصال الاجتماعي كافي سبوك و تويتر و غيرها ساهمت بشكل مركزي، في التهيئة و التنظيم و تدجين الخطاب الثوري، و كذلك لا تتسم مساهمة فئات الشباب في عملية النضال الالكتروني، إذ حظيت هذه الفئة بالنصيب الأوفر.[3]

و في ظل كل المشاكل و الانسداد الذي يعاني منه المجتمع المصري من جراء سياسة الرئيس السابق، قام شباب مصر على اختلاف مستوياتهم بمسيرة مليونية هي الأكبر من نوعها منذ بدء ثورة 25 يناير حيث احتشد ما يزيد عن مليوني مصري في ميدان التحرير، و ذلك عقب الخطاب الذي ألقاه الرئيس عبر التلفزيون الحكومي، و كان شعار المتظاهرين هو المطالبة بسقوط نظام مبارك و تنحيه عن الحكم، و كذلك عمر سليمان، و طالبو الجيش بإنقاذ مصر، و في 11 فيفري 2011، خرج اللواء عمر و سليمان نائب الرئيس ليعلن رسميا عن تنحي الرئيس مبارك[4] و أنه سوف يتم تفويض السلطات بن المجلس الأعلى للقوات المسلحة الذي سيتولي إدارة مصر في الفترة المقبلة، و كذلك ضمان الانتقال السلمي للسلطة بعد تعديلات دستورية و انتخابات حرة، و ذلك تمهيدا لاختيار حكومة مدنية.[5]

---

[1] عمرو شويكي، "**الحركات الاحتجاجية في الموطن العربي**"، مجلة المستقبل العربي، العدد 314، 2013، ص ص 113-114.

[2] سمية متولي، "**الحركات الاجتماعية الجديدة و إعادة تعريف سياسي**"، من مؤلف إكرام بدر الدين، الثورة المصرية و دراسة العلوم السياسية، القاهرة، أعمال المؤتمر المستوى الأول لشباب أعضاء هيئة التدريس، 2011، ص 226.

[3] فتحي العفيفي، المرجع السابق، ص ص 161-162.

[4] عبد القادر شعيب، **الساعات الأخيرة في حكم مبارك**، الشارقة، مكتبة أخبار اليوم، (د س ن)، ص 31.

[5] حمادة إمام، أبناء الرؤساء **من القصور إلى السجون**، القاهرة، دار كنوز للنشر و التوزيع، 2012، ص ص 156-157.

و تم اصدار إعلان دستوري جديد، يتضمن المواد التي تم الاستغناء عليها في 19 مارس 2011، و هكذا انتهى دستور 1971، و أصبحت السلطة خالصة في يد المجلس العسكري برئاسة المشترط طنطاوي و نائبه الفريق عنان رئيس الأركان و حدد طريقة للانتقال إلى نظام سياسي بمؤسسات دستورية[1] و بعدها بدأت انتخابات مجلس الشعب و الشؤون في أكتوبر، و ديسمبر 2011، و ثم بعدها تشكيل جمعية تأسيسية لوضع مشروع الدستور، ثم انتخابات رئاسية غير محددة التوقيت، و منذ ذلك الحين و مصر تحت حكم المجلس العسكري و رئاسته، إلى غاية انتخاب الرئيس و توليه المسؤولية في 30 جوان 2012، و حتى بعد تولي الرئيس المنتخب بقي المجلس العسكري في المشهد السياسي، بناءا على إعلان دستوري مكمل أصدر فور حل مجلس الشعب، و قبل وصول الرئيس المنتخب للسلطة، و جعل السلطة التشريعية في يد المجلس العسكري بل و فرض وصاية على الرئيس و على الجمعية التأسيسية للدستور إلى غاية أوت 2012، و غاية أعقاب الجريمة الإرهابية التي استهدفت موقع عسكري للقوات المسلحة، وراح ضحية الجريمة 16 جندي من قوات حرس الحدود، و بعدما أعلن الرئيس المنتخب إعلانا دستوريا ألقى بموجبه الإعلان المعمل و انتهى دور المجلس العسكري السياسي، فقيام ثورة 25 يناير، كانت حقيقة ثورة على إسقاط الدستور، فشكلت لجنة الإدخال بعض التعديلات على دستور 1971، و أجري استفتاء و وافق الشعب على التعديلات، إلا أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة باعتباره السلطة الحاكمة، اكتشف أن عودة دستور 1971، و بالتعديلات التي أقرت بأن من يتولى حكم البلاد رئيس المحكوم الدستورية العليا، فما مواباء صدار إعلان دستوري متضمنا 60 مادة، و نصت المادة الأخيرة منه على وضع دستور جديد للبلاد، و أنا يعقد مؤتمر مشترك من الأعضاء المنتخبين، بمجلس الشعب الشورى لانتخاب جمعية تأسيسية لوضع مشروع دستور جديد خلال 06 أشهر، ثم يطرح للاستفتاء خلال 15 يوما من الانتهاء من وضع المشروع، و قد حدث ذلك و عليه فإن الفترات الانتقالية غالبا ما تنتهي بوضع دستور جديد للبلاد و يتم الاستفتاء عليه، و ذلك تمهيدا لإقامة نظام سياسي جديد، محل النظام الذي قامت الثورة للتخلص منه، إذ شهدت المرحلة الانتقالية في مصر التي بدأت في فيفري 2011، و انتهت في ديسمبر 2012، استفتاءين أولهما في مارس 2011، حول تعديل 09 مواد في دستور 1971 و كانت الموافقة عليه بنسبة 77% تحت تأثير دعاية التيار الإسلامي السياسي، و مع

[1] عادل سليمان، "**الجيش و ثورة يناير**"، مجلة الديمقراطية، العدد 03، 2013، ص ص 34-35.

ذلك فقد تفاجأ رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة المثير الطنطاوي و ذلك بحكم القرار بقانون رقم 04 لسنة 68 بإصدار إعلان دستوري و ليس العمل بالدستور 1971 المعدل، ففي ظل عودة دستور 1971[1] فمعناه تخلي المجلس الأعلى للقوات المسلحة عن السلطة، و عودته إلى مهامه الأصلية في القوات المسلحة لأنه لا مكان له طبق لذلك الدستور خاصة في ظل دعوات لتشكيل مجلس رئاسي يتولى الحكم مؤقت لحين بناء مؤسسات الدولة.

المطلب الثاني : فشل المرحلة الانتقالية في مصر .

تعتبر الإطاحة العسكرية بالرئيس المنتخب محمد مرسي و التي وقعت في 3 جوان علامة بارزة على فشل المحاولة المصرية للعبور الى مرحة التحول و التي استمرت لمدة عامين في أعقاب ثورة شعبية جماهيرية وقعة في 2011 ضد الحكم المستبد وقد بعثت هذه الثورة الروح من جديد وخلقت أمالا ضخمة في أن يشهد الإقليم صياغة حياة سياسية

مناخ سياسي جديد يحاكم فيه من ينفرد بالسلطة على أيدي الشعب من خلال انتخابات حرة منتظمة يقوم الفائزون فيها بحماية حقوق الإنسان بدلا من انتهاكها و إصلاح المؤسسات السياسية العديدة من خلال طريقة منتهجة قويمة تتماشى مع الاحتياجات المجتمعية و الأعراف الدولية ، الأمر الذي طال انتظاره وكانت هناك فروق جوهرية بين المصرين في كيفية تحقيق هذه الأهداف عمليا و كيف تتماشى هذه الإصلاحات مع القيم الثقافية المصرية السائدة خاصة الدينية ، بل وكيف ستتماشى هذه الاصلاحات مع القيم الثقافية المصرية السائدة خاصة الدينية،بل وكيف سينبغي متابعتها وفي فترة الأحداث العنيفة التي شهدتها مصر عقب الإطاحة بمبارك تبين كيفية السيطرة على تحقيق بعض هذه الإصلاحات وبالفعل كانت هذه الأهداف هي الحدود التي تشكل الخلافات السياسية و كذلك اليات الديمقراطية الازمة للتعامل معها .

ولم يكن من الضروري فشل التجربة المصرية ولكن كانت هناك مشاكل عديدة متكررة استدعت الناخبين للوقوف أمام صناديق الاقتراع أكتر من مرة ولم يكن التغلب على هذه المشاكل ، وعلى الرغم من

[1] عبد الغفار شكر، مرجع سابق، ص 64.

أن الانتخابات لم تكن هي السبب الرئيسي للمشاكل السياسية في البلاد إلا أنها خلقت صدوعا ضخمة متزايدة في الجسم السياسي المصري و تفاقمت بشكل صارخ[1]

وخلال مدة الثلاثين شهرا تقريبا مابين 11 فبراير 2011 ، أخيرا أرغم مبارك على حينما ، و 3 جوان 2013 ، حينما أطاح الجيش و اعتقل الرئيس المنتخب مرسي – وقد أعقب رحيل الرجلين تظاهرات شعبية واسعة وإعمال عسكرية – انتهت كل خطوة على طول طريق الديمقراطية خلال هذه الفترة بانقسام كبير في شرائح المجتمع المصري وذهب كل منهم بعيد عن الأخر. وقد توجه الناخبون المصريون إلى صناديق الاقتراع مرارا و تكرارا ليصبح المجموع خمس انتخابات ومن بينهم استفتاءات وطنية ، وكانت بعض هذه الانتخابات دورات عديدة ، لكن هذه الإنتخابات قد عملت على زيادة الخلافات وإيضاحها بصورة أكبر بين المصريين بدلا من إدارة أو تسويتها بهدف الوصول إلى حل وسط.

الدوافع الجزئية :

لقد شهدت مرحلة مابعد الثورة المصرية جدلا كبيرا حول كيفية تسلسل الأحداث و الإجراءات بعد إرغام مبارك على الرحيل هل يجب أن تجري الإنتخابات أولا ولو نعم ، لماذا ؟ هل يجب ان يكتب الدستور أولا بدلا من محاولة إيجابية هذه الأسئلة ،ولو نعم ن كيف ينبغي أن تحكم مصر في هذه الفترة ؟ وهكذا عجزة هذه المرحلة الجدلية عن فهم حقيقة الأمر وكانت جميع الإجابات على هذه الأسئلة نابغة من منطلق حزبي فالانتخابات المبكرة لن يستفيد منها إلا أطراف المدنية الأكثر شعبية وخاصة أصحاب الخبرة في الوصول إلى الناخبين وتوجيههم أمام صناديق الإقتراع لكن المنتقدين الذين استنكروا" الاستعجال "في إجراء الإنتخابات كانوا من الفصيل المتوقع خسارته لهذه الانتخابات ولم يبدأ أحد منهم دعى إلى تأخير الانتخابات بدائل ديمقراطية واقعية معترف بها[2]

ولم تكن المشكلة في الحصول على أفضل تسلسل لمسير الأحداث ولكن هناك أمرين رئيسيين كانت مرحلة ما بعد الثورة 2011 وإجراء التحول الديمقراطي الناجح بحاجة إليهم ، اتفاق واسع النطاق

---

[1] فشل المرحلة الانتقالية في مصر ، **تجربة عبد الفتاح محمد العزازي** ، كتب : ناثان براون
يتابع 2016/4/14 ، 20 :00 . https //ar-ar. facebook .com posts

[2] **فشل المرحلة الانتقالية في مصر** ، مرجع سبق ذكره.ص.25

بين النخب على قواعد المرحلة الانتقالية ، القيام بإجراء من شأنه أن يسمح للناس بالتعبير عن إرادتهم في وقت مبكر دون الحاجة إلى تسوية كل الأمور في صفقات من خلق الستار .و بدون التوافق العام على القواعد الرئيسية سيتمكن المستفيدون من تغطية المشهد وبدون المشاركة الشعبية ستكون هناك نتائج استقرار إيجابية لكنها ليست ديمقراطية.

وكان من الصعب أن تجتمع هذه الأمور أفضل الأوقات، كما فقد المصريون أمالهم في تحقيق حلم الديمقراطية حينما سمحوا للعسكر بتولي سلطة البلاد و التحكم في المرحلة الانتقالية في فبراير 2011 وارساء جميع القواعد لإدارية المرحلة حسب رغبتهم ما يحقق مصالحهم الشخصية، وهكذا لم تكن المشكلة المصرية هي الإسراع في الانتخابات ولكن كانت في أن الانتخابات لم تقدم إجراؤها في ظل ظروف جعلت الخاسرين فيها دائما يرفضون نتائجها.

ولهذه الأسباب بدا أن الانتخابات كانت تعمل فقط على تعميق الخلافات بين أطياف الشعب بدلا من إزالة أو حتى تسوية هذه الخلافات ولذا استمرت الأزمة السياسية الناتجة عنها حوالي سنتين ونصف حتى جوان 2013 حتى خرجت ثورة جارفة شهدت ملايين المصريين بإسقاط الرئيس الذي انتخبه المصريون مند سنة واحدة وبتعديل الدستور الذي انتهى الاستفتاء عليه بصعوبة [1] منذ ستة أشهر تقريبا.

وبمراجعة سريعة لذهاب الناخبين المصريين المتكرر إلى صناديق الاقتراع يثبت العديد من البداية الخاطئة إلى طريق الديمقراطية حيث ثم دعي الجيش جموع المصريين في البداية إلى صناديق الاقتراع في مارس 2011 لإجراء استفتاء على التعديلات الدستورية (التي صاغتها لجنة صغيرة) وتصف على وسيلة لبناء نظام دستوري جديد ، ومع الوهلة الأولى من هذا الاستفتاء بدأ التحالف الثوري يجد نفسه متمزق إربا ، فمن ناحيتهم ، اختص الإسلاميون الاستفتاء لأنه وعند مرحلة استقالة سريعة ، تتمني العودة السريعة إلى وجود بركان منتخب و رئيس (وسيتم انتخابهم اختيارهم عبر انتخابات وكان الإسلاميون آنذاك أكثر المرشحين خبرة وشعبية ولم يكونوا مضطرين بعد ذلك إلى التعامل مع كل أطياف الشباب الثوري بنفس الأسلوب).

[1] **فشل المرحلة الانتقالية في مصر** ، مرجع سبق ذكره.

أما غير الإسلاميون فقد حشود التأيد فكرة صاغية الدستور أولا ولكن لم يكن لديهم الخطة البديلة المتماسكة لإدارة المرحلة الانتقالية وعندما أيد الناخبون ما قيل عنها أنها كانت " تعديلات " قرر الجيش عدم إدراج اللغة أهمية في الدستور القديم ، بديلا مند ذلك اختبأ جنرالات العسكرية تحت عباءة ما سموه " الشرعية الثورية " واختاروا كتابة "إعلان دستوري" مؤقت جديد أدرجوا فيه مراحل وخطوات قادة المرحلة الانتقالية وصوت الشعب عليها صمن عدة بنود أخرى ، فهذه الوثيقة كانت بمثابة مرسوم عسكري وهي سابقة خطيرة تؤكد على أن الدستور لن يكون إلا ما يقوله ويؤكد عليه من هم في السلطة[1]

[1] **فشل المرحلة الانتقالية في مصر** ، مرجع سبق ذكره .ص.26

المبحث الثالث: خريطة القوى و التحالفات في المشهد السياسي الجديد

تمهيد : تاريخ الأزمة

تعد الأزمة الراهنة 25 يناير 2011 التي تمر بها مصر الأخطر بعد الثورة ، ليس لأنها تستهدف الهيئات المنتخبة ديمقراطيا و أهمها حاليا و حتى . الانتخابات المقبلة . مؤسسة الرئاسة المنتخبة فحسب بل لأنها أعادت أيضا صوغ التحالفات داخل المجال السياسي بحيث أصبح لغلول لنظام المخلوع و لبعض الدول المعادية للثورات مند بدايتها دورا أكبر في صراع القوي وفي التمويل و الحشد و تعد الأزمة غاية في الخطورة كذلك ، لأنها بعد التخلص من ثنائية العسكر و المدنيين أعادت ثنائية الإسلاميين والعلمانيين إلى الواجهة من جديد ، بعد أن كان تجنب هذه الثنائيات المهام الرئيسية في مرحلة التحول.

وفيما يلي محاولة لتحليل مشهد القوى و التحالفات السياسية الجديدة .

المطلب الأول : دور المعارضة

إن أبرز ما أنتجته المرحلة الانتقالية وقوة السوق الإعلامية المصرية الخاصة هم ميل قطاعات اجتماعية واسعة من الطبقة الوسطى المدينة لاتخاذ موقف راديكالي ومعاد لجامعة الإخوان المسلمين ، أدهش الجميع بما في ذلك المعارضة ، عندما أحتشد المتظاهرون في ميدان التحرير يوم الثلاثاء 27 نوفمبر ، وتجمع وجود هذه الحشود المعارضة على إتحاد مواقف لاتصالحية

يتميز هذا التيار بتصميمه على رفع استغلال الدولة لتمرير ملاءات في الشؤون الدينية ، و مخاوفه من الإخوان وحدهم في السلطةو يستمد شرعية من تنوعه ومن إنحيازه لقيم الثورة و اقترابه من فئة الشباب و الحركات الاجتماعية الجديدة (كفاية و 6أفريل و الألتراس....إلخ[1]

ويحظى هذا التيار أيضا بدعم جل وسائل الإعلام و الخاصة بمساندة الصحف المستقلة و الخاصة . كما ينعم برقابة المعارضة و سهولة تقد من يحكم ويتحمل المسؤولية و لهذا كان من المهم إشراكه في تحمل المسؤولية في المرحلة الانتقالية . لكن التيار يفتقر إلى التجانس الفكري و السياسي (

[1] أنور محمد زناتي المركز العربية للأبحاث و الدراسات السياسية التالريخ 2015/12/24 ، 10=11
www.dohaisstituteorg

في قضايا السياسية الداخلية و الخارجية) وتعوزه مؤسسات قوية و متماسكة لاحتوائية ، وتنقصه القدرة على الحشد الدائم و المستمر . وما يجمعه حاليا هو الموقف ضد تفر الإخوان بالحكم . وبذلك تحول هذه القدرة إلى نقطة ضعف عند الإخوان بدل أن يكون نقطة قوة وبعد اختراق رجال أعمال و إعلام من شبكات الفلول لهذا المعسكر من أهم عوامل ضعف التيار المعارض ، مع انه يبدو مؤقتا نقطة قوة وعلى عكسه ما يخيل للبعض ، فإن قيادات المعارضة . و خصوصا محمد البرادعي و حميدين صباحي و عمرو موسى . لاتفق في القضايا الرئيسية المختلفة بالسياسة الخارجية و الداخلية ن من قضية فلسطين واتفاقية كامل ديفيد وحتى دور القطاع العام في الاقتصاد ، وليست لها أطار سياسية منظمة وممتدة في المجتمع المصري . وعليه تعد هذه القيادات مرتهنة في شعبيتها بشتى شعارات الشارع و المتظاهرين وهذا ما يفسر رغبتها في مقاطعة الحوار ورفض مبدأ التسويات السياسية ، ما يعبر عن وجود أزمة في المعارضة التي لم تستطع حتى هذه اللحظة تنظيم أحزاب حقيقية تستطيع من خلالها احتواء الشارع المعارض و تأثيره في تنظيمات ذات قواعد ممتدة . وقد يكون هذا سببا في عجزها عن منع بعض المحتجين عن استعمال العنف و إحراق مقار " حزب العدالة و الحرية "وجماعة الإخوان المسلمين " ومهاجمة بعض مؤسسات الدولة، و تأخيرها في أدارته أعمال العنف[1].

و تؤدي رغبة القيادات المعارضة في مجاراة المزاج المناوئ للإخوان المسلمين و تأجيجه إذخابا، لأنه ليس لديها بديل عنه، غلى إتخاذ موافقة أقل ما توصف به أنها "عبثية" ضد الحلفاء التقليدية للجماعة مثل حركة المقاومة الفلسطينية "حماس" و إلى الاتجاه لاستجداء تدخل الولايات المتحدة الامريكية الامر يكتبه من الخارج أو المؤسسة العسكرية من الداخل و من لواضح أن المعارضة مؤلفة من قوى تدعم المقاومة و تناهض ألديمقراطية من منطلقات عروبية و اخر تناقض المقاومة أي مقاومة، تدعو إلى نزعة مصرية انعزالية و تؤدي اتفاقيات السلام مع اسرائيل و لكنه تغلب الاعتبارات الجزئية يؤدي إلى الاجتماع على تقد كل ما تقوم به الرئاسة حتى لو كان جزء من المعارضة أقرب إلى تأييد مثل هذه الخطوات لولا هذه الاعتبارات.

إن التطور الجديد الذي حصل في الازمة الراهنة هو إنظمام إمبراطورية الاعلام الخاص بقوة لدعم الشارع المعارض ضد الرئاسة المصرية و إنضمت إليه التشكيلات التقاربية الموروثة من النظام

[1] أنور محمد زناتي نفس المرجع ، ص ، ص 10-11

السابق و المصدر بالتطهر على بد النظام الجديد و على رأسها نادي القضائي و كلا القوتين (أي الاعلام و القضاء) اخترقتها و دجنتها رؤوس الأموال التي استفادت من سر اقتصاد السوق المتوسطة التي قادها النظام السابق في الثلث الأخير من عهد مبارك و لا يعني ذلك أن جماعة الاخوان لا تضم في صفوفها هي الاخرى فئات ذات توجهات نيولبرالية إقتصادية خطيرة على تنمية مصر لكنه لافرق يكمن في أن نيولبرالية الإخوان صعدوا على أكتاف إقتصاد الظل لأن فرصة الاستفادة من التسهيلات الاقتصادية لم تتبع لهم بحكم علاقتهم السلبية بالنظام السابق و لكنهم استقادوا من الحجم المهول لمدخرات الشعبي المصري أما نيولبراليوا النظام السابق" فقد صعدوا أعلى أكتاف الخصخصة و الفساد المؤسسي الذي قادته جماعة الحرس الجديدة التي تثبت مشروع توريث جمال مبارك.[1]

لقد اخترقت هذه الجماعة في السنوات الأخيرة من عهد مبارك، كل مؤسسات الدولة بما فيها القضاء.

تخشى مراكز القوى النبوليرالية و التي استفادة من السياسات الاقتصادية للنظام السابق ضاع مصالحها و تبحث عن تسوية بأقل الخسائر مع النظام الجديد، و تكمن مشكلتنا حاليا في أن الرئيس المصري لا يحتاج إليها بحكم وجود جماعته الاقتصادية التي ترعرعت كما أسلفنا في أحضان "لإقتصاد الظل" لذلك توجهت رؤوس الأموال الموالية للنظام السابق إلى من يحتاج إليها فعليا، أي التيارات السارية و البرالية و العلمانية، إضافة إلى حلفائهم التقليدين من "فلول" النظام السابق.[2] و من المؤكد ان هذا التحالف الذي حصل في هذه الازمة هو تقاطع مصالح يستنفي عندما تنجح رؤوس الاموال في عقد تسوية مع النظام الجديد لضمان مصالحها، سواء كان ذلك مع الرئيس الحالي أو مع أي رئيس يأتي بعده و يكون محتاجا إليها فعليا.

---

[1] أنور محمد زناتي، مرجع نفسه، ص ص 11-12.

[2] هذا ما أكد الدكتور محمد البرادعي حزب الدستور في مقالته له على "الفاينتشال ئايمر البريطانية إذ يقول: "و للمفارقة المثيرة أن الثوار الذين أطاحوا بالرئيس السابق حسني مبارك يتلقون لأن الدعم من أعضاء حزبه القديم إذا اتحدوا من أجل مواجهة مشروع إسلامي غامض يسعى لتنفيذ السيد مرسي و مؤيدوه".

Mohamed elbaradi, morishas left egypt on thebrint, financial times, december 3.,,2012.
http://www.ft.com/intl/cms/s/o/27795080-3b2f-11e2-b111-00144feabdco.html≠axzz2eyuyo7ym

يضم معسكر معارضي الرئيس أغلب القوى الشبابية و الثورية و الحركات الاجتماعية مثل "حركة 6 أفريل" و حركة "كفاية و انصار" كلنا خالد سعيد و مجموعة الشباب الثائر المطالبة بحقوق الشهداء و محاسبة قتله المتظاهرين.

و بمنحه و فوق هذه المجموعات فيه قوة معنوية و إعلامية كبيرة و على الرغم من الصور العامة لتي نوحي بأن هذه المجموعات متشابهة، فإن هناك تباينا مهما قد يجعلنا نميز بين تيارين هما:

التيار الأول:

الذي يضم الشباب الذي لديهم موقف سلبي من الاخوان المسلمين بسبب مواقفهم في المرحلة الانتقالية و ما فهم على أنه تحالف مع الجيش و خصوص شباب أحداث محمد محمود و مجلسه الوزراء و أحداث ماسبير و الذين تجاهل الإخوان ندائهم للنجدة من بطشه العسكري يضاف إليهم مجموعة من الشباب و الشخصيات ذات الميول الايدلوجية العلمانية المتحسسة من الإسلامية و على رأسهم لقوى المنضوية في حركة كفاية".

التيار الثاني:

فهم شباب حركة 6 أفريل و كلنا خالد سعيد و الالتراس و شباب الأحزاب الجديدة المتشكلة بعد الثورة لا يتميز هؤلاء بموقف سلبي محدد من الإسلامية بل دعم أغلبهم الرئيس المصري محمد مرسي في إنتخابات الجولة الثانية ضد أحمد شفيق مرشح النظام السابق و هي حركات لا أيديولوجية يجمعها "الموقف" لذلك أتخذت موقفا ضد أعلان الدستور و ضد الاستفتاء على الدستور الجديد.[1]

إذ التنوع الشديد الذي حاولنا اختصاره في الصفحات السابقة هو الذي قوى معسكر المعارضين"، و سهل لوسائل الاعلام الخاصة الضغط بكل قوة على لمعسكر الملتق حول الرئيس و إرباكه و قلب الرأي العام المصري عليه.

[1] يحلو لبعض الشباب المنتمين لهذه الحركات وصف أنفسهم بال"الأتاركيين" و المفعود بهذا الوثف اتخاذ الموقف مع تجاهل السياق السياسي و الاجتماعي و تحالفات القوة القائمة ما قد يجعلهم مادة للاستخدام الأيديولوجي من جانفي قوى أخرى.

المطلب الثاني: دور المؤيدين

تصطف خلف الرئيس المصري قوى الإسلام السياسي جميعها بقيادة الإخوان المسلمين المدعومة ضمنيا من لجيش الذي يرجع أن الرئاسة المصرية قد استشارت قبل أن تقدم على خطوة الاستفاء و أهم ما يميز هذا المعسكر هو قدرته العائلية على الحشد و التنظيم و التماسك الداخلي و الانتشار في الريق و الصعيد على حد سواء و يتميز هذا المعسكر أيضا بوجود دعاية مجانية تمارس لمصلحة في كل لبلاد عبر مئات الالاف من المساجد و الزوايا تتسنى عادة حسب موقفه السياسي و تدفع الناس نحو تأييده مروجة فكره الخير ضد النشر و لهذا التيار أيضا قدرة هائلة[1] على التأثير من خلال عشرات القوات الدينية التي كونت جماهير غفيرة غبر سنوات من العمل كما استمدت هذا التيار قوته من انتماء رئيس الدولة إليه، فمثلا عن حيازته الأغلبية المطلقة في مجلس الشؤون و داخل الجمعية التأسيسية لوضع الدستور، و تغلغله بقوة داخل العديد من النقابات المهنية كنقابة الصحفيين و المحاجي و الأطباء،....إلخ، و يعتقد على نحو واسع، أن هذا التيار أتباع داخل السلطة القضائية لتيار قضاة من أجل مصر، و في الجيش الذي يرجع أن يكون الرئيس المصري قد استشاره قبل إصدار الإعلان الدستوري الذي تسبب في الأزمة.

أما عيوب هذا لمعسكر فتتمثل في عجزه عن إنتاج خطاب مطمئنة لقطاعات اجتماعية واسعة قلقة بشأن تقيد الحركات و أسلمت الدولة و المجتمع و يتسبب خطابها الشعوبي عادة في استعداد من هم على الحياد، فتمنع هذا التيار لنفسه عبر ممارسات و خطابات عشوائية و في اطار التنافس الداخلي – أعداد من التيارات الليبرالية و العلمانية و اليسارية، فمثلا عن إستعداد تيارات الوسط و شباب الثورة و يتسبب هذا التيار مخاوف كثيرة من عدم التزامه تجاه الديمقراطية في خطاباته الموجهة لجمهوره بشكل خاص، و التي تختلف عن خطاب التوافقي الموجه للعموم، و كذاك في الضغط السلفي داخله باتجاه الإملاء الديني و تقليص الحركات المدنية و يقتصر هذا التيار إلى الكفاءات و الخبرات الحقيقية لإدارة شؤون الدولة ما اتضح جليا في ممارسة مجلسي الشعبي و الشؤون و مؤسسة الرئاسة.

[1] مرجع سبق ذكره، ص 13-14.

و على خلاف ما تحاول التيارات المعارضة تصويره من أن هذا المعسكر كتلة واحدة فإن التحالف في صفوف تحصيل في أوقات حرجة يشعر فيها أقطابه أنهم د"إسلاميين" مشهد قوة في وجودهم و الحقيقة أنه قبل أسابيع قليلة من هذه الازمة، نزل السلفيون بالتزامن مع نترول بعض القوى العلمانية إلى الشارع معارضين للدستور الجديد ناعتيه إياه "الدستور العلماني".[1]

إن مشهد الحشود المستقطبة لموقفيين سياسيين و فكريين اخطر ما في الازمة المصرية فهي تهدد المجتمع المصري بالتحول إلى جماعات هوية، و عيرها تصبح التعددية الديمقراطية القائمة مبادئ دستور متفق عليها شبه مستحيلة و لهذا فإن المهمة الأساسية هي تفكيك هذا الاستقطاب.

المطلب الثالث: دور التيار الوسيط

أفرز مشهد الازمة الراهنة وسيطا ثالثا يرفض الاستقطاب الإعلامي الجاري بين المعسكر الإسلامي و المعسكر العلماني يضم هذا التيار عددا من الأحزاب النيولبرالية إسلامية الداعمة لمدينة الدولة مثل حزب مصر القوية بقيادة الدكتور عبد المنعم ابو الفتوح، و حزي الوسط المنشق عن جماعة الإخوان المسلمين و التيار المصري الذي يتزعمه مجموعة من الشباب الخارجين من عباءة الإخوان و الذين شكلوا في السابق إتلاف شباب الثورة و يضم هذا التيار أيضا عددا من الأحزاب الليبرالية، و علم رأسها حزب غد الثورة بقيادة أيضا نور إضافة إلى مجموعة من المتفقين المستقلين و القضاة و أساتذة لجامعات.

يرفض هذا التيار في مجمله الإعلان الدستوري و إقرار الدستور دون توافق الكل، و لكنه يرى أن سلوك المعارضة الكلية سلوك غير مسؤول و يعترض على وجود فلول النظام السابق صفوفها. و هو يبحث عن تسويات من خلال طرح المبادرات السياسية التي كان آخرها الدعوى للحوار التي أطلقها بعض قوى هذا التيار يوم الجمعة 7 ديسمبر و حاولت قوى الطريق الثالث القيام بدور الوساطة بين المعسكرين المتصارعين.

[1] أنور محمد زناتي، **لمركز لعربي للأبحاث و الدراسات السياسية**، بتاريخ 2015/12/24، 11:10، ص ص 15-16. www.dohainstitite.org

تكمن نقطة ضعف هذا التيار و بالخصوص من حزب مصر القوى و حزب الوسط في خشيته من فقدان مناصريه يسبب مواقف قد تفهمها راديكالية الشارع المعارض على انها إنجاز للرئاسة المصرية و للمعسكر الإسلامي و في المقابل يتلقى هذا التيار إنتقادات أقل حدة من المعسكر الإسلامي لعدم إنحيازه المطلق و هذا التيار الذي طرح نفسه منذ البداية كحالة وسيطة في[1] المجتمع المصري متضرر جدا من حلة الاستقطاب

و يحاول معسكر الطريق الثالث قدر الإمكان الهروب من تشكيك المعارضة بموقفه من الاخوان عبر اتخاذ مواقف متشددة ضد جماعة الإخوان المسلمين لذلك حرص رئيس حزب مصر القوية عبد المنعم أبو الفتوح منذ البداية على التشدد في نقد جماعة الإخوان المسلمون، و بالأخص قيامهم بغض أعتصام قصر الاتحاد على الرغم من أن العدد الأكبر من القتلى كان من الإسلاميين كما تبين فيما بعد و لم تظهر انتقاداته بهذه الحدة فيما يخص إحراق مقار حزب الحرية و العدالة و محاولة اقتحام قصر الاتحادية و على الرغم من ذلك يعول الكثير من المحلفين على هذا التيار و ضرورة لمصر في هذا المرحلة من أجل أن يكون جسرا بين المعسكرين.[2]

المطلب الرابع : سيناريوهات لعملية السادسة في مصر .

يمكن تلخيص الوضع السياسي 2011 في أن الإخوان قد أثبتوا فشلهم ولكن البدائل غير جاهزين وغير قادرين حتى الآن على الفوز بثقة الشعب ولا بثقة المجتمع الدولي ، خاصة الولايات المتحدة ، فالمعارضة المدنية لا تزال ضعيفة مفككة ، تركب موجات الشعبي ، ولكنها تفتقر لثقة كتلة جماهيرية تمكنها من الحصول على أغلبية صريحة عبر الانتخابات. ثم بدايات مبشرة لا تتشارط الأحزاب المدنية خاصة في أوساط الشباب ، ظهرت بشائرها في نتائج انتخابات طلاب الجامعات ما قد يفتح الباب أمام احتمال حصول تحالف مدني واسع . إن تشكيل وقرار خوص الانتخابات على النسبة الأكبر من الأصوات في الانتخابات القادمة بتصويت عقابي شعبي للإخوان و الإسلاميين ، وفي هذه الحالة قد يعاني المصريون مرحلة جديدة من الارتباك أيضا ، فالكتلة المدنية الوحيدة المؤهلة لمثل هذا التحول الدراماتيكي هي تحالف ليبيرالي قادر على حشد وجهاء الريف و المدن من أعضاء الحزب الوطني

[1] أنور محمد زناتي، المرجع نفسه، ص ص 17-18.

[2] أنور محمد زناتي، المرجع نفسه، ص 18.

السابقتين غير المدنين بالفساد ولا مدانين سياسيا ، وهما يفسر استمرار وجود عمرو موسى و حزب المؤتمر في جهة الإنقاذ رغم اعترافات الشباب الثوري داخلها . هذا التناقض الداخلي هو ما يمكن أن يفجر مثل هذا السيناريو من داخله.

ثمة سيناريو أخر محتمل ، حصول تحالف سلفي على النسبة الأكبر من الأصوات ، وبالتالي سيكون أمامهم فرصة لتسليم أول رئيس وزراء سلفي في تاريخ البلاد ، و الدخول في مفاوضات شاقة مع كتلة الاخوانية لتشكيل حكومة انتقالية ، وفي حالة الفشل قد يتجهون للتفاوض مع الكتلة المدنية[1].

ولكن على الرغم مما أيداه حزب الثوار من مرونة سياسية . خاصة في مبادرة للتوافق الوطني أداها الإخوان بسرعة . إلا أنه يصعب التعويل على ذلك ، فهذه المرونة السياسية تناقض بشكل صارخ مع التشدد الفكري المعروف عند السلفيين و الذي ظهر بوضوح أثنت وضع مواد الدستور ، وهو ما يرجع أن تلك المرونة الاستثنائية لم تكن سوى مناورة سياسية لإخراج الإخوان ، لانهجا اصيلا لدى التيار السلفي يعني هذا الاستنتاج أن سيناريو البديل السلفي هو سيناريو مغلق بدوره سوءا تعلف الأمر بالجيش أو المعارضة المدنية أو البديل السلفي ، يمارس الجميع سياسة الضغط المتواصل على الحكم الإخوان ، بهدف إجباره على الاعتراف بقوتهم على الأرض والتراجع عن سياسة التجاهل والاتقاد بالقرار و الانصياع لنهج المشاركة لا المغالبة و الامتثال للمطالبات بقانون انتخابات عادل فيما يتعلق بتنقية قاعدة الناخب وتقسيم الدوائر بشكل غير متحيز إشراف قضائي في ظل حكومة محايدة ، وهو ما قد يفتح الباب أمام بديل سياسي مركب ، يحظى بفرص أكبر لخروج مصر من أزمتها يتأسس هذا السيناريو المتفائل على تدهور صورة وشرعية القوتين الرئيسيتين في الساحة السياسية ، الجيش ثم الإخوان و بالتالي تضاؤل فرص كل منها في الانفراد بالسلطة إزاء الأخر ، و الأهم إزاء أطراف أكثر توازنا في انتخابات كالمجالس النيابية القادمة ، ويفتح الطريق أمام سيناريو ديمقراطي باحتياز الجيش ، الإخوان قوة بين قوة سياسية محددة متوازنة لا قوة مهيمنة في النظام السياسي المصري الأخر في التشكيل في هذه المرحلة . بشكل مماثل ، وعلى الرغم مما أيدته الولايات المتحدة في أعقاب الثورة من قناعة بقدرة الإخوان . مقارنة

[1] أحمد الخميسي ، حسن كريم وآخرون **الربيع العربي : ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات** ،ص1 سبتمبر 2013. الشبكة العربية لدراسة الديمقراطية صاحب المقال بتاريخ 14/04/2016 :00 : 20 ، ص 109 www.ademcoracynet.com

بغيرها . ثم تحقيق الاستقرار السياسي و إدارة المرحلة الانتقالية و الخروج بالاقتصاد[1] صري لبر الأمان ، إلا أن فشلهم المفاجئ على كافة هذه المحاور أجبر الولايات المتحدة بسرعة على تبني سيناريو التوازن السياسي الديمقراطي في مصر ، لدرجة إشارة تقرير لمجلة " قوريت يوسلي" الأمر .... إلى ان الرؤية الإستراتجية لأوبا ما تقوم على توقع سحق الإخوان في انتخابات نزيهة شفافة ، عبر عنف الشارع الثوري ، بل تعتبر أن أفضل تطور على المدى الطويل للثقافة السياسية العربية هو دخول الإسلاميين في عملية ديمقراطية ، ثم ولأول مرة في تاريخهم يتم إسقاطهم من جانب الناخبين بسبب أخطائهم وتجاوزهم ، ما يخلق توازن حقيقي للسلطة بين الاتجاهات السياسية المعارضة في الرئاسة و البرلمان للأول مرة في تاريخ مصر المعاصر وهو سيناريو ليس بعيد عن الواقع . نظريا. بنسبة محدودية القاعدة الانتخابية للإسلامية ، حيث أن 25 % انتخبوا مرسي في الجولة الأولى في الانتخابات الرئاسية إلى جانب المستويات العالية من التعبئة ضدهم خلال الأزمة الدستورية كل ذلك قد أضربهم سياسيا إلى حد كبير .

في المقابل يتخذ السيناريو الثاني المتشائم و الحادث فعلا على الأرض مسار صدام سياسي صاخب قد يميل لحالة أقرب للحرب الأهلية بين أنصار التيار الإسلامي و التيار المدني و الفئات الشعبية الغاضبة في الشوارع ، خاصة بعد استمرار تعنت الإخوان وإصرارهم على احتكار مسار العملية السياسية وحدهم ، وخاصة إقدام الرئيس على إصدار إعلان " دستوري " مخالف للدستور بتضمنه قراراته السابقة و اللاحقة و كذلك تخصيص مجلس الشورى و الجمعية التأسيسية لكتابة الدستور من أي أحكام بعدم دستورية أي مما سبق ، ما زاد من إخفاء الشباب الغاضب ، واضطرت جبهة الإنقاذ المعارضة لاتخاذ قرارات بمقاطعة أي حوارات مع الرئاسة لعدم جدتها ، ومقاطعة أول انتخابات برلمانية في عهد الرئيس مرسي .و للأسف فإن ثمة مؤشرات عديدة تعم هذا [2]

السيناريو ، ففي مقابل الطلاب المعارضين في الجامعات يستعيد الإخوان مشروع قانون من زمن مبارك لجمع العمل الحزبي في الجامعات ، وفي مواجهة الاحتجاجات العمالية يستعيدون مشروعا لتجريم الإضراب ، وفي مواجهة أزمة شباب " الأتراس " مع الامن يعدون مشروع قانون بإلقاء وتجريم إنشاء روابط ، وهكذا في قانون الجمعيات الأهلية و قوانين المرأة و الأسرة و الطفل ...إلخ . يتمسك الإخوان

[1] الشبكة العربية لدلراسة الديمقراطية ، مرجع سبق ذكره ، ص، ص 109-110

بنهج سياسي وفكري يعبر عن حالة من عدم الإدراك المفاهيم الدولية المدنية الحديثة و مد لولاة وشروط واستحقاقات الديمقراطية و حقوق الإنسان بالدرجة التي توفر غطاءا دينيا تقليديا لأنصارهم لا استخدام العنف المجتمعي ضد معارضيهم السياسيين ، ما ينذر باحتمالات قوية واقعية للحرب الأهلية[1] .

1-احمد الخميسي ، حسن كريم وأخرونا ، **الربيع العربي : ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات** ، ص ،1 سبتمبر 2013. الشبكة العربية للدراسة.

خلاصة:

ما يجري في مصر هو نقاش مبدئي ضروري,بل ويمثل في التحول السياسي يمكن بقية الدول الاستفادة من أخطائها وانجازاتها.ولكنه تحول الى صراع حزبي قبل أوانه اذ ان الثوار لم يضعوا دستورا بعد الثورة عن توافقات ميدان التحرير وثورة 25 يناير ,بل بدأ الصراع على الدستور بعد الانتخابات الاولى وبعد تبلور الحياة الحزبية المصرية.

الفصل الثالث

دور مصر السياسي في النظام الإقليمي العربي

تمهيد:

يجمع الباحثون في العلوم الإنسانية أن فهم الظاهرة سواءا أكانت سياسية او إقتصادية أو اجتماعية تستدعي في المقام الأول الإحاطة بسياقها التاريخي، و من تم فإن ظاهرة التحول السياسي في مصر 2011 إلى يومنا هذا تتطلب مدخل يتناول أهم المراحل التاريخية التي مر بها هذا البلد.

المبحث الأول: مصر و الصراع العربي الإسرائيلي.

مضى ثلاثون عاما على توقيع اتفاقات الصلح المصرية الإسرائيلية (اتفاقية كامب ديفيد لعام 1987، و معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية لعام 1989) و ما يزال الجدل قائما حولها في لوطن العربي مؤيد، يرى فيها خطوة جريئة بالاتجاه الصحيح كل معضلة الصراع العربي الإسرائيلي و تحقيق السلام بين العرب و إسرائيل، و بين معارض يرى فيها خطوة خلفت نتائج و تداعيات كارثة على الأزمة العربية عامة و القضية الفلسطينية خاصة و أضافت تعقيدات جديدة للصراع العربي الإسرائيلي.

المطلب الأول: خلفيات اتفاقات الصراع المصرية "الإسرائيلية" المفردة و عوامل ظهورها

بعد نكسة حزيران لعام 1967 و احتلال إسرائيل لأرض عربية جديدة، أصبحت أكثر تعنتا و ابتعادا عن الالتزام بقرارات الشرعية، و بخاصة قرار مجلس الأمن رقم 242 لعام 1967 القاضي بالانسحاب و إسرائيل من جميع الأرضي العربية المحتلة[1] من هنا بدأ الصراع العربي "الإسرائيلي" في الظروف الجديدة أكثر حدة و عمقا و تعقيدا و تشابكا و ذلك لجملة من الأسباب من أهمها.

- الخلل الكبير في مي زان القوة بين العرب و إسرائيل
- ضعف مستوى الضغط الدولي على إسرائيل رغم ارتكابها العدوان على الدول العربية و خرقها لميثاق الأمم المتحدة و القانون الدولي.
- الفرق الواضح بين حجم الدعم الدولي الذي يقدره الغرب لإسرائيل و في مقدمة الولايات المتحدة الأمريكية و بين الدعم الذي تحصل عليه الدولة العربية.

و بما أن القرار 242 لم يؤثر تحت الفصل السابع بإجبار إسرائيل على الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة، و نظرا لعدم موافقة الدول العربية على القرار كونه ينص صراحة على الاعتراف بإسرائيل، فقد شجع الأخيرة على ضم الأرض و بناء الدولة و القانون الدولي و على الرغم من موافقة الرئيس جمال عبد الناصر و الملك حسين في وقت لاحق على القرار، 242 و قبوله كأساس لتفاوض بواسطة الأمم المتحدة، إلا أن الرفض الإسرائيلي للانسحاب الكامل و عدم الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني قد أدى وقت إذن إلى توقف المفاوضات و فشل مهمة البحوث الدولي يارنيغ) و كان رد فعل مصر القيام بحرب الشهرة خلال عامي

[1] صلاح العقاد، **تطور النزاع العربي الإسرائيلي (956-1967)**، معهد البحوث و الدراسات العربية، القاهرة ، 1985، ص 36.

1969-1970، و على الرغم من إبداء بعض المرونة فيما يتعلق بالانسحاب من سيناء في أعقاب استجابة مصر لمبادرة (روجزر) لوقف الحرب إلا أن رفضها للانسحاب من الضفة الغربية و الجولات لم يدفع مصر باتجاه الحل المنفرد مع إسرائيل[1].

و لكن انتقال الأوضاع العربية من سيء إلى أسوء بسبب الصدامات الدامية بين المقاومة الفلسطينية و النظام الأردني في نهاية عام 1970 ثم وفاة عبد الناصر الذي شكل غيابه فراغا سياسيا كبيرا ليس لمصر و حسب بل لوطن العربي فاد لانكفاء البلدان العربية على نفسها و انشغال كل بلد بشؤونه و همومه.

حيث قام السادات بعد تسلمه فعليا في مصر عام 1971 بتنفيذ سلسلة من السياسات خلقة قطاعية مع العهد الناصري و نهجه القومي التحريري و غيرت التوجه السياسي العام لمصر دوره الرائد في المحيطي العربي و الدولي، و قد كان على رأس تلك السياسات ما عرف ب"سياسة الانفتاح" على جميع المستويات، الانفتاح على الغرب عموما و الولايات المتحدة خصوصا[2] و ما أخذ على هذه السياسة اتجاهها نحو تفكيك الجهة الوطنية الداخلية بانفتاح باتجاهين في أن واحد إنفتاح سياسي على الفئات الإسلامية و الرجعية و القوى الاجتماعية ذات التوجه الغربي بشكل عام بجمعها قاسم مشترك هو معاداة الناصر و انفتاح اقتصادي يسعى لاسترضاء القطاع الخاص و الكومبرادور ليخلق بيئة سياسية مناسبة و سنة اجتماعية اقتصادية يدعمه في السعي نحو ترتيبات للصلح من الدولة ألصهيونية حلم القادة الكوميبرادور في مصر[3].

حقيقة إن هذه السياسات التي سار عليها السادات ليس لها من تفسير سوى أنها تتم عن رغبة ضمنية في التوصل إلى صلح منفرد مع إسرائيل، و العمل على خلق مناخ سياسي على المستويين الداخلي و الدولة للسير في ركاب الولايات المتحدة لتجد له الحل في صراعه مع إسرائيل بأي ثمن.

الأمر الذي يثبت من سلوكه بعد اندلاع حرب تشرين التحريرية، فقد بحث برسالة إلى كيسنجر في بداية الحرب تتضمن أن مصر لا تنوي توسيع مدى أو عمق العمليات الحالية على الجبهة المصرية و يعلق محمد

---

[1] محمود رياض، **البحث عن السلام في الشرق الأوسط**، المذكرات 1948-1998، ج1، المؤسسة العربية للدراسات و النشر، ص88.

[2] أنور عبد الملك، **احتجاب مصر و إطلالة على المستقبل، المستقبل العربي**، العدد 18، 1980، بيروت مركز دراسات الواحدة العربية، ص 17-18.

[3] أنور عبد الملك، **احتجاب مصر و إطلالة على المستقبل، المستقبل العربي**، العدد 18، 1980، بيروت مركز دراسات الواحدة العربية، ص 17-18.

حسنين هيكل على الرسالة بالقول، كانت خطأ على مستوى مأساوي فقد جاءت في دورة الانتصارات لعربية وصيغت بطريقة غير مبررة و غير متناسبة مع جمع ما تحقق بالسلاح على رقعة ميدان القتال[1].

و هكذا بمجرد التوقيع على الاتفاقية المعروفة بـ(اتفاقية سيناء) أصبح واضحا أن الشريكي حرب التحريرية رؤية مختلفة في إدارة الصراع مع إسرائيل و آليات تحقيق السلام و هنا في هذا السياق من الموضوعية القول: إن الرئيس الراحل حافظ الأسد عندما دخل حرب التحرير إلى جانب السادات كان مؤمنا بضرورتها و أهميتها لبست بهذه تحريك أزمة الشرق الأوسط على أبعد تقدير كما كان الأمر بدور في رأس السادات، بل تحقيق هده أبعد من ذلك هو محاولة تغيير البيئة السياسية الإقليمية ما أمكن و ذلك من خلال حشد كل الامكانات و الطاقات العربية، و هي متوفرة، للاستمرار في الحرب و التأكيد على جدية العرب باسترجاع حقوقهم كاملة في لوقت نفسه إن المفاوضات التي جرت بين مصر و إسرائيل بعد اتفاقية سيناء قد وصلت إلى طريق مسدود يسبب المواقف الإسرائيلية المتطرفة تجاه الحقوق العربية عامة و المصرية خاصة، معا دفع السادات لزيارة القدس يؤكد للعالم أنه يريد السلام مع إسرائيل و تحت وهم إحراج المسؤولية فيها[2].

المطلب الثاني: معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية.

حررت هذه المعاهدة في واشنطن في 26/مارس/1979، و وقع عليها كل من الرئيس أنور السادات عن حكومة مصر العربية و مناجم بيعت عن حكومة إسرائيل و الشاهد جيمي كارتر رئيس الولايات المتحدة الأمريكية و قد احتوت المعاهدة على ديباجة أشارت إلى اقتناع كل من الطرفين مصر و إسرائيل بالضرورة الماسة لإفادة سلام عادل و دائم و شامل في الشرق الأوسط وفقا لقراري مجلس الأمن رقم 242 و 338 و التزامها بإطار العمل للسلام في الشرق الأوسط المتفق عليه في كامب ديفيد الوثيقة الأولى و الثانية لعام 1978 الذي اعتمد أن يكون أساسا للسلام كما دعت المعاهدة الأطراف الأخرى في الصراع للاشتراك في عملية السلام.

[1] محمد حسنين هيكل، **أكتوبر 73 السلاح و السياسة**، القاهرة، 1993، ص 582.

[2] أنور عبد الملك، مرجع سبق ذكره، ص 19.

اشتملت المعاهدة على تسعة مواد و ألحق بها بعض الوثائق الأخرى و هي:

1- محضر متفق عليه لتفسير المواد من /1-6/ من المعاهدة.

2- خطاب من رئيس الولايات المتحدة الأمريكية و رئيس الوزراء بشأن تنفيذ المعاهدة.

3- خطابات مبادلة بين الرئيس الأمريكي و رئيس الوزراء الإسرائيلي بشأن تبادل السفراء بين مصر و دولة إسرائيل أما الملاحق فقد كانت ثلاثة:

أولا: بروتوكل خاص بالانسحاب الإسرائيلي من سيناء و يحتوي على تسعة مواد و ألحق به ملحق رقم(1) خاص بتنظيم الانسحاب و ثلاث خرائط تتعلق بمراحل الانسحاب و الحدود.

الثاني: يتضمن خريطة الحدود الدولية بين مصر و إسرائيل

الثالث: فهو البروتوكول المتعلق بالعلاقات الطرفية و يحتوي على ثمانية مواد[1].

إلى جانب ذلك أدرج مع المعاهدة الاتفاق التكميلي الخاص بالحكم الذاتي الكامل في الضفة الغربية وغزة الموقع عليه أيضا في 26/مارس/1979، و جاء على شكل رسالة موجهة إلى الرئيس كارتر من الرئيسن أنور السادات و مناجم بغني للتأكيد على اشتراك الولايات المتحدة اشتراكا كاملا في كافة مراحل المفاوضات في المستقبل و لنا وقفة تحليلية عند هذه المعاهدة.

تعرضنا للمعاهدة من حيث المحتوى من حيث التحليل فإننا سنتوقف عند لجوانب السياسية لمواد المعاهدة وملاحقها الأمر الذي تقتضيه خطة البحث و هدفه أما الجوانب القانونية و العسكرية فيمكن التطرق إليها في حالة الضرورة بالإضافة إلى ذلك نرى من الأهمية بمكان التوقف على الضمانات الأمريكية المقطوعة لإسرائيل في مذكرة التفاهم التي قابلتها الحكومة المصرية حقيقة أن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية تطرقت لقضايا و مسائل تهم الجانب المصري و الإسرائيلي إلا أنه ما يهمنا بالدرجة الأولى المسائل ذات الطابع السياسي التي ستتحدد مستقبل العلاقات بين مصر و إسرائيل و عملية السلام التي عمت الأطراف انطلاقتها المنطقية و غي بحثنا لهذه المسائل ذات الطابع لسياسي نبدأ بما يخص إنهاء حالة الحرب بين الطرفين المصري و الإسرائيلي.

[1] حسين السيد حسين، **معاهدة السلام المصرية، الإسرائيلية عام 1979** و أثرها على دور مصر الاقليمي، مجلة الدراسات تارخية العددين 117-118 كانون الثاني، حزيران 2012، ص 20.

إنهاء حالة الحرب بين الطرفين:

نصت المادة الأولى من المعاهدة على العبارة الآتية: "تنتهي حالة الحرب بين الطرفين و يقام السلام ببينهما عند تبادل وثائق التصديق على المعاهدة" و ما أن تم تبادل هذه الوثائق في أيار 1979 فإن حالة الحرب بينهما قد انتهت رسميا و عمليا و تترتب عليها العديد من الآثار في الفقه القانوني الدولي أهمها مايلي:[1]

أ) أن جميع التصرفات التي كان يبررها قانون الحرب تعتبر غير مشروعة.

ب) إنهاء الآثار المترتبة على قيام حالة الحرب كقطع على قائد دبلوماسية عميل معاهدة أو قطعها و التخلي عن الأقاليم المحتلة و تبادل الأسرى و غيرها.

2- قيام علاقة طبيعية بين الطرفين:

أكدت وثيقتا كامب ديفيد على ضرورة تجاوز العلاقات العربية الإسرائيلية مرحلة السلم لسلبي إلى السلم الايجابي التحدي يستند إلى قيام تعاون وثيق في مختلف المجالات بين العرب و إسرائيل.

3- الانسحاب من سناء:

توجد فقرة في ديباجة إطار العمل للسلام في الشرق لأوسط تنص على ما يلي: "إن الأطرف مصممة على التوصل إلى تسوية عادلة و شاملة و معمرة لصراع" الشرق الأوسط عن طريق عقد معاهدات سلام و تقوم على قراري مجلس الأمن /242/و /338/ بكل فقراتها، و التأكيد على البند الأول في القرار /242/ المتضمن مبدأ الانسحاب من الأراضي التي احتلت في النزاع الأخير أي عدوان 1967.

[1] حسين اليد حسين، مرجع سبق ذكره، ص 22.

4- الضمانات الأمنية:

تتعلق هذه لضمانات من جهة بتواجد قوات للأمم المتحدة في المنطقة العازلة بين الطرفين، كما تتصل من جهة أخرى بضمانات تتحملها الولايات المتحدة الأمريكية لضمان تنفيذ الاتفاقية و محاسبة من يخل بأحكامها، و لنا وقفة للتعرف على كل من هذه الضمانات.

أ) قوات الأمم المتحدة لحفظ السلام:

ذكر ملحق المعاهدة رقم 1 البرتوكول الخاص بالانسحاب من سيناء أن الطرفين يطلبان من الأمم المتحدة توافر قوات تابعية لها و هي على نوعين الأولى لحفظ السلام و الثاني للإشراف على تنفيذ بنود المحلق في هذا البروتوكول، أي أن هذه القوات تقوم يبدل كل الجهود لمنع أي خرق لأحكام البروتوكول و بالتالي عليها القيام بمهام مراقبة و حفظ السلام وة ضمان حرية المرور في مضيق تيران و قناة السويس.[1]

ب) الضمانات الأمريكية:

ظل الموقف الإسرائيلي منذ بداية المفاوضات في كامب دفيد و حتى نهايتها متمسكا بأهمية و ضرورة أن تمنع الولايات المتحدة الأمريكية كل ثقلها إلى جانب إسرائيل من أجل ضمان أمنها و سلامة أراضيها.

5- مشروعية المعاهدة:

إن البحث في مشروعية المعاهدة يتطلب الايجابية على نقطتين الأولى تتعلق بمدى توافق النصوص من حيث الشكل و المضمون مع دستور البلاد و النقطة الثانية هي تعارض المعاهدة مع القانون الدولي و ستقف قليلا عند كل منهما.

أ) مخالفة المعاهدة من حيث الشكل و المضمون للدستور المصري:

نصت المادة /151/ من الدستور المصري على أن رئيس الجمهورية يبرم ألمعاهدات و يبلغها مجلس الشعب مشفوعة بما يناسب من البيان، و تكون لها قوة القانون بعد إبرامها و التصديق عليها و نشرها على لأن معاهدات الصلح و التحالف و التجارة و الملاحة أو التي تتعلق بمحدود السيادة أو تستعمل خزانة الدولة شيئا من النفقات غير الواردة في الميزانية، تجب موافقة الشعب عليها.

[1] عدنان البكري: "**معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية و حقوق العرب في خليج العقبة** (المستقبل العربي، عدد 83، ديسمبر 1986،/ ص ص 91-92.

ب) تعارض المعاهدة مع ميثاق الأمم المتحدة و المضمون العام للقانون الدولي:

إن إعطاء مصر لنفسها الحق بالتفاوض نيابة عن الشعب الفلسطيني و ممثلة الوحيد منظمة التحرير لفلسطينية و التوقيع على إطار العمل للسلام في الشرق الأوسط و الاتفاق التكميلي للحكم الذاتي في الضفة الغربية و القطاع يعد مخالفة صريحة لأحد المبادئ الهامة لميثاق الأمم المتحدة لمبدأ الذي ينص على حق الشعوب في تقرير مصيرها و لا يمكن اعتبارها إلا خرقا و انتهاكا خاضعا للقانون الدولي لأنه تفاوض عن الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني التي تمت عليها قرارات الشرعية الدولية[1].

المطلب الثاني: نتائج معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية

مما لا شك فيه كان التفافات لصلح المصرية الإسرائيلية نتائج مباشرة و غير مباشرة على جميع الأطراف التي شارك في إنجاز الاتفاقات.

1) النتائج المباشرة بالنسبة لإسرائيل و تأثيرها على دور مصر القومي:

يظهر في سياق الصراع العربي الإسرائيلي أن الهدف الاستراتيجي الذي ما فتئت إسرائيل تسعى إليه ضد وجودها في منطقة المشرق العربي هو الاعتراف بوجودها من قبل جميع الدول العربية، و قد بررت هذه الدول عدم اعترافها بها، ليس لأنها في حالة حرب معها فقط، بل لأنها بالأساس قامت على أسس غير صحيحة و غير عادلة حرمات الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير، و تجريده من كل حقوقه بالقوة و العدوان كما لجأن إلى استخدام القوى في التوسع على حساب أراضي الدول العربية تجبرها على الاعتراف بها و هذا ما جرى بعد عدوان 1968 و بعد صدور قرار مجلس الأمن رقم /242/ لعام 1968 الذي تضمن مبدأ الانسحاب مقابل الاعتراف قد قبلت بعض الدول العربية في بداية الأمر هذا القرار بشرط عدم المسام بحقوق الشعب الفلسطيني.

إن اتفاقات الصلح لتي اعترفت مصر بموجبها بدولة إسرائيل جعلت هذا الاعتراف منحه تحصل عليها إسرائيل دون مقابل اللهم إلا عودة سيناء شكليا للسيادة المصرية وهكذاو نتيجة اعتراف مصر بإسرائيل وإنهاء حالة الحرب معها فقد ترتب الأتي:[2]

[1] عدنان لبكري، مرجع سبق ذكره، ص 93.

[2] أحمد وافي، **اتفاقات كامب ديفيد في ضوء القانون الدولي**، المؤسسة الجزائرية للطباعة، 1990، ص ص 319-321.

أ) الاعتراف بحق إسرائيل في السيادة و الاستقلال السياسي عدائية مواجهة عسكرية تقوم بها مصر ضد إسرائيل تعاقب عليها من الناحية القانونية معناه تحييد أكبر دولة عربية مجاورة لإسرائيل علما أن باقي الدول العربية ما تزال في حرب معها و بالتالي فالأمر لم يتعلق يمنع مصر من ممارسة الحقوق التي يمنحها القانون الدولي للمتحاربة طيلة استمرار حالة الحرب.

ب) كان لإنهاء مصر التزاماتها المترتبة على عضويتها في الجامعة العربية و اتفاقية الدفاع المشترك، كما تمت عليه المادتان الثالثة ة السادسة من معاهدة السلام، أثر سلبي كبير على دورها القومي في الصراع العربي الإسرائيلي.

ج) أما المكاسب الإستراتيجية التي تحققت لإسرائيل بموجب المعاهدة فالواقع أنها لم تكتب تحلم بها في يوم من الأيام، فقد كان إخراج مصر من ساحة المواجهة العسكرية هدفا مائلا على الدوام أمام مخططي الإستراتيجية العسكرية الإسرائيلية و تنفيذها السياسيين و العسكريين.

2- النتائج المباشرة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية:

حققت الولايات المتحدة الأمريكية بموجب المعاهدة مكاسب هامة غير مسبوقة في تاريخ المنطقة من أولى هذه النتائج إبعاد السوقية كطرف أساسي في التوازن الدولي و المشاركة في التسوية السياسية للصراع العربي الإسرائيلي، مما جعل مجرد إبرام الاتفاقات بهذا ذاته مكسبا سياسيا كبيرا لسياسة الولايات المتحدة في المنطقة، فبعد أن كانت في بدء المفاوضات تقوم بدور لوسيط غدت فيما بعد ليست شاهدا مشاركا في التوقيع على المعاهدة بل أكثر من شاهد و ربما بصورة غير مباشرة عدت كطرف في المعاهدة لأنها أصبحت ضامنا لتنفيذ المعاهدة من طرفيها، و قد نشأ ذلك عن تفاهمات لست من المعاهدة شكلا و إنما بنية الولايات المتحدة و به كل طرق على حدة ثاني هذه النتائج أن الدبلوماسية الأمريكية، التي سارت المفاوضات تحت رغبتها، انتهت إلى معاهدة أقرب ما تخون إلى الحلق، و هذا ما أجمع عليه أغلبية الدقيقين القانونيين و السياسيين معتبرين أن هذه الاتفاقات ل تتضمن سلما و لا هي تسوية عادلة و شاملة و ليست[1] حلما للنزاع في المنطقة على أساس القرارية /242/ و /277/، و إنما هي نواة خلق جديدة ذي طابع هجومي عدواني على الأمة العربية[2].

[1] أحمد وافي، مرجع سبق ذكره، ص 322.

[2] أحمد وافي، **اتفاقات كامب ديفيد في ضوء القانون الدولي**، المؤسسة الجزائرية للطباعة 1990، ص ص 319-322.

و على الرغم من أن النصوص المنشورة لهذه الاتفاقات لا تشير صراحة إلى هذا الحلف و خاصة في جوانبه العسكرية، إلا أن ما كشفته بعض المصادر تشير إلى جوانب سرية تؤكد بجلاء أن الولايات المتحدة قد استطاعت استبدال مشروع (روجز) المتواضع بمشروع (كسينجر) الطموح الذي حقق فوائد سياسية جمة بمكن ملاحظتها في الأمور التالية:

أ) إخراج المفاوضات من أرضية قرار مجلس الامن رقم /242/ إلى أرضية مقررات كامب دفيد.

ب) الاستئثار بالنظام المصري معزولا، قد خل في الحلف شريكا ضعيفا بعد أن كان طرفا أساسيا و قويا من خلال التضامن العربي.

ج) عودة الولايات المتحدة عسكريا للمنطقة بحجم أكبر مما كان عليه الوضع قبل المعاهدة.

و قد نشرت مجلة "أفريكازي" في عددها الصادر في نسيان 1979 برقم 185 نصوص اتفاقات سرية بين الرؤساء الثلاث السادات و بيعت و كارتر بعد إبرام معاهدة السلام تتضمن برنامج عمل على المحاور الثلاثة الأتية:[1]

الأولى: محور يقوم بوضع و تنفيذ سياسات تهدف إلى تحطيم الجبهة المعارضة للصلح، فمثلا عن خلق خلاقات في المنطقة تحول دون ترتيب ما عرف بالجبهة الشرقية و ذلك بتوتير العلاقات بين سريا و العراق و سوريا و الأردن، وضع أن تقارب إيران عراقي، و تدعيم الجناح المؤبد للاتفاقات في العائلة السعودية.

الثاني: التزام الولايات المتحدة بصمن و احترام تطبيق الاتفاقات و إقناع الجهات العربية بأن محاولة لتغير الوضع سيضطر أمريكا للتدخل بقواتها العسكرية.

مما سبق يتبين أن المعاهدة جعلت من مصر قاعدة إستراتيجية جديدة للولايات المتحدة افي منطقة لشرق الأوسط و أصبحت مصر نقطة الارتكاز في الحفاظ على مصالحها، الأمر الذي أكده السادات في خطابه بمجلس الشعب في أعقاب التوقيع على المعاهدة، عندما قال لو تعرضت أية دولة من دول الخليج العربي لاعتداء أجنبي فإنني سوف أطلب التدخل الأمريكي فورا.[2]

[1] أحمد وافي، **اتفاقات كامب ديفيد في ضوء القانون الدولي**، المؤسسة الجزائرية للطباعة 1990، ص ص 319-322.

[2] أنعام رعد، **ملاحق كامب دفيد الأمريكية و الأوروبية**، دار المسيرة، بيروت 1982، ص 129.

3- الضغط الإسرائيلي الأمريكي على المقاومة الفلسطينية للسير على نهج كامب ديفيد:

مما لا شك فيه أن الضغط الإسرائيلي الأمريكي على الفلسطينيين بدأ يتعاظم منذ اجتياح إسرائيل للجنوب اللبناني عام 1978 تحت ذريعة الرد على عملية الأتوبيس الفدائية التي قام بها الفلسطينيون في تل أبيب و بالرغم من انسحاب إسرائيل من الجنوب نتيجة للضغط لذي لا مجال للتفصيل له إلا أنها اندفعت نحو دعم عميلها الرائد سعد حداد الذي انشق عن الجيش اللبناني لتوطيد موقعه و نفوذه في الجنوب تمهيدا للتنسيق و التعاون معه على نطاق واسع بهدف الضغط على الشعب اللبناني و الفلسطيني و مقاومة خاصة.

و في الوقت الذي كان يجري التحضير فيه لاجتماع مقرر لمجلس الجامعة العربية في القاهرة في نهاية مارس 1978 تلقت مصر اتصالا بأن وزير لدفاع الإسرائيلي عزرا وأيزمن سيقوم بزيارة مصر في أقرب وقت و الواقع أن توقيع هذه الزيارة لم تأت في هذه الظروف من فراغ، إنما كان هدف إسرائيل من ورائها القضاء على أية بارقة أمل في عودة مصر للصف العربي و بالفعل قام وأيزمن بزيارة القاهرة و أجرة لقاء مع السادات في جو سري و دون إطلاع من جانب وزارة لخارجية المصرية أو مشاركة منها، في الوقت الذي كانت فيه الوزارة و إلى جانبها الجامعة العربية تسعيان برأب الصدع في الصف العربي و العمل على اتخاذ موقف من العدوان على لبنان و تخفيف الضغط الإسرائيلي على المقاومة الفلسطينية في جنوب لبنان و كما أشار وزير الخارجية المصري محمد إبراهيم كامل في مذكراته أن السادات كان يتحسن كل خطوة تقوم بها إسرائيل في لبنان معتبرا ذلك نوع من العقاب تستحقه منظمة التحرير بسبب وقوفها ضد نهجه و تحريضها الشعب الفلسطيني على الوقوف بحزم داخل فلسطين ضد خطواته التي سار عليها في التسوية[1].

4- انعكاسات العداوة الإسرائيلي على لبنان معاهدة الصلح المصرية الإسرائيلية:

بعد إتمام انسحاب إسرائيل من سيناء في نيسان 1982، و فشل مفاوضات الحكيم الذاتي قد بات واضحا أن الخطوات التي اتخذت للتسوية في الشرق الأوسط أعدت بحيث تتفادى المشكلة الفلسطينية و اخذ يدرك كل من الفلسطينيين و اللبنانيين المؤيدين لهم بأنهم مرتبطون يبعضهم بعضا على الأقل في المستقبل المنظور الذي لا يبدو فيه تسوية عادلة قريبة المنال و نتيجة لتضخيم الوجود الفلسطيني على الساحة اللبنانية، و اتخاذ منطقته لتحرير الفلسطينية لنفسها وضعا يتسم بالقوة العسكرية السببية، و مع التراجع في التأييد الشعبي

[1] محمد إبراهيم كامل، **مذكرات السلام الضائع في اتفاقيات كامب ديفيد**، دمشق، ص ص 188-189، و كلا يتون سويشر، حقيقة كامب دفيد، ترجمة رضوان زيادة و آخرون، الدار العربية للعلوم، بيروت 2006، ص ص 281-282.

للفلسطيني و بخاصة بين المسحيين الموارنة، انقسم اللبنانيون فيما بينهم من رأى بالفلسطينيين أعداء يجب التخلص منهم، و فريق أخر رأى فيهم الحلفاء، و القسم الأخير أراد استغلالهم في المعارك الداخلية التي لم تنته بعد في لبنان– بالإضافة إلى ارتفاع الصوت في الإعلام الغربي عامة و الصهيونية خاصة عن تعظم الإرهابي ضد إسرائيل–[1].

و في ظل هذه الخلفية على الساحة اللبنانية قررت إسرائيل تطبيق مخططها بغزوة لبنان، و وضع المقاومة الفلسطينية بين فكي كماشة القوات اللبنانية و الكتائب من جهة و إسرائيل من جهة أخرى، سواء لتصويتها أو إخراجها من لبنان و هكذا لم يكن مفاجئا أن تتذرع إسرائيل بمحاولة اغتيال السفير الإسرائيلي في لندن رغم إعلان منظمة التحرير عدم مسؤوليتها عن الحادث و تأكيد ذلك من جانب الحكومة البريطانية و الشرطة الدولية.[2]

إلا أن إسرائيل قد استطاعت تحقيق بعض الأهداف التي كانت لها انعكاسات خطيرة على الجانب العربي عموما و المقاومة الفلسطينية خصوصا و من أهم هذه الأهداف:

نجاح إسرائيل بتوجيه ضربة قاسية للمقاومة الفلسطينية على أرض لبنان و إزالة وجودها تقريبا و إبعاد قيادة منظمة التحرير الفلسطينية إلى تونس، الأمر لذي أدى لانقسام لحركة الوطنية الفلسطينية و بخاصة فتح العمود الفقري للمنظمة، و الأخطر من ذلك توتير العلاقات بعد الخروج من بيروت مع الطرف الوحيد و المقامة لنهج كامب ديفيد (سورية)، و بروز استعدادات حقيقية للتعاطي مع الحلول الأمريكية، الأمر الذي ترجع فيما بعد بزيارة عرفات للقاهرة مما يعني التقرب من توجيهات كامب ديفيد و خرقا لمقررات بغداد و قرارات الدورة (16) للمجلس الوطني الفلسطيني التي نددت باتفاقات الصلح المصرية الإسرائيلية[3].

كشف الاجتماع الإسرائيلي للبنان عن أزمة حقيقية في حركة التحرر الوطني العربية و لم يعد اهتمام العرب، و لم يعد اهتمام العرب كثيرا بمواجهة الخطر الإسرائيلي في الوقت الذي توجهت فيه الانظار العربية جميعها إلى البوابة الشرقية للوطن العربي بسبب الحرب التي أقتلعها النظام العراقي مع الثورة الإسلامية في إيران، و أصبح

[2] محمد إبراهيم كامل، مرجع سبق ذكره، ص 190

[3] أحمد وافي، مرجع سبق ذكره، ص 395.

الخطر الفارسي على الأزمة العربية بمنظور كثير من الأنظمة العربية هو الخطر المتقدم على الحظر الصهيوني.

المبحث الثاني: مصر و جامعة الدول العربي.

-جامعة الدول العربي هي هيئة عربية تضم الدول الموقعة على ميثاقها و التي تتكلم العربية على امتداد الوطن العربي، هدفها التعاون الإقليمي في إطار قومي، جاءت بمثابة استجابة شكلية للشعور القومي العربي و لمطلب الوحدة العربية من قبل بريطانيا و الحلفاء في الحرب العالمية الثانية.

المطلب الأول: اللجنة التحضيرية و بروتوكول الإسكندرية.

- وجه رئيس وزراء مصر مصطفى النحاس دعوة إلى الحكومات العربية التي شاركت في المشاورات التمهيدية (العراق، السعودية، سورية، الأردن، اليمن) لإرسال مندوبيها للاشتراك في اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام التي ستتولى صوغ المشروعات لتحقيق الوحدة العربية،[1]، و اجتمعت اللجنة التحضيرية للمؤتمر العربي العام في مدينة الإسكندرية، في ثماني جلسات من 25 سبتمبر إلى 07 أكتوبر 1994.[2] و حضرتها كل من مصر و العراق و لبنان و شرق الأردن و السعودية و فلسطين[3]،و هذا البحث الأسس التي تقوم عليها الوحدة العربية المنشودة و خلال هذا المؤتمر طرحت ثلاث تصورات رئيسية للوحدة العربية:

التصور الأول: يرى ضرورة تحقيق وحدة فوزية للدول العربية عن طريق إنشاء دولة عربية موحدة ذات سلطة مركزية، أما التصور الثاني: فيرى ضرورة إقامة دول عربية موحدة ذات سلطة مركزية، أما التصور الثالث: و هو الذي كتب له أن يسود، تمتيل في إقامة تنظيم سياس من شأنه تنسيق سياسات الدول العربية، وإرساء، التعاون فيها بينها و نادت بهذا كل من لبنان و اليمن[4].

و في يوم 07 أكتوبر 1944م، وقعت وفد سبع دول عربية و هي مصر، سوريا، لبنان، الأردن، العراق، السعودية، و اليمن على بروتوكول الإسكندرية، يعلن قيام جامعة الدول العربية[5]، الذي سجل الانتقال على إنشاء جامعة الدول العربية متضمنا النص على قيام مجلس الجامعة بتنفيذ ما تبرمه الدول الأعضاء فيها بينها من

[1]خليل حسين، **التنظيم الدولي المنظمات القارية و الإقليمية**، مجلية 2، ط01، لبنان، دار المنهل اللبناني، 2010، ص 45.
[2]علي حسيني الخربوطلي، التاريخ الموحد للأمة العربية، ج02، مصر، الهيئة المصرية 1970. ص 238.
[3]مفيد الزيدي، **التاريخ العربي بين الحداثتة** و المعاصرة، عمان، دار أسامة، 2011، ص 208.
[4]يحي حلمي رجب، الرابطة بين الدول العربية و منظمة الوحدة الإقليمية القاهرة، دار الفكر، 1976، ص 12 – 13.
[5]هاني خير أبو غضب، أطلس تاريخ العالم القديم و المعاصر، عمان المكتبة الجامعية، 2004، ص 115.

اتفاقيات و عقد إجتماعات دورية لتوثيق الصلاة بينها، و التنسيق بين خططها السياسية و تحقيق التعاون فيما بينها و صيانة استقلالها و سيادتها من كل اعتداء بالوسائل السياسية الممكنة، و أن قرارات المجلس ملزمة لمن يقبلها فيما عدا الأحوال التي يقع فيها خلال بين دولتين من الأعضاء و يلجؤون إلى المجلس لفض النزاع، كذلك عدم جواز إتباع سياسة خارجية تضر سياسة جامعة الدول العربية أو أيه دولة من دولها[1].

- المبادرة المصرية: التي قدمت إلى مؤتمر القمة العربية في تونس 2004، و تتضمن عدة نقاط و من أهمها:

1- إعادة النظر في تغيير نظام التصويت بالإجماع إلى الأغلبية عند اتخاذ القرارات مع التزام الموافقين على القرار بإلزامية تطبيقية.

2- إنشاء جهاز كل المنازعات بين الدول العربية بالطرق السلمية على أن تكون قراراته ذات طابع إلزامي.

3- إنشاء جهاز أمني عربي تكون مهمته حفظ الأمن لكل الدول العربية في ظل ترتيبات خاصة يتفق عليها.

4- الإسراع في تطبيق القرارات و الاتفاقيات الخاصة بإنشاء سوق عربية مشتركة في مدى زمني محدد[2].

5- دعم المنظمات العربية المتخصصة و العمل على إنشاء منظمات وظيفية جديدة تكون عضويتها اختيارية ترتبط هذه المنظمات بجامعة الدول العربية و توسيع مجال اختصاصاتها أو استقلالها المالي و الإداري[3]..

6- تطور جهاز الأمانة العامة و تدعيمه من خلال مزيد من الحرص على تطعيم الأجهزة الأمنية العامة بأفضل العناصر بما يحفز التوازن بين اعتبارات التوزيع الجغرافي العادل و الكفاءة، و من ناحية أخرى فإنه من المتعب تحرير الأمانة من القيود التي تكبل حركاتها مما يقتضي في المرحلة من المراحل ضرورة رفع سقف الميزانية.

---

[1] هناء فاروق صالح، صورة الأمم المتحدة و جامعة الدول العربية لدى الرأي العام المصري، ط01، مصر ، دار العالم العربي، 2009، ص 160.

[2] حسين أبو طلب، **إصلاح الجتمعة العربي**، معضلة إلتزام الدول العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد رقم 153، جوان 2003، ص 101.

[3] أحمد يوسف أحمد، **إصلاح جامعة الدول العربية**، المتغيرات العربية، المستقبل العربي، مارس 2003، ص 93.

المطلب الثاني: موقف جامعة الدول العربية من الثورة المصرية.

أسباب الثورة المصرية:

- الشعب المصري مل النظام الاستبدادي الذي حكمه على مدار 30 عاما و قانون الطوارئ الذي راح ضحيته الآلاف من أبناء الشعب المصري فصودرت الحريات و قمعت التجمعات و انتشرت الرذيلة و عم الفساد و إنهار إقتصاد و زادت البطالة و انتشرت المخدرات و غيرها.
- التعاون اللامحدود مع إسرائيل بل أصبحت القاهرة قبلة لليهود و مبررهم الإعلامي و منطلق فسادهم.
- تراجع الدبلوماسية المصرية على المستويين العربي و الإفريقي.
- حصار غزة و الذي لعبت فيه مصر دورا محوريا بل مركزيا الأمر الذي رفضه الشعبي المصري صاحب النفوذ و الرجولة و خرج في مسيرات و ما كان من النظام إلى أن قمع المسيرات.
- مسرحيات الانتخابات الرئاسية و التشريعية المصرية و التي كانت التزوير ملازمها.
- الثورة التونسية التي وجدها الشعب المصري القدرة الحسنة و الشرارة التي أحرقت الخوف الداخلي المكبوت في قلوب المصرين.
- هذا كله أدى إلى ثورة 25 يناير أو ثورة الغضب و ي انتفاضة شعبية اندلعت يوم الثلاثاء 25 يناير 2011 الموافق 24 صفر 1432 و اعتبرت هذه الثورة جسما بلا رأس فلم يكن هناك محرك للثورة من النشطاء و المعارضين، لم يكن له أي ظهور فلقد كانت الثورة ثورة حيث كان للثورة التونسية التي أطاحت بالرئيس زين العابدين بن علي أثر كبير في إطلاق شرارة الغضب الشعبي في مصر أدت هذه الثورة إلى تنحي الرئيس حسني مبارك عن الحكم في 11 فبراير 2001 ففي السادسة من مساء يوم الجمعة 11 فبراير 2001، أعلن نائب الرئيس عمر سليمان في بيان قصير عن تخلي الرئيس عن منصبه و أنه كلف المجلس الأعلى للقوات المسلحة إدارة شؤون البلاد[1].

موقف جامعة الدول العربية تجاه الاحتجاجات الشعبية في مصر:

جاء موقف جامعة الدول العربية من الاحتجاجات الشعبية " الثورة" في مصر مؤتمر صحفي للأمين العام للجامعة " عمر موسى" تحدث فيه عن الموضع في مصر داعيا إلى تحرك سريع لاحتواء الوضع المتفجر في

[1] عماد الحديدي، **الأسباب الرئيسية وراء ثورة الحلابين المصرية** 2001/12/23 تصفح 2013/3/24 الساعة 9:00 صباحا. .88216: show.id :act :http :samanews.com/index.php

مصر عبر إصلاح سريع يستجيب بصورة جادة لمطالب الشعب بما يحفظ استقرار البلاد، مؤكد أن هناك حالة غضب كبير في الشارع، و أن التغيير السياسي المطلوب ينبغي ان يأخذ في الاعتبار مطالب الناس كي يسود الرضا و الأمل بينهم، مشددا على أنه من الآن فصاعدا، يتعين أن تتغير السياسة في التعامل مع الوضع الراهن، و انه يتعين الأخذ في الاعتبار ليس فقط حالة الغضب التي تسود الشارع المصري في ظل المظاهرات الصاخبة و إنما أيضا معالجة أسباب هذا الغضب.

مشددا على أن شباب مصر واع، و أنه ينبغي التعامل معه وفق هذا التوصيف، و اتسم موقف جامعة الدول بشكل عام بالتدرج، حيث أصدرت بيانا في 03 فبراير 2011م، رحبت فيه بإعلان الرئيس حسني مبارك عزمه عدم الترشح للانتخابات الرئاسية القادمة، ودعا البيان إلى التفعيل الفوري للدعوة التي أطلقها نائبه عمر سليمان إلى مؤتمر شامل للحوار الوطني بين كل القوى السياسية الوطنية المصرية، غير أن موقف الجامعة تغير في منتصف فبراير بعد تخلي الرئيس السابق مبارك عن سلطانه، حيث أشاد مجلس جامعة الدول العربية في اجتماعه الشتاوري ب " الثورات البيضاء و الحضارية" في مصر و تونس، كما أشاد بروح الشباب العربي[1].

[1] الجزيرة" موسى يدعو لتلبية مطالب المصريين" .hppt :www.aljazeera.net/mews

المبحث الثالث:الدور الإقليمي لمصر(سيناريوهات مابعد الثورة).

تمثل قضية الدولة في ظل العلاقة الجدلية مع البيئة المحيطة بها إقليميا و دوليا محورا اهتمام كثير من الباحثين،وتتزايد حدة هذا الاهتمام مع بروز تفاعلات و تطورات في هذه البيئة تنعكس على طبيعة هذا الدور وحدوده في ضوء التحديات الجديدة.كما يمثل دور الدولة إشكالية كبيرة عندما يكون لها ثقلا تعتمد عليه قوى دولية معينة في إدارة علاقتها الإقليمية أو عند ما يكون لها وزنا مستمد من قدراتها القومية يمثل لها أهمية في أداء وظيفة معينة أو دور قيادي مؤثرا على المستوى الخارجي.

المطلب الأول: الخبرة التاريخية للدور الخارجي للمصر.

يمثل النظام الإقليمي لمصر المجال الحيوي لأمنها القومي،وساحة لممارسة دورها الخارجي. وتشكل محددات هذا الدور عبر مستويين رئيسيين:الأول يعبر عن المستوى الخارجي الذي يشير للدوائر الثلاث المرتبطة بالتحرك المصري خارجيا وهي،دائرة الصراع العربي الإسرائيلي،دائرة مياه دول حوض النيل،دائرة التوازن الإستراتيجي في المنطقة.أما المستوى الثاني فإنه يشير إلى درجة الاستقرار السياسي داخليا.وستشكل ثورة23 يوليو1952 مرجعا زمنيا لرصد تطورات وتفاعلات الدور الخارجي لمصر على اعتبار أنها بداية لظهور الدور المصري المعاصر على الساحة الإقليمية و الدولية.

لقد برزت مصر كقائد للنظام الإقليمي في خمسينيات القرن المنصرم،وذلك إلى حدود نكسة عام 1967،حيث كانت مصر آنذاك من تبادر إلى إرساء قواعد التحركات الإقليمية.وقد نظر جمال عبد الناصر إلى العالم العربي على أنه مجال طبيعي لنفوذ مصر القيادي وحقل رئيسي لسياسة خارجية نشيطة[1]،فكانت مصر من تحدد جدول الأعمال العربية ممارسة بذلك أدوارا عدة كالدفاع والحماية،والدور التوحيدي والتحريري،والدور التنموي،مستعينة

[1]في تقرير لجنة الشؤون الخارجية والسياسية والأمن القومي التابعة لجامعة الدول العربية و الصادرة عقب الإجتماع بطرابلس،بتاريخ 2007/08/06،عرف الأمن القومي أنه قدرة الأمة العربية في الدفاع عن نفسها وعن حقوقها وصون استقلالها و سيادتها على أراضيها،ومواجهة التحديات والمخاطر من خلال تنمية القدرات والإمكانيات العربية في المجالات كافة، في إطار وحدة عربية شاملة آخذا في الاعتبار الاحتياجات الأمنية القطرية لكل دولة بما يخدم مصالح الأمة العربية،ويضمن مستقبلا آمنا لأبنائها وبما يمكنها من المساهمة في بناء الحضارة الإنسانية.د.مصطفى عثمان إسماعيل،الأمن القومي العربي،القاهرة،مكتبة مدبولي،السنة2009،الطعة الأولى،ص.33.

في ذلك بالإيديولوجية القومية العربية كنواة للالتفاف عليها ودعم دورها الخارجي[1].فسياسة مصر في ذلك الوقت اعتمدت على كونها سياسة متشعبة الرؤى تتعامل مع الأمن القومي من منظور شامل وواسع.بحيث اعتبرت العالم العربي من المغرب إلى الشواطئ الغربية الشمالية لبحر العرب ومنطقة الخليج منطقة إهتمام أساسي وتفاعل عميق للدولة المصرية.وقد كانت هذه الرؤية تنظر إلى محاولات تكسير النظام العربي أو تقسيمه أو استبداله على أنها تمس بمصر أولا.هذه الرؤية الواسعة والشاملة مع السلوك الفعلي الخارجي أهلت مصر آنذاك للعب دور القائد إزاء القضايا العربية.وعقب نكسة 1967 وتدمير الجيوش العربية بقيادة مصر باعتبارها دولة المواجهة الرئيسية مع إسرائيل،توجهت مصر إلى تبني رؤية أكثر واقعية في فكرها وسلوكها الخارجي بعيدا عن الشعارات والإيديولوجيات التي ترتبت عنها الهزيمة التي كبدتها خسائر فادحة على جميع المستويات وخاصة العسكرية و الاقتصادية منها.هذا الأمر دفع بدول عربية أخرى إلى التحرك على المستوى الخارجي كمحاولة الأخذ دور القائد للنظام العربي و البروز في النظام الإقليمي، وعلى رأس هذه الدول السعودية التي أهلها العمل الاقتصادي بعد الطفرة التي عرفتنها أسعار النفط لأن تلعب دورا مؤثرا إزاء القضايا العربية من خلال المساعدات التي كانت تقدمها آنذاك.

لأنه وبالرغم من الثقل الاقتصادي للسعودية فإنها لم تستطع أن تواكب الدور القيادي للنظام العربي التي كانت تحتله مصر بالرجوع لاعتمادها على أدوات أخرى في ممارستها لدورها كالثقل التاريخي و الثقافي و الموقع الجغرافي و التقدم التكنولوجي و التعليمي بالإضافة إلى إدارة المواجهة والايدولوجيا.بالتالي عجز النظام العربي في تلك الفترة عن سد الفجوة التي تركتها مصر بإفراز دولة قادرة على لعب دور القائد الفاعل رغم المحاولات العديدة لبعض الدول العربية مثل سوريا والعراق والجزائر.فبالرغم بما تتمتع به هذه الدول من إمكانيات تؤهلها لدور القائد لإ أنها ظلت عاجزة عن تحقيق الالتفاف العربي حولها كما فعلت الإيديولوجية الناصرية.

وعقب هذه المرحلة شكلت حرب أكتوبر لسنة 1973 بوابة لإحياء الدور المصري كقائد للنظام العربي.إلا أن الرئيس الراحل أنور السادات أولى العامل الاقتصادي و الشأن الداخلي أهمية على حساب الدور الخارجي،وفقا لتصوراته ومدركاته وما كانت تمليه آنذاك العوامل الداخلية [2]و التفاعلات الخارجية.لتأتي بعد ذلك مرحلة القطعية

[1] سعد الدين إبراهيم،مصر و العرب ،القاهرة ،مركز الدراسات السياسية و الإستراتيجية،السنة 1984.ص.5.
مغاوري شبلي علي ،الأبعاد الاقتصادية لسياسة مصر الخارجية، القاهرة،دار النهضة العربية،السنة 2004،الطبعة الأولى،ص.13.

[2]علي الدين هلال،بهجت قرني،السياسة الخارجية للدول العربية،القاهرة،مركز البحوث و الدراسات السياسية،السنة2002،الطبعة الثاني.ص.258.

مع النظام المصري كما بينا أنفا إثر زيارة السادات للقدس واتفاقية السلام مع إسرائيل بشكل منفرد. واستمر الدور المصري على المستوى الخارجي جامدا إلى حدود القمة العربية المنعقدة في عمان سنة 1987 التي أعادت مصر إلى الصف العربي.وعمدت بعد ذلك مصر إلى التحرك خارجيا من أجل استرجاع دورها كفاعل على الساحة الإقليمية من خلال تفعيل دبلوماسيتها وتصعيد أنشطتها الخارجية عبر الدخول في العديد من التحالفات العربية و الغربية التي من شأنها أن تدفع بالدور المصري إلى العودة, هذه الإختلالات و التحولات في الإيديولوجية و الرؤية ساهمت في تحول نمط مباشر و مواجه كقائد للنظام العربي إلى دور الوسيط تجاه القضايا الإقليمية والعربية.كما يمكن لنا القول هنا أن مصر لم تعد قادرة على لعب دورها التاريخي في الوقت الراهن بالفاعلية التي كانت معهودة عنه.خاصة في ظل احتياجاتها الاقتصادية وظهور أقطاب إقليمية تنافسية جديدة قوية كإيران و تركيا،في ظل عدم التوازن الإستراتيجي في ميزان القوى في الشرق الأوسط.وستشكل محددات الدور المصري نقطة اهتمامنا في المحور التالي باعتبارها الأساس الذي ينطلق منه صانع السياسة الخارجية في تحديد دوره وما يصبوا إلى تحقيقه من أهداف على المستوى الإقليمي و الدولي.

المطلب الثاني:محددات الدور الخارجي المصري

إن الوحدة الدولية عندما تخطط لنفسها دورا في النسق الدولي فإنها تخضع لمجموعة من العوامل الضاغطة أو المساعدة في ممارستها لهذا الدور.وتتبلور هذه المحددات حول مجموعتين أساسيتين :العوامل الداخلية والتي تعرف بأنها العناصر البشرية و الغير بشرية التي تقع خارج إطار النظام السياسي والتي تضم العامل الجغرافي و الديمغرافي والاقتصادي والعسكري .والعوامل الخارجية التى تعرف بأنها مجموعة العناصر البشرية و غير البشرية التي تقع خارج نطاق سيادة الدولة و التي تضم البيئة الإقليمية و البيئة الدولية[1] .وتشكل هذه العوامل جملة المؤثرات التي تأخذ بحسبان صانع سياسة الدولة في صياغته ورسمه لدوره الخارجي .بناءا على ما سبق يتضح أن هنالك جملة من العوامل التي تحكمت في دور مصر الخارجي أثرت عليه في مراحله المختلفة سواء كان ذلك بشكل إيجابي يتيح معه فرصا لأداء دور فاعل وبارز على الساحة الإقليمية أو كان سلبيا يفرض معه قيودا وعوائق على صانع السياسة الخارجية وعلى أداء دوره,حيث أن توفر عوامل داخلية كالموقع الجغرافي و الثقافة و الأيديولوجية والقوة العسكرية و الاقتصادية مقترنة بإدارة سياسية للتحرك جعلت

[1] جمال علي زهران،ديناميكية السياسة الخارجية و الدور المصري في ظل التحولات الجديدة .القاهرة،المحروسة للنشر،2005 الطبعة الأولى.ص.20.

مصر تمسك بزمام القيادة للنظام العربي في فترات.كما أن توفر نظام دولي برأسين قد أعطى للقيادة المصرية إبان الحرب الباردة هامشا للمناورة ساعدها على تحقيق مصالحها وأهدافها والمراوغة والمرونة مع الضغوطات الخارجية .

ولعل المتتبع للسياسة المصرية على المستوى الخارجي يلاحظ أولوية للاعتبارات الاقتصادية على حساب الاعتبارات السياسية،خاصة بعد فشل الأيديولوجية الناصرية في توحيد الصف العربي. الأمر الذي ساهم في تراجع دور مصر السياسي إزاء القضايا العربية و الإقليمية ولعل هذا ما تكشف عنه التحركات المكثفة للدبلوماسية المصرية التي أصبحت تسير بخطى متسارعة بعد العهد الناصري إلى وقتنا الحالي في سعيها نحو تحقيق أفضلية للاقتصاد المصري، إذ تنوعت توجهات السياسة الخارجية وأدوار مصر تبعا لحجاتها الاقتصادية.هذا الأمر دفع صانع القرار المصري إلى التوجه نحو بناع تكتلات اقتصادية وإقليمية شكلت حجر الزاوية في اقتصاده كما شكلت أداة لإضعافه و للتأثير على قراراته الخارجية[1] وعلى العموم فإن المحدد الرئيس الذي يتحكم في الدور الخارجي هو المحدد الاقتصادي باعتباره رافدا من روافد تعزيز قوة أي دولة و المحفز الأساسي للدور الفاعل على المستوى الخارجي من خلال علاقات التأثير و التأثر.وسنولي هذا المحدد الأهمية للكشف عن مدى حضوره كعامل مقوم للدور المصري و موجها لسياستها تجاه القضايا الإقليمية و العربية وذلك من خلال المرحلة التالية :المرحلة الأولى :مرحلة ما قبل منتصف السبعينيات .مرحلة الانكشاف الاقتصادي .لقد بنت مصر سياسة خارجية نشيطة أهلتها للعب دور القائد على الساحة الإقليمية و العربية إلا أن تزايد الأعباء الاقتصادية في الداخل و الناجمة عن الزيادة المطردة لأعداد السكان ،وأيضا توجيه موارد جمة ناتجة عن المواجهة مع إسرائيل بإقتران ما سبق بالفشل بجهود التنمية والاستثمار ترتب عنه انكشاف الاقتصاد المصري الذي أدى بصورة تدريجية إلى تبني سياسة.خارجية أقل نشاطا وأكثر انكفاء نحو الداخل وتراجعا للدور المصري إقليميا[2].المرحلة الثانية:مرحلة السبعينيات إلى بداية الثمانينيات،مرحلة التحول في التوجهات.اتسمت هذه المرحلة بحضور العامل الاقتصادي كمؤثر مباشر على توجهات السياسية الخارجية المصرية خاصة في عهد أنور السادات الذي أولى العامل الاقتصادي أهمية كبيرة بالنظر إلى مدركاته و تصوراته وما كانت تمليه عليه آنذاك

[1]علي الدين هلال،دراسات في السياسة الخارجية المصرية من ابن طولون إلى أنور السادات،القاهرة،دار النهضة العربية،السنة 1987.

[2]محمد عوض الهزايمة ،السياسة الأردنية في النظرية و التطبيق ،الأردن ،دار عمان للنشر و التوزيع،2004،الطبعة الثانية ،ص.16.

بيئته الإقليمية و الدولية. حيث تحولت مصر في سياستها و أهدافها نحو تعبئة الموارد الخارجية للتخفيف من الفجوة بين الموارد و الاحتياجات ،عبر استخدام آليات القروض و المساعدات المشروطة بطبيعة الحال.هذه السياسة آدت إلى تغيير جذري في إستراتجية المواجهة مع إسرائيل من جهة ،وتغييرا في نمط العلاقات مع القوتين العظمتين والدول العربية من جهة أخرى.ما أدى إلى انحسار الدور الخارجي المصري وإنكفائه إلى الداخل مع تبني الرئيس السادات شعار مصر أولا.المرحلة الثالثة :مرحلة ما بعد الثمانينات ،مرحلة التعبئة السياسية: لقد دخلت مصر عقد الثمانينيات بحجم كبير من المشكلات الاقتصادية المتسمة بطابع الحدة و الكثافة.فبالرغم من سياسات الانفتاح الاقتصادية وتبني سياسة إصلاحية،إلا أن مجمل السياسات التي أبعت حتى هذه الفترة قد أفضت إلى نتيجتين كان لهما بالغ الأثر على القرار المصري الخارجي وحدود حرية حركة صانعه.الأولى تمثلت في الاعتماد الكامل على المعونة الأمريكية التي تشمل المنحة الغير مستردة والدعم العسكري و القروض الميسر.والثانية هي تزايد حجم الديون الخارجية إلى درجة استفحالها وتحولها إلى أزمة حقيقية ،إذ عجزت الموارد الداخلية عن سد الأقساط المستحقة ما أوقع مصر في فخ المديونية التي يصعب تخطيه.

المطلب الثالث: نمط العلاقة المصرية مع قطب لمحيط لخرجي :

تعرضن سابقا للتغيرات التي أصابت توجهات السياسية الخارجية المصرية التي انعكست على طبيعة الدور المصري وحدود فاعليته من فترة إلى أخرى .وقد عرف هذا الأخير بوادر للتغير عقب ثورة 25يناير 2011,خاصة على مستوى نمط السلوك في التعامل مع قوى النظام الدولي وأقطابه ,وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية وعلى وجه التحديد فيما يتعلق بالملفات الاقتصادية .وكذا على مستوى التعامل مع القوى داخل النظام الإقليمي وعلى رأسها إسرائيل والقوى الغير العربية إيران وتركيا وإن لم تضح الصورة بعد للدور المصري الحالي فيما يتعلق بالكم لنتمكن من رصد مواقفه ومعرفة مكانته في النظام الإقليمي نظرا لان تحديد فعالية دور الدولة وتصنيفه يتأتى عبر مجموعة من الممارسات التي تتخذ من خلال مجموعة من القرارات التي تهم توجيه سلوك الدولة الخارجي نحو نمط معين .

فحداثة النظام المصري الجديد فيما بعد الثورة وطبيعة الكم الهائل من ملفات التفاعلات التي يعرفها محيطه الخارجي يتطلب من القيادة الجديدة الحذر في التعامل و التأني قصد خلق دور فاعل بناء يساعد مصر الثورة على استرجاع مكانتها ودورها كقائد للمنطقة العربية وقطبا يحسب له حساب في ميزان القوى الاستراتيجي في

الشرق الأوسط ,وسنقوم هنا بالحديث عن آفاق الدور المصري من خلال **نمط السلوك اتجاه 1_**الولايات المتحدة الأمريكية 2_العلاقة مع إسرائيل 3_العلاقة مع القوى الإقليمية غير العربية (إيران وتركيا) لكن قبل ذلك لابد لنا إن نتحدث عن ثورة 25يناير 2011ولو بشكل مقتضب لتتضح لنا الصورة لنا الصورة عن إمكانية فعالية الدور الخارجي لمصر وحدوده من خلال المدركات الجديدة التي تشكلت لدى صانع القرار باعتباره أول رئيس منتخب لمصر **ثورة يناير 2011** :تعتبر ثورة 25يناير في مصر عن مجموعة من التحركات الشعبية ذات الطابع الاجتماعي والسياسي التي انطلقت يوم الثلاثاء 25يناير الموافق لعيد الشرطة في مصر ,حدده الحراك الشبابي لحركة 06ابريل المصرية لتلتحق به أطياف المعارضة بعد ذلك من مستقلين .ليعلن الإخوان المسلمين في الثالث من أيام الثورة التحاقهم بركب الحراك السياسي بالرغم من التصريحات الأولية التي أشارت إلى أن الجماعة لن تشارك كقوى سياسية أو هيئة سياسية ,لأن المشاركة تحتاج إلى تخطيط واتفاق بين كافة القوى السياسية قبل النزول إلى الشارع .وكانت الجماعة قد حذرت بأنه إذا استمر الحال على ما هو عليه فإنه لابد من حدوث ثورة شعبية[1] .وكان قيام الثورة المصرية يمثل احتجاجا على الأوضاع المعيشية والسياسية والاقتصادية السيئة وكذلك على ما اعتبر فسادا في ظل حكم الرئيس حسني مبارك وكان من أهم نتائج الثورة المصرية :

1_تنحي الرئيس محمد حسني مبارك عن الحكم في 11فبراير 2011.

2_حل الحزب الحاكم (الحزب الوطني)3_أجراء أول انتخابات رئاسية لمصر بمعزل عن البيعة الحزبية للرئيس.

3_وصول أول رئيس لسلطة المصرية عن طريق الانتخابات منذ قيام ثورة الضباط الأحرار عام 1952.

4_وصول أول رئيس من أحزاب المعارضة إلى سدة الحكم المصرية ممثلة ب"الإخوان المسلمين.

"**2_الولايات المتحدة الأمريكية** :إن رؤية الولايات المتحدة الأمريكية مع مصر تتحدد بشكل أساسي انطلاقا من رؤيتها الشاملة لمنطقة الشرق الأوسط وسعيها الدءوب لتحقيق مصالحها والحفاظ عليها.وقبل فترة تسعينات القرن المنصرم أي قبل تفرد الولايات المتحدة بزعامة النظام الدولي كقطب واحد مهيمن,عرفت هذه العلاقة

[1] في هذا الشأن :الموقع الالكتروني للموسوعة ويكيبديا انظر .www.wikipedia.org/wiki

تحولات على مستويين رئيسيين بين التباعد والتقارب وذلك تبعا لطبيعة الإيديولوجية الناصرية التي شكلت عاملا من عوامل بروز دور مصر على الساحة الإقليمية ,وقد أبدت مصر آنذاك ميلا نحو المعسكر الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي قصد كسب توريدات أكبر للسلاح من أجل المواجهة مع اسرائيل.

دفع هذا الأمر الولايات المتحدة الأمريكية إلى إعادة ترتيب أوراقها تجاه دول المنطقة وخاصة مصر التي مثلت رأسا للنظام العربي وخطرا يهدد مصالحها في الشرق الأوسط .وفي حكم الرئيس السادات عرفت العلاقة مع الولايات المتحدة تغيرا جذريا بدأ بطرد الخبراء السوفيت سنة 1976,والميول نحو المعسكر الليبرالي عبر عنه بسلاسة من المعونات الاقتصادية الأمريكية وعقب الرئيس حسني مبارك السادات الذي تولى مقاليد الحكم لمدة الثلاثة عقود ونيف حيث ظلت هذه العلاقات يحكمها الاستقرار و التقارب والتبعية لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية التي كانت كثيرا موضع انتقادات,ليتسم الدور المصري خلال هذه الفترة بالتراجع والانكفاء نحو الداخل كما ذكرنا سابقا,وفيما بعد ثورة 25يناير 2011كان هنالك تخوف في البداية من طبيعة وماهية ما سيؤول إليه توجه النظام المصري خارجيا ,نظرا للأبعاد الإستراتيجية الأمريكية في المنطقة ورؤيتها لتوجهات مصر ,وتخوفا من تحول مسار العلاقات ليعطي ذلك مصر فرصة من شأنها استرجاع مكانتها ودورها في النظام الإقليمي الذي فقدته منذ عقود نظرا لسياسة المسايرة مع السياسات الأمريكية وخاصة فيما يتعلق بالعلاقة مع اسرائيل والموقف من القضية الفلسطينية ,لكن هذا التخوف لم يكن يصل إلى حد الاعتقاد بقطع العلاقات بين الطرفين وذلك لطبيعة هذه الأخيرة التي تحكمها مصالح مشتركة وعميقة وبعيدة المدى , كالحرب على الإرهاب و الاتفاقات الاقتصادية والاستثمار و المعونات المالية واتفاقات أيجاد حلول سلمية لصراعات المنطقة كما أن حاجة الاقتصاد المصري للدعم والمساعدات الأمريكية أبقى على هذه العلاقات وحافظ عليها ,ألا أن القيادة المصرية الجديدة إذا ما أرادت أن تشق طريقا لإيجاد دورا لها في المنطقة فلابد لها أن تعيد النظر في هذه العلاقات لتبني على أساس المصالح المتبادلة لكي يبقى قرارها الخارجي مكبلا ومرتهنا للمساعدات الأمريكية ويصعب توقع ما ستكون عليه العلاقات المصرية الأمريكية خلال السنوات والعقود القادمة فلا يمكن اعتماد أي مؤشر أو قرارات قد تصدر عن جانب أو أخر لتحكم هذه العلاقة في الوقت الراهن نظرا لطبيعة الوضع الداخلي المصري وحاجته للنهوض من وضعية التردي التي يعرفها من جهة والمتغيرات و التفاعلات الإقليمية المتسارعة من جهة أخرى.

العلاقة مع اسرائيل:

اتخذت العلاقات المصرية الإسرائيلية أنماطا عدة بين الاصطدام والهدنة وصولا إلى السلام فكل مجرى من هذه الأنماط كان يقابله تقلبا وتغيرا على مستوى الدور المصري فالممارسات الناصرية كانت تعبر عن نمط المواجهة المباشرة لتعلب دور القائد ونمط السادات كان يعبر عن دور السلام المحقق للمصلحة الوطنية لتستمر بعد ذلك العلاقات في إطار اتفاقية السلام ولكن بإبعاد وتوجهات اقتصادية[1],أو من خلال لعب دور الوسيط تجاه القضية الفلسطينية ونمط العلاقات في مابين الدول العربية وإسرائيل.

وبعد ثورة 25يناير 2011فإن نمط العلاقة خاصة في ظل حكم الإخوان المسلمين سيكون اقل تعاطيا وأقل ودا.هذا الأمر لا يعني أن هنالك احتمال لرجوع حالة الاصطدام والصراع المباشر ,بل ستكون العلاقات مبنية على أسس ثنائية بمبدأ التعامل بالمثل ,وسياسة غير متعارضة مع موقف مصر تجاه القضايا العربية والإسلامية وعير منتقدة على مستوى الداخلي والخارجي خاصة في المحيط العربي ,وفي أطار الضغوطات الدولية التي تتعرض لها مصر من اجل الإبقاء والالتزام بمعاهداتها المبرمة اتجاه إسرائيل فإن على مصر أن تستغل هذا الموقف في خلق دور لها خاصة تجاه القضية الفلسطينية إلى دعم مطالبهم بصورة أكثر واقعية وأكثر حزما انطلاقا من الوسائل التي تمتلكها مصر كسلعة الغاز التي كانت تقدمها مصر لإسرائيل بأسعار تفضيلية فمن شأن استغلال مصر للكثير من الأوراق التي تمتلكها أبراز دورها على الساحة الإقليمية في المرحلة القادمة بشكل يتناسب مع مكانتها في النظام العربي.

[1] د.حسن نافعة مصر والصراع العربي الاسرائيلي من الصراع المحتوم الى التسوية النهائية ,بيروت مركز دراسات الوحدة العربية السنة 1986الطبعة الثانية ,ص:47الى 48

4_نمط العلاقة مع القوى الإقليمية الغير عربية

1_إيران

إن علاقة إيران بالدول العربية تنقسم في طبيعتها الى ثلاث مستويات[1] :

أ:دول تقوم بينها وبين إيران علاقات لها طبيعة التحالف الإستراتيجي (كسوريا ولبنان).

ب:دول لها علاقات عادية او شبة عادية (كالأردن).

ت:دول لها علاقات متوترة (كمصر).

من خلال التصنيف أعلاه يتضح ان العلاقة بين إيران ومصر هي علاقات ذات نمط متوتر وذلك منذ نشأة هذا الخلاف سنة 1979بعد الثورة الإسلامية الإيرانية وعودتها لإقامة علاقات مع الدول العربية[2] وهو التوتر الذي نشأ نتيجة لتباين المواقف بين الطرفين تجاه بعض الملفات والقضايا العربية .كقضية الجزر الإماراتية ,والحرب الإيرانية العراقية ,وكذا الاختلاف حول موقف إيران الرافض لعملية التسوية مع اسرائيل.

وبعد وفاة الخميني سنة 1989اظهرت القيادة الإيرانية الجديدة نوايا في التخلي عن إستراتيجيتها في تصدير الثورة ,ما أتاح معه فرصة لبناء علاقات جديدة مع محيطها العربي ,وهذا ما تحقق في منتصف تسعينيات القرن الماضي بربط علاقات ذات أبعاد اقتصادية مع مصر خاصة في إطار التنمية التي كانت تشهدها آنذاك كلى الدولتين .إلا الفترات التي تلت هذا التعاون اتسمت العلاقة بالفتور والجمود في التعامل المقترن بالتوتر أحيانا خاصة بعد غياب العراق كدولة حماية من الخطر الشيعي إثر الحرب الأمريكية عليه عام 2003.مادفع إيران لمحاولة إبراز دورها على الساحة الإقليمية بعد تدمير العراق متنافسة بذلك مع تركيا على النفوذ في المنطقة وغياب لأي قطب عربي قادر على المواجهة او قادر على تحقيق توازن استراتيجي لصالح الدول العربية.

[1] علي الدين هلال ,علاقات مصر مع دول الجوار الجغرافي في التسعينيات ,القاهرة ,اعمال المؤتمر السنوي الثاني عشر للبحوث السياسية القاهرة 5/7ديسمبر 1998,سنة 2001,الطبعة الثانية .ص- ص:225/224

[2] محمد صادق الحسيني ,الحوار العربي الإيراني ,مجلة المستقبل ,العدد 144,سنة 1991,ص:133.

وعقب ثورة 25يناير 2011كان الرئيس محمد مرسي أول رئيس مصري يزور إيران منذ قيام الثورة الإسلامية ,وتسليمه رئاسة حركة عدم الانحياز بشكل شخصي لإيران خلال افتتاح القمة السادسة عشر للحركة بتاريخ 30 أغسطس 2012في طهران معبرا بذلك عن التزام العهد الجديد بكافة المعاهدات والاتفاقات الدولية وكذا عن التأكيد على ان مصر من أوائل مؤسسين لحركة عدم الانحياز .هذا التحرك جعل الكثير من المحللين السياسيين يتوقعون استئناف العلاقات المصرية الإيرانية بعد قطيعة وتوتر دام أكثر من ثلاثة عقود بالرغم مكن اختلاف الرؤى بين الطرفين حول الوضع الأمني والسياسي في المنطقة.

ولابد لنا من القول هنا أن على مصر ما بعد الثورة ان تعيد النظر في علاقتها مع إيران ذات الثقل الاقليمي والعالمي ,وإن تستغل مصر هذه العلاقة قصد إبراز دورها وتخفيف حدة الضغوطات الخارجية عليها والامريكية منها على وجه التحديد.وكذال استغلال هذه الورقة كاداه ضغط في تحقيق درو عربي مصري اتجاه قضية الصراع العربي الاسرائيلي لصالح فلسطينيين,والضغط ايضا قصد تحقيق مكاسب اقتصادية من جراء عملية سلامها مع اسرائيل والاستفادة من هذه العلاقات بإعتبار ان ايران تشكل بوابة مصر للجمهوريات الاسلامية ما يمكنها من ابراز دورها والرجوع بقوة للساحة الاقليمية والدخول في سباق ميزانها الاستراتيجي .

02_ تركيا :تميزت العلاقات التركية العربية بأنها ذات أبعاد عدة :(البعد التاريخي ,الاقتصادي ,الديني).والتي من خلالها نشأت مجموعة من التداخلات والتباينات في العلاقات بين الطرفين .كما كان لموقف تركيا الحديثة بالر غم من قطع صلتها الثقافية بالتراث العربي والإسلامي الأثر في تداخل هذه العلاقات وتكثيفها[1] .

-كاشتراطها في معاهدة (لوزان)أن تنازلها أملاكها في الدول العربية يجب أن يرتبط بقيام دول ذات سيادة.

_إنهاء مشاكلها الحدودية مع العراق .

تقليص علاقته مع إسرائيل بعد حرب 1967.

_استقبالها لمنظمة التحرير الفلسطينية وفتح مكتب لها منذ عام 1978.

[1]السيد ياسين ,نحو التأسيس نظام عربي جديد ,.دار الفارس للنشر والتوزيع عمان الاردن,السنة 1992,الطبعة الأولى .ص-ص:83الى 85.

وفي إطار العلاقات التركية المصرية تأثر صانع القرار المصري بالبعد التاريخي والديني لتركيا خاصة بعد تحولها إلى فاعل رئيسي وأساسي على الساحة الإقليمية على المستوى الدبلوماسي والاقتصادي .ولعل تقارب الرؤى التركية المصرية إزاء بعض الأزمات والقضايا العربية مثل فاعليتها اتجاه القضية الفلسطينية وسعيها لإرساء الديمقراطية الداخلية تعد احد الملامح الأساسية في تعاطي العلاقات بين الدولتين فتوجه صانع القرار المصري نحو تركيا تنبع من كون هذه الأخير تشكل العمق الاستراتيجي للدول العربية ,وشريكا مهما على المستوى الاقتصادي .لكن هذه التنامي في النفوذ الإقليمي لتركيا كان في بعض المراحل يشكل هاجسا لصنع القرار المصري خاصة في ظل تراجع دوره كفاعل على الساحة الإقليمية.

ولقد أكدت زيارة الرئيس التركي لمصر بعد ثورة 25يناير 2011على أهمية هذه العلاقات لكي الطرفين والتي تعتبر أساسا لخلق أرضية من التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري مع مصر ما بعد الثورة ,فتركيا ترى في مصر شريكا جيدا على المستوى الاستراتيجي في المنطقة خاصة بعد تراجع علاقتها لامع إسرائيل .التي أبدت تخوفا من هذه الشراكة خاصة في ظل الحديث عن أجراء مناورات عسكرية تركية مصرية نهاية العام الماضي في ظل التقارب في المرجعية بين الحزبين الحاكمين في مصر وتركيا (المرجعية الدينية),الأمر الذي يعزز الالتقاء في التوجهات بين تركيا ومصر لكن الاحتقانات التي يعرفها الداخل المصري في الوقت الراهن حالت دون التوطيد العلاقات بشكل يساعد مصر على النهوض من الأزمات التي تعرفها.

وإذا ما أرادت القيادة لمصر العودة إلى الساحة الإقليمية كفاعل فإنه ليس أمامها سوى استغلال تقارب الرؤى التركية العربية تجاه القضايا الإقليمية والتوجه نحو تركيا لما تمثله من شريك إقليمي قادر على الدفع بدرو مصر إلى الأمام ,وذلك باعتبار تركيا بوابة لأوربا وشريكا مهما على المستوى الاقتصادي والدبلوماسي.

خلاصة:

ان الدور القيادي لمصر وكنتيجة لعلاقات التأثر و التأثير بين الدولة وتفاعلات النظام الدولي عرفت تأرجحا من فترة الى أخرى بين القوة والفاعلية وبين الضعف.ومع المتغيرات الراهنة التي شهدها النسق الدولي خاصة في العقود التي تلت العهد الناصري تراجع دور مصر تدريجيا ليتراجع تبعا لذلك نفوذها الاقليمي خاصة في منطقة الشرق الاوسط.

خاتمة

يستنتج من هذه الدراسة أن التحول السياسي هو ظاهرة سياسية شديدة التعقيد ناجم عن تفاعل عوامل داخلية و خارجية تتمثل على المستوى الداخلي في تدني شرعية النظام السياسي وفقدان مصداقيته,تنامي دور المجتمع المدني,ضعف القدرة الإقتصادية وتدهور الوضع الإجتماعي للمواطنين,أما على المستوى الخارجي فتكمن في ضغوطات البيئة الأجنبية بكل مكوناتها.

ان طبيعة ودرجة تأثير هذه العوامل مجتمعة في عملية التحول السياسي من نموذج الى أخر قد تتفاوت من وحدة سياسية الى أخرى تبعا لخصوصيات كل واحدة منها,ويلعب نمط التحول سواء أكان سلميا أو انقلابيا.ثوريا دورا في تحديد كيفية وأسلوب التحول من نظام الى أخر.

ان ضعف النظام في ادارة أزماته الداخلية,وعدم قدرته على التحكم في المجتمع,قد يدفع بالنخبة فيه إلى التفكير في ضرورة تغيير القواعد السياسية والنظامية التي يعمل بموجبها النظام.لذلك فالأزمة التي بدأت تنخر المجتمع المصري في ظل عجز النظام السياسي عن احتوائها أو على الأقل التخفيف من عبئها,في مقابل تطور وتنامي الوعي لدى فئات من المجتمع .

وما يجري في مصر هو نقاش مبدئي ضروري بل و يمثل مدرسة في التحول السياسي يمكن لبقية الدول الاستفادة من أخطائها و انجازاتها.ولكنه تحول الى صراع حزبي قبل أوانه,اذ أن الثوار لم يضعوا دستورا بعد الثورة يعبر عن توافقات ميدان التحرير و ثورة 25 يناير,بل بدأ الصراع على الدستور بعد الانتخابات الأولى وبعد تبلور الحياة الحزبية المصرية.

يقتضي التحول السياسي,باعتباره ظاهرة حساسة معقدة–لاسيما بالنسبة للمجتمعات المنقسمة توخي العقلانية في تسيير وإدارة التغير مراعاة خصوصيات المجتمع السياسية الاقتصادية الاجتماعية,الثقافية,التاريخية,وحتى النفسية,وكذا تحديد طبيعة التحولات وأهدافه و الأدوات والآليات المنتهجة في عملية إعادة هيكلة النظام السياسي ,مع أخذ بعين الاعتبار مدة المرحلة الانتقالية.

تفرز المرحلة الانتقالية في كل مجتمع مشاكل وصعوبات ذات علاقة إما بالنظام السياسي(عدم قدرته على التعاطي أو معالجة القضايا الجديدة المطروحة) أوبالبيئة الداخلية (خصوصيات المجتمع الاقتصادية والثقافية والتاريخية والصراعات الإثنية) والخارجية(التدخلات الأجنبية في حالة تعارض أهداف التغير مع مصالح القوى الفاعلة في الساحة الدولية).قد تؤدي هذه المشاكل و الصعوبات ليس فقط إلى إجهاض التحول السياسي أو على

الأقل تأجيله الى حين, وإنما إلى درجة تفويض أسس وأركان الدول مثلما حصل في مصر .ومن ثمة فأن التحول الناجح هو الذي ينبع عن قناعة ووعي القادة السياسيين,وعن الثبات في القيم والتقاليد,وعن خبرة وتجربة في الممارسة السياسية الديمقراطية. ومن جهة أخرى فإن عملية التحول السياسي تتحكم فيها عوامل داخلية وخارجية وهذا ما نستخلصه من خلال التجربة السياسية التي عاشتها مصر.

1.العوامل الداخلية:

-دور الظروف السياسية و الاجتماعية والاقتصادية

-اتساع فجوة الاختلاف بين الطبقات الاجتماعية مما يستحيل الجمع بينهما داخل تنظيم سياسي واحد .

-ظهور العديد من التنظيمات السياسية السرية

ظهور عدة حركات انفصالية تطالب بتغير النظام الحاكم

2.العوامل الخارجية :

-دور التكنولوجيا والاتصالات في ثوره 25يناير 2011

-تأثر مصر بالدول العربية الأخرى

وكنتيجة لهذه العوامل الداخلية و الخارجية هي التي مهدت للثورة الجديدة سميت بثورة 25يناير 2011,والتي من خلالها خرج الشعب المصري إلى الشوارع معبرا عن الأوضاع التي يعيشها ,وبالتالي يمكن أن نعتبر هذه الثورة هي المسار الذي اختاره الشعب للتخلص من استبداد نظام الحكم و التوجه نحو التحول السياسي و الديمقراطية.

وفي الأخير ولكي تحقق هذه الانتفاضة الشعبية التي قام بها الشعب المصري الأهداف المرجوة منها لابد إن يكون هناك:

-إصلاح المؤسسات المالية :وذلك من خلال إصلاح المؤسسة التشريعية و فتعيل دورها.

-إصلاح دستوري:إن الدستور هو القانون الأعلى و الأساسي للدول فليجوز أن تتناقض مواده مع النظام السياسي

-وجود نخبة وطنية تتبنى منهج الإصلاح الحقيقي :إن النخبة السياسية التي هي قيادات من داخل النظام السياسي نفسه وتكون قادرة على فتح باب التداول على السلطة و القضاء على فكرة أن الدولة إرث شخصي.

-بناء مجتمع مدني قوي ومستقل:أن مؤسسات المجتمع المدني تمثل مجالا لتنظيم الحياة الاجتماعية التي تنمو مستقلة عن السلطة وهي بمثابة كيان وسيط بين الشعب والنظام السياسي.

قائمة المصادر و المراجع

الكتب:

باللغة العربية:

1. إيمان حمادة، أبناء الرؤساء، القاهرة: دار كنوز للنشر و التوزيع، 2012.
2. جمال زهران، "تداعيات الشرق الأوسط الكبير على النظام العربي و إحتمالات التحالفات الاقليمية الجديدة" بحث مقدم إلى المأتمر السنوي التاسع عشر للبحوت السياسية " مشروع الشرق الأوسط الكبير" جدل الداخل و الخارج و مستقبل المنطقة العربية، جامعة القاهرة، كلية الإقتصاد و العلوم السياسية، مركز البحوت و الدراسات السياسية ديسمبر 2005.
3. جين شارب، من الدكتاتورية إلى الديمقراطية، إصدار مؤسسة ألبرت أنيشتاين
4. حسين أحمد مصطفى، مدخل إلى تحليل السياسة العامة، الأردن: جامعة اليرموك، المركز العالمي للدراسات السياسية، 2002.
5. حسين الدين، مستقبل العراق، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
6. حلمي رجب يحي، الرابطة بين الدول العربية و منظمة ، القاهرة : دار الفكر، 1976.
7. الخريص حسني علي، التاريخ الموحد، مصر: الهيئة المصرية، 1970.
8. خليل حسين، التنظيم الدولي المنظمات القارية، د– ط، د– س.
9. الخميسي أحمد، كريم حسين و آخرونن الربيع العربي: الشبكة العربية للدراسات، 2013/9/1.
10. خير أبو غضب هاني، أطلس تاريخ العالم القديم و المعاصر، عمان: المكتبة الجامعية، 2004.
11. خير الدين حسين، مستقبل العراق، الإحتلال – المقاومة – التحرير و الديمقراطية سلسلة كتب المستقبل العربي (35) بيرت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.

12. دروك ستيفن، السياسة الأمريكية، حيال الحركات، الإمارات المتحدة: مركز النسيان لدراسات و البحوث، 2013.

13. الريفي جمال إنصاف، التحولات السياسية و الاقتصادية في دول أوروبا، عمان: دار الفكر للنشر و التوزي، الطبعة الأولى، 1995.

14. الزيدي مفيد، التاريخ العربي بين الحداثة، عمان: دار أسامة، 2011.

15. ستيفن بروك، السياسة الأمريكية حيال الحركات الإسلامية، من مؤلف الحكومات الغربية و الإسلام السياسي بعد 2011، الإمارات المتحدة العربية مركز المسبار للدراسات و البحوث، 2013.

16. سمية متولي، "الحركات الاجتماعية الجديدة و إعادة تعريف سياسي"، من مؤلف إكرام بدر الدين، الثورة المصرية و دراسة العلوم السياسية، القاهرة، أعمال المؤتمر المستوى الأول لشباب أعضاء هيئة التدريس،

17. السيد ياسين، نحو تأسيس نظام عربي، الأردن: عمان ،دار الفارس للنشر و التوزيع، الطبعة الأولى1992.

18. شعيب عبد القادر، الساعات الأخيرة، الشرقية: مكتبة أخبار اليوم.

19. صالح هناء فاروق، صورة الأمم المتحدة و جاتمعة الدول العربية، مصر: دار العالم العربي، الطبعة الأولى، 2009.

20. عابد الجابري، الشكلية الديمقراطية و المجتمع المدني في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي.

21. العقاد صلاح، تطور النزاع العربي الإسرائيلي، القاهرة: معهد البحوث و الدراسات العربية، 1985.

22. غريب هالسل، يد الله، لماذا تضحى الولايات المتحدة بمصالحها من أجل إسرائيل؟ ترجمة محمد السمك، القاهرة، دار الشرق، ط02، 2002.

23. فهمي أحمد، دراسة تحليلية لعملية التحول السياسي، مراحلها، مشاكلها، وسيناريوهات المستقبل، مصر 2013.

24. فيفيان فؤاد، "الأنماط و العمل الاجتماعي في مصر آليات الاندماج و الحضور المجتمعي" من مؤلف: علي ليلة، عصام عبد الله و آخرون، الأقباط في مصر بعد الثورة الإمارات العربية المتحدة: مركز المسيار للدراسات و البحوث، 2012.

25. القوال سليم، تقرير التنمية البشرية في مصر 2010، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

26. محمد شريف يسيتي، محمد هلال، الجمهورية الثانية في مصر، القاهرة، دار الشروق للنشر و التوزيع، 2011 – 2012.

27. نافعة حسن، مصر و الصراع العربي الإسرائيلي، بيروث: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، 1986.

28. هلال علي الدين، جميل مطر، النظام الإقليمي العربي لدراسة في العلاقات السياسية العربية، د – ط، دس.

29. هيكل محمد حسنين، أكتوبر 73، السلاح و السياسة، القاهرة، 1993.

30. ولد أباه السيد، الثروات العربية، بيروث: جداول النشر و التوزيع، 2011.

باللغة الأجنبية:

1. _louis J, cantori and steven l, speigel, the international politics of regions acomparative approach(englewood chiffs, N,J; prentice_hall, 1970).
2. Amitai Etzioni, political unification, acomparative study of leaders and forces (new york : holt, rinehart and winstor, 1965).

3. Anderye korolaye, julia, égypt. révolution : démographique structuralanlysus, entelequia revisita interdisciplinaire, NO : 13, 2011.

4. Ernest hass, the uniting of europe : political, social and economic forion, 1950, 1957, (stanford, calif, stanford university press, 1958) ch, 1, and middledek hodhes, ed, european integration middlesex : penguin books, 1972).

5. Gq;in boyo the co;ceptuql studa of intenational regiona in wemer – feld and gaum boyo eds comparative regional systems newyork pegamon press 1985 .

6. Hamdy hassan, civil society in egypt under the unbarat regime, ofro arian jurnal ofsocial scionces, vol : 02, no : 22, 2011.

7. Klous segbers, « cascades of coblectire action ? Amalyzing the impact of arotest history and social anedia on regine change i,the contact of the 2011. unisingsin egyption and syria centre for glabal potitics, university berlin, 2013.

8. Mohamed elbaradi, morishas left egypt on thebrint, financial times, december 2012.

9. Ronald yalem, regionalism and world order / Washington, D, L: public affairs press, 1985: joseh s;nye,jr,comp_international regionalism: readings(Boston, mass, little, brown 1968) and lmis l, claude, jr. swords into plowshares: the problemrs and progress of international organization, 4 ed, new York, rangom house, 1971).michael hass, internatonal integration, in: Michael hassed, international systems: A behawioral approach (new York, ramdom house, 1971).

المواقع الإلكترونية:

1. سعيد خالد حسن، الحراك الاحتجاجي بمصر الأسباب و التدعيات، متحصل عليه من الموقع http://www.marocdroit.com ، بتاريخ 28 مارس 2014، على الساعة 15:03.
2. سارة الحميد، إبراهيم الدين، "الحركات الاحتجاجية في مصر 2005، 2010 دراسة في الأسباب و النتائج" المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية، متحصل عليه من الموقع: http/www.democratic.de/ ? page id 31 بتاريخ 10 أفريل 2014، على الساعة 10:50.
3. السيد ياسين، "النخبة و الثورة، أسباب إنهيار الأنظمة السياسية"، المركز الأقليمي للدراسات الإستراتيجية، متحصل عليه من الموقع، http://www.crsrmident.org/articol/detail-asp-xid:238، بتاريخ 11 أفريل 2014، على الساعة، 16:00.
4. فشل المرحلة الانتقالية في مصر ، تجربة عبد الفتاح محمد العزازي ، كتب : ناثان براون
5. أنور محمد زناتي المركز العربية للأبحاث و الدراسات السياسية التالريخ 2015/12/24 ، 11=10 www.dohaisstituteorg
6. www.ademcoracynet.com
7. احمد الخميسي ، حسن كريم وأخرونا ، الربيع العربي : ثورات الخلاص من الاستبداد دراسة حالات ،1 سبتمبر 2013. الشبكة العربية للدراسة.
8. http://www.ft.com/intl/cms/s/o/27795080-3b2f-11e2-b111-00144feabdco.html≠axzz2eyuyo7ym
9. حسام رمضان، أسباب قيام الثورة أسباب ثورة 25 يناير" متحصل عليه من الموقع http://www.macbry.com/home/tabir-ergypt/révolution-causes بتاريخ 08 أفريل 2014، على الساعة
10. يتابع 2016/4/14 ، 00: 20 . https //ar-ar. facebook .com posts

الأطروحات.

1. أحمد عبد ربه، الصراعات في مصر بعد الثورة محاور و مجلات "مجلة الديمقراطية، العدد 510، 2013.

2. أنور عبد الملك، احتجاب مصر و إطلالة على المستقبل، المستقبل العربي، العدد 18، 1980، بيروت مركز دراسات الواحدة العربية، مستقبل العربي، عدد 83، ديسمبر 1986.

3. بحث جيف غودوين، تجديد الاشتراكية وإنحطاط الثورة"....جون فوران.

4. بلخيرة محمد، التحولات السياسية في الاتحاد السوفياتي واثرها على الدول العربية الوطنية، رسالة. ماجستير، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2003_2004.

5. تمام سلام أي تغيير بريده اللبنانيون، مجلة المنابر، العدد 99 ك1.

6. حسين أبو طلب، إصلاح الجتمعة العربي، معضلة إلتزام الدول العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد رقم 153، جوان 2003، ص 101.

7. حسين السيد حسين، معاهدة السلام المصرية، الإسرائيلية عام 1979 و أثرها على دور مصر الاقليمي، مجلة الدراسات تارخية العدداين 117-118 كانون الثاني، حزيران 2012.

8. زياد حافظ، ثورة يناير في مصر، تساؤلات الحاضر و المستقبل، مجلة المستقبل العربي، العدد 385، مارس 2011.

9. عبد الإله بلقزيز، مستقبل العمل الوطني في ضوء التحولات الدولية الجارية، المستقبل العربي، العدد 145، صادرة في 1991/03/02.

10. عبد الخالق فار وق، الاقتصاد السياسي للثورة المصرية، مجلة الديمقراطية، العدد 49، جانفي 2013.

11. عبد الغفار شكر، انتخابات المرحلة الاستقالية و التحول الديمقراطي"، مجلة الديمقراطية، العدد 49، جانفي 2012.

12. علي عبد الصادق، العرب المشروع الأمريكي للشرق الأوسط الكبير، رؤية مستقبلية، مجلة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة.

13. علي عبد الصادق، العرب و المشروع الامريكي للشرق الأوسط الكبير..... رؤية مستقبلية، مجلة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة 2004

14. عمرو شويكي، "الحركات الاحتجاجية في الموطن العربي"، مجلة المستقبل العربي، العدد 314، 2013.

15. فتحي العفيفي، "االحرب على الفوضة الخلاقة: النزعة المركزية في الثورات العربية المؤلمة في صناعة المستقبل" مجلة.

16. كمال السعيد الحبيب، "تحت التشكيل، خارطة القوى الإسلامية بعد الثورات العربية" مجلة السياسة الدولية، المجلد: 47، العدد 188، أفريل 2012.

المجلات:

1. محمد صادق الحسيني ,الحوار العربي الإيراني ,مجلة المستقبل ,العدد 144,سنة 1991,ص:133.

2. المستقبل العربي، العدد 390، أوت 2011.

3. نبيل عبد الفتاح، "الثورة و الاندماج الوطني"، مجلة الديمقراطية، العدد 51، 2013.

4. وليد شرارة،" الفوضى البناءة في الشرق الاوسط، لوفرن ديباو ماتيك"، يوليو 2005، ترجمة جريد الاخبار، القاهرة، 2005/07/29. 2004.

5. يحي مجيب، "الأقباط في الصراع السياسي و الاجتماعي، "مجلة الديمقراطية، العدد 51، 2013.

الملتقيات:

1. راجع مداخلة صدقي الدجاني في "إنهيار الاتحاد السوفياتي وتأثيراته على الوطن العربي إعداد: مجموعة من الباحثيين، تحرير د طه عبد العليم، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية الأهرام،مصر 1992.

القواميس:

1. سهيل إدريس، المنهل، قاموس عربي، دار الأدب، الطبعة الثانية عشرة، بيروت_لبنان، 1998.

2. القاموس العربي، هيئة الابحاث والترجمة، دار الراتب الجامعية، ط1